

## الافتتاحية

### من الدفاع.. إلى الهجوم

◀ حمزة منذر

يتصاعد في هذه الأيام، بوتيرة سريعة، التلويح بالتدخل الخارجي ضد بلدنا سورية، وصار واضحاً أن ما تخططه الدوائر الأمريكية-الصهيونية والرجعية العربية وصل إلى مرحلة خطيرة جداً، سيقتها محاولات فاشلة عديدة لأخذ سورية من الداخل أو من الخارج، إلا أن ما يجري الآن هو محاولة كسر عظم لا بد من مواجهتها والإعداد لتحقيق الانتصار فيها مثلما انتصرت المقاومة في حرب تموز ٢٠٠٦.

إن المؤامرة الخارجية كانت وما تزال موجودة، وستعاظم ما بقيت الإمبريالية والصهيونية، وخصوصاً في ازدياد تعمق أزمة النظام الرأسمالي على المستوى العالمي، وهذا الوضع يجعل مهمة تحصين الوضع الداخلي في مواجهة المؤامرة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وديمقراطياً مهمة رئيسية لا تقبل التأجيل.

إن الشحن الطائفي استند إلى إراقة الدماء من جانب أفرقاء كثر، موجودين في كل مكان، هدفهم إضعاف الوحدة الوطنية وتهديد الوطن بالتفتت، وبالتوازي مع ذلك خلق مناخ للتدخل الخارجي بأشكاله المختلفة، وعبر أدوات عرفنا كيف تصاعدت عشية غزو العراق وما يحدث الآن في ليبيا بحجة «حماية المدنيين».

من هنا، كان شعارنا «نعم للوحدة الوطنية، لا لإراقة الدماء» عبر ملاقات الحركة الجماهيرية وتحقيق مطالبها السياسية والاقتصادية-الاجتماعية والديمقراطية، وعزل كل المشبوهين الذين حاولوا ركب موجتها من تكفيريين مسلحين وغير مسلحين، وأزلام سعد الحريري وعبد الحليم خدام ورفعت الأسد، وكل المرتبطين بأجندات خارجية، الذين يستجدون ويتوسلون التدخل الأجنبي من عواصم الغرب الاستعماري.

إن أقرب طريق للوصول إلى تحصين الوحدة الوطنية الآن، ومواجهة العدوان الأمريكي-الصهيوني المرتقب يكمن في الآتي:

١ - طرح موضوع تحرير الجولان على الشعب كمهمة وطنية جامعة وملحة في مواجهة رموز الشحن الطائفي ومحاولات إعادة المجتمع السوري إلى ما قبل قيام الدولة الوطنية، وفي مواجهة العدوان الذي يلوح في الأفق، وأخذ زمام المبادرة عسكرياً، وعند ذاك ستتقل سورية بشعبها مع كل تاريخه الوطني والكفاحي من موقع الممانعة إلى قيادة المقاومة في كل هذا الشرق العظيم، وسيزداد آنذاك دورها الإقليمي خصوصاً بعد التغييرات في مصر، وبروز إمكانية عودة دور حركة التحرر الوطني العربية مدعومة بعودة الجماهير إلى الشارع، وازدياد النهوض الشعبي ضد النظام الرجعي العربي وضد الإمبريالية والصهيونية.

٢ - الإطاحة برموز الفساد الكبير داخل وخارج جهاز الدولة، وتحويلهم إلى القضاء ومحاكمتهم علناً وفوراً، لأنهم حليف أساسي لأعداء الخارج مثلهم مثل رموز الشحن الطائفي وتفتتت الوحدة الوطنية وإضعاف دورها على الأضعدة كافة.

٣ - إعلان القطع النهائي مع السياسات الليبرالية الاقتصادية، والتي تسببت بالأزمة التي تمر بها البلاد، لأن أصحابها موضوعياً كانوا حلفاء حقيقيين لقادة «الفكر التكفيري» من خلال تقديم جمهور المهمشين وكل الذين أقرتهم تلك السياسات الليبرالية المتوحشة، ليكونوا حطبا ووقوداً وضحايا لمخططات وأهداف تتناقض مع الوحدة الوطنية.

٤ - إن معالجة الوضع الراهن في البلاد يجب أن تكون معالجة سياسية-اقتصادية-اجتماعية بالأساس، تضمن تعزيز الوحدة الوطنية وتخفيض منسوب التوتر الداخلي والخارجي، وإذا كنا من حيث المبدأ لسنا ضد المعالجة الأمنية المدروسة، وخصوصاً عندما تظهر خلايا نائمة هنا وهناك مسلحة أو غير مسلحة، فإننا نؤكد أن المعالجة الأمنية لا يمكن أن تحل القضايا السياسية والاقتصادية أو الاجتماعية، إضافة إلى أن حملة الإرهاب الإعلامي العربي والغربي ضد سورية الآن تحاول ليس خلق انطباع مفضل بعدم وجود مسلحين إرهابيين قتلوا العشرات من الجيش وقوات الأمن والمدنيين فقط، وخصوصاً في الأيام الأخيرة، بل استغلال المعالجة الأمنية لإضعاف الوحدة الوطنية وتهيئة المناخ لاستدعاء التدخل الخارجي» بشكل متدرج، وهذا ما يجب العمل سياسياً ضده عبر تعبئة قوى المجتمع على الأرض للدفاع عن الوطن وكرامة المواطن.

٥ - إن مواجهة التهديدات الخارجية والتصعيد غير المسبوق ضد بلدنا سياسياً وديبلوماسية واقتصادياً، والذي تقوده الولايات المتحدة وحلفاؤها من صهيانية وحكام عرب، تقتضي من القيادة السياسية عدم وقف الإصلاحات السياسية والاقتصادية والديمقراطية التي حولها إجماع وطني، الشيء الذي سيعزز الوحدة الوطنية ويعبئ قوى المجتمع ضد المخاطر التي يواجهها الوطن داخلياً وخارجياً.

إن جملة عناصر هذه المعالجة من شأنها الانتقال بسورية من موقع الدفاع إلى موقع الهجوم على كل الجبهات، وفي ذلك ضمانة لوحدة الشعب والأرض وكرامة الوطن والمواطن.

## ... أمطار قليلة

## تفصل علم

## الوحدة الوطنية

## عن سماء

## الجولان المحتل

## سورية على مفترق طرق... ص ٦ - ١٠

## تجار الأزمات.. والعبث بلقمة الناس

الأجواء المشحونة ويزيدها توتراً، ويخلق مزاجاً سلبياً في وقت الناس فيه أحوج ما يكونون إلى الطمأنينة.

ويجدر التنبيه أيضاً من أثر ذلك على ثقة المواطنين بأداء الأجهزة الرقابية (صغيرها وكبيرها) في وقت تشتد الحاجة إلى تعزيز الثقة بين الناس والأجهزة الحكومية بشتى اختصاصاتها، ناهيك عن أثر التلاعب بالأسعار على معدلات التضخم في الاقتصاد بما يحمله ذلك من تداعيات على القدرة الشرائية للمواطنين الذين لم يحظ معظمهم بعد بتلمس الزيادة الأخيرة على الأجور.

يستغل الكثير من التجار الكبار أحوال البلاد في هذه الفترة ويطلقون العنان لأنفسهم في رفع أسعار العديد من المواد الاستهلاكية الأساسية، والتي ازداد الطلب عليها كثيراً نتيجة القلق والتوجس من الأتي. ويشمل هذا الغلاء المعلبات بأنواعها ومشتقات الألبان واللحوم والفاكهة والخضار، وصولاً إلى علب السجائر.

وإذا كان العديد من الجهات المعنية بمراقبة الأسواق غافلاً أو متغافلاً عن أداء مهامه في ضبط إيقاع الأسعار، أو معتبراً ذلك من النوافل قليلة الأهمية، فيجب أن يدرك هؤلاء أن هذا الأمر بغاية الخطورة ولا يجب التهاون فيه أو التغاضي عنه لأنه يرفع من وتيرة

في التقرير الاقتصادي لاتحاد عمال دمشق؛

## أرقام المكتب المركزي للإحصاء «على مقاس الدول الاسكندنافية الاسكندنافية»!!

الأول من أيار..

### أولويات الطبقة العاملة

◀ عادل ياسين

استطاعت الطبقة العاملة السورية أن تجعل الأول من أيار يوماً من أيامها الوطنية تحتفل به وترفع مطالبها، وهذا اليوم ما كان له أن يصبح يوماً وطنياً لولا التضحيات الكبيرة التي قدمتها الطبقة العاملة السورية خلال عقود من عمرها الكفاحي، حيث صنعت وصنعت مطالبها وبرنامجها باتجاهين لا انفصال بينهما:

الاتجاه الأول، ناضلت منذ نعومة أظفارها، وقت كان عودها مايزال غصاً، في مواجهة قوانين الاستعمار الفرنسي، الذي كان يمنع العمال من تأسيس نقاباتهم المستقلة، ويقف في وجه مطالبهم المحقة التي كان يطرحها العمال، وأهمها: ثماني ساعات عمل، وأجر عادل متناسب مع ما يقدمونه من جهد وعرق.. وقد قاموا بالإضرابات والاعتصامات، والمظاهرات في دمشق وحمص وحلب وحماة وغيرها من المدن... مؤكدين انتماءهم الوطني ومطالبهم الطبقة المشروعة، ومتضامنين فيما بينهم من أجل مطالبهم تلك، وهذا ينسحب حتى على الفترة التي أنجز فيها أبطال الاستقلال طرد المستعمر الفرنسي، أي في ظل الحكومات الوطنية التي سارت بالاتجاه نفسه الذي ينكر على العمال حقوقهم ومطالبهم.

الاتجاه الثاني: قيام الطبقة العاملة السورية بالاشتراك الفعلي بالنضال الوطني ضد المحتل، حيث لعبت دوراً هاماً من خلال الإضرابات الواسعة التي كان الشعب السوري وقواه الوطنية يقومون بها، مطالبين بالاستقلال التام، السياسي والاقتصادي والثقافي.. في هذه الظروف الوطنية نشأت، وترعرعت الطبقة العاملة السورية وقوي عودها، واكتسبت خبرة كبيرة في النضال الوطني والطبقي وأصبحت قوة سياسية واجتماعية كبيرة في البلاد.

إن الطبقة العاملة السورية مازالت قوة هامة سياسياً واجتماعياً بالرغم من المحاولات الكثيرة التي نجحت مؤقتاً في مصادرة دورها واستقلاليتها، حيث انعكس ذلك على قدرتها في الحراك من أجل الدفاع عن مصالحها وحقوقها ومكسباتها التي تحققت خلال عقود.

لقد وعت كل من البرجوازية البيروقراطية والطفيلية مبكراً، أهمية احتواء الطبقة العاملة وتقييد حريتها والضغط على استقلاليتها فرارها، لذا لجأت إلى أساليب عدة لإتمام ذلك، تارة بالتهريب وأخرى بالترغيب، من خلال الفتات الذي كان يلقي تحت شعار زيادة الأجور، التي كانت ومازالت تتبخر مباشرة بسبب ارتفاع الأسعار، وبهذا يفقد العمال، بل يخسرون جزءاً من أجورهم الحقيقية في كل مرة تجري فيها زيادة للأجور، لأن تلك الزيادة تأتي من مصادر تضخمية وليس من مصادر حقيقية عبر توزيع عادل للثروة والموازنة بين الأجور والأرباح.

لقد استولت قوى السوق والنهب تاريخياً على الأرباح بشكل جائر، وتسببت بوصول الفقراء والطبقة العاملة إلى مستوى معيشي ردي، وقد استمر هذا الوضع المعيشي المتردي واستمر نهب قوى السوق لقوة الطبقة العاملة زماناً طويلاً، دون أن تستطيع الطبقة العاملة الرد على هذا النهب الجائر، لأنها مقيدة بحركة نقابية صاغت قانونها وبرنامجها وحراكها وفقاً لمعايير لم تعد صالحة منذ عقد من الزمان على الأقل، خاصة في ظل غلو القوى الليبرالية في برنامجها التدميري للاقتصاد الوطني ولحقوق الفقراء والطبقة العاملة، ذاك البرنامج الذي ساهم مساهمة حقيقية في تكون الاستياء والغضب الشعبي الذي جاء التعبير عنه في الحراك الشعبي السلمي الجازي في الشارع اليوم، مطالباً بإصلاحات حقيقية سياسية واقتصادية واجتماعية وديمقراطية،

هذه المطالب التي غيبت لعقود، وأهمها الحق بالعمل الذي يؤمن الكرامة، والحق بمحاسبة «الحرامية» والناهيين والفاستدين، والحق بأجر عادل يؤمن مستوى معيشياً يعزز المواطنة بالوطن الموحد، ولا يشعر فيها العامل بأنه مواطن متسول على أبواب الحكومة، طالباً لمعونة لا تسمن ولا تغني من جوع.. والحق بأن لا يعتقل صاحب الرأي لرأي يصرح به أو يدافع عنه، طالما أن ذلك الرأي تحت سقف الوطن والدستور، الحق بأن يعمل دون تقديم دراسة أمنية عنه يسأل فيها عن أخواله وأعمامه، وأخوانه وأخواته وأقاربه المتوفين والأحياء وانتماءاتهم السياسية وأفكارهم ومعتقداتهم، حق أن يتظاهر بشكل سلمي وهو مطمئن أن لا بندقية ستوجه إلى صدره العاري، ولا قنابل مسيلة للدموع يثدّف بها، وعصا تأكل من جسده وتبقى شاهداً على مظاهرته (النكراء). وحقه بتعليم أبنائه وعلاجهم وتأمين سكن لهم.

إن الطبقة العاملة وهي تطالب بحقوقها المشروعة هذه، فهي بالوقت نفسه مدافعة صلبة عن الوطن، مقاتلة من أجل أن يبقى حراً مستقلاً في مواجهة أي عدوان خارجي أو داخلي، وتاريخها المجيد يشهد لها بذلك. تحية لشهداء الوطن.. تحية لشهداء الطبقة العاملة. تحية إلى الطبقة العاملة السورية بعيدها الأممي..

■

ففي التقرير الاقتصادي الأخير المقدم من اتحاد عمال دمشق لأعمال المؤتمر السنوي، الكثير من الدلالات والمؤشرات التي تؤكد ما حصل على أرض الواقع من اتباع سياسات اقتصادية مدمرة بحق الوطن، ومن هذا التقرير أخذنا المقطعات التالية:

«انقضت سنوات الخطة الخمسية العاشرة بكل مالها وما عليها، واستمر الفريق الاقتصادي خلالها بتحرير كل أنواع السلع وتسريع التواتر نحو مزيد من الانفتاح للوصول إلى صيغة اقتصاد السوق الاجتماعي، والذي بدأنا نلمس ثماره الاجتماعية مؤخراً «جدا»، حيث بدء بتوزيع المعونة الاجتماعية لمن شملهم المسح الاجتماعي منذ أكثر من سنتين، والذي لم يغط الكثير من أبناء القطر الذين لا يجدون قوت يومهم بسبب عدم وجود آليات واضحة، وعدم معرفة غالبية المواطنين بوجود هذا المسح، ولعلمنا جميعاً أن المسح قد شمل العديد من المواطنين غير المستحقين للمعونة، بسبب عدم وجود دراسة واقعية ورؤية محددة المعالم والأهداف لتحقيق هذا المسح للنتائج المرجوة منه».

وأكد التقرير أيضاً على ضرورة «ترسيخ مفهوم المواطنة وتعزيز إحساس المواطن بأنه مشارك في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأن الدولة تعمل على خدمته ورفاهيته وتتعامل معه باحترام وعدالة ومساواة وفقاً لمبدأ سيادة القانون، والارتقاء بكفاءة وفعالية مؤسسات الدولة وتشجيع الاستثمار والإدخار والاستفادة من الكفاءات وتخفيض تكاليف المعاملات، وتكريس عدالة التوزيع، والحفاظ على القطاع العام كركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الوطني».

ولتحقيق هذه الأهداف رأى التقرير أنه لا بد من «تشكيل هيئة وطنية تضم في جوانبها كافة الفعاليات في القطر من عمال وأرباب عمل وحكومة ومؤسسات العمل الأهلي، وتكون حيادية ونزيهة من أشتروا بنظافة اليد يناط بها عملية الإصلاح الإداري من حيث التشريع والبيروقراطية والجانب المالي

عملها - رفاه).

ومراقبة تنفيذ الإصلاح الإداري وتمتعة بكافة الصلاحيات لتحقيق النتائج المرجوة».

#### أي مناخ استثماري نريد

أكد التقرير من خلال تناوله المناخ الاستثماري أن «نسبة إجمالي الاستثمار العام والخاص في سورية حوالي ٢٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨، وهي نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بالبلدان ذات الاقتصادات الصاعدة، ولا نقول المتطورة، لأن هذه النسبة ضئيلة جدا مقارنة مع الدول المتطورة. ويعود سبب تدني النسبة لضآلة موارد الحكومة نتيجة التهرب الضريبي». ونوه التقرير إلى أن «لرجوع للحالة الاقتصادية الصحية لا بد من تحقيق ما يلي:

١- العمل على تخفيض نسبة الفقر عن طريق دعم وتكريس الحفاظ على الطبقة الوسطى في المجتمع والتي بدأت تضمحل وتندثر وتزول أغلب مكوناتها إلى الحد الأعلى من الفقر نتيجة تطبيق سياسة اقتصاد السوق الاجتماعي.

٢ - العمل على الإسراع في تطبيق الشق الاجتماعي لاقتصاد السوق، وتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية لتشمل كل المحتاجين والمرضى والعاطلين عن العمل.

٤ - تيسير وتسهيل حصول الفقراء على قروض بدون فائدة لتمويل مشاريع صغيرة أو متناهية الصغر ليتمكنوا من إعالة أنفسهم ومن يعولون».

#### أرقام تكشف المستور

ولهذا كله ذهب التقرير إلى تحليل بعض الأرقام التي وردت في الخطة الخمسية العاشرة، فكان الآتي:

١ - معدل النمو: بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي حسب المكتب المركزي للإحصاء ٥.٢٤٪ وهذا المعدل طبعاً غير حقيقي، ولم ينعكس على عملية التنمية فهو معدل نمو وهمي لأن النمو الحقيقي ينعكس على عملية التنمية الشاملة (خدمات - فرص عملها - رفاه).

٢ - معدل التضخم: بلغ معدل التضخم ٨.١ ٪ حسب المكتب المركزي للإحصاء، وهو معدل عال جداً مقارنة بالبلدان ذات الاقتصادات المتقدمة، في حين كان هذا المعدل مطابقاً للواقع، ولكن إذا درسنا الواقع الاقتصادي بشكل عقلاني نجد أن هذا المعدل قد تجاوز ٢٠ ٪.

٣ - معدل البطالة: بلغ معدل البطالة حسب المكتب المركزي للإحصاء ٨.٩ ٪، وهذه النسبة رغم ارتفاعها غير واقعية البتة، فإذا درسنا هذه النسبة بشكل واقعي ومنصف نجد أنها تجاوزت ٣٠ ٪.

٤ - حصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي بلغت ٢٠ ٪ حسب المكتب المركزي للإحصاء، إلا أن هذه النسبة غير واقعية أيضاً نتيجة أن أغلب الاستثمارات كانت متجهة نحو قطاعات ريعية غير منتجة لا تجلب أية قيمة مضافة ولا تشمل أيدي عاملة. ومن وجهة نظرنا لا تكاد ترقى هذه النسبة إلى ١٠ ٪.

٥ - نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بلغت ٢٠ ٪ حسب المكتب المركزي للإحصاء، وتحليل هذه النسبة نجد عدم موافقتها للواقع الذي يقول إن هناك آلاف المزارعين هاجروا من الجزيرة وتركوا أراضيهم وتوجهوا إلى مراكز المدن، وتحولوا إلى متسولين وبائعي بسطات نتيجة لرفع أسعار حوامل الطاقة والأسمدة والجفاف الذي ساد المنطقة في السنوات الأخيرة.

٦ - بلغت نسبة الإيرادات الضريبية غير النفطية ٥٦ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة فرض ضرائب غير مباشرة على كافة السلع والخدمات، وهنا لا بد لنا من التحدث عن إعادة توزيع العبء الإجمالي، فالضرائب غير المباشرة ضرائب غير عادلة، ولا بد من إيجاد وسيلة لإعفاء الفقراء من هذه الضرائب.

٧ - نسبة العرض على العمل حسب المكتب المركزي للإحصاء ١.٦٨ ٪ كمتوسط، ونسبة الطلب على العمل تكاد تساوي هذه النسبة، وعلى ما يبدو فإن المكتب المركزي للإحصاء

قد سجل هذه النسبة نتيجة لإحصاء العاطلين عن العمل في إحدى الدول «الاسكندنافية». أما في القطاع غير المنظم فيوجد نحو ١.٧ مليون عامل في هذا القطاع، أي ما يعادل ٣٢.٢ من إجمالي قوة العمل حسب المكتب المركزي للإحصاء، وأغلب هؤلاء العاملين يعملون في قطاع البناء والتشييد والزراعة والسائقين.

#### في مجال القطاع الخاص

رأى التقرير أنه في مجال قانون العمل رقم ١٧ لعام ٢٠١٠، «يجب تعديل كل من المادتين ٦٤-٦٥ بخصوص التسريح التعسفي، بالإضافة إلى أن أغلب أرباب العمل لم يفوا بالتزاماتهم القانونية تجاه العاملين من أين الهمة التي كانت عليها وزارة العمل عند إصدار القانون؟ وهل خارت هذه الهمة بعد صدور القانون ومن الواجب عليها متابعة تنفيذ القانون وتطبيقه بعد أن دخل حيز التنفيذ وأصبحنا جميعاً عمالاً وأرباب عمل تحت ظله. وفي هذا المجال لا بد لنا من التطرق لوضع السوق الداخلية، فنتيجة لتحرير أسعار كل السلع شهدت الأسواق السورية ارتفاع أغلب السلع حتى بعد صدور مرسوم تخفيض رسم الإنفاق الاستهلاكي، فالخضار والفواكه مازالت مرتفعة، وفي الحد الأدنى فإن كيلو البطاطا بـ ٣٠ ل.س، كيلو البندورة ٣٥ ل.س، كيلو الخيار ٥٠ ل.س، كيلو البرتقال ٤٥ ل.س، كيلو الموز ٦٠ ل.س، كيلو التفاح ٦٠ ل.س... أما المواد التمييزية: زيت الذرة ١٣٥ ل.س، كيلو السكر ٥٠ ل.س، كيلو الرز ٦٥ ل.س... الخ. أما اللحومات: كيلو لحم الضأن ٩٠٠ ل.س، كيلو الفروج ١٢٠ ل.س.... الخ».

ومن هنا نجد أن الفلتان في الأسعار لا يوجد له أي ضابط حتى ضابط العرض والطلب غير موجود، فالتحكم بالأسعار هو جشع التاجر واحتكاره دون وجود أي رقيب أو محاسب.

■

وزير الصناعة الجديد قالها؛

## سيمر قانون الإدارة المحلية بمعية غرف الصناعة كما مر قانون العمل بمعيتهم!

أن يعتبر تعيين عدنان سلاخو وزيراً للصناعة مفاجأة للكثيرين، وأن يتم الترويج له قبل أن يقدم على أي شيء، فيه الكثير من المبالغة المفرطة بحقه، وخاصة فيما سيقوم به هذا الوزير مستقبلاً، وأن يعد البعض ذلك انتصاراً كون اسمه لم يطرح أبداً في قوائم ويورصة التوقعات والترشيحات، فيه العديد من إشارات الاستفهام، والأسوأ من كل هذا أن يعلنها البعض على الملأ، ويعلن: إن «اختياره كان مفاجأة سارة للكثير من الصناعيين الذين كان الوزير الجديد قريباً منهم، ومن همومهم على مدى عشرين عاماً قضاها مديراً لصناعة ريف دمشق ومؤخراً عضواً في مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق وريفها... يدعو للريية لا لشيء، وإنما بسبب هذا التناغم».

من المؤسف أن تصل الحالة ببعض الإعلاميين المعروفين بطبعهم كدمسجي جوج، في الانتقال من حزن إلى حزن، وإطلاق أحكام أولية لنجاح هذا المسؤول أو ذلك، دون أن يمتحن امتحاناً حقيقياً.

يقول أحد الزملاء الإعلاميين في زاوية كتبها بعد تعيين الحكومة الجديدة: «الوزير الجديد للصناعة فاجاني برؤية غير متوقعة اعتبرها أولوية في تطوير الصناعة، فهو لم يتحدث (كما سلفه) عن قانون للإصلاح الصناعي، ولم يتحدث عن

تشريعات صناعية أو عن المدن الصناعية أو البنى التحتية أو قوانين الاستثمار، بل تحدث وهو القريب جداً من هموم الصناعيين، عن أهمية قانون الإدارة المحلية الذي يتم إعداده، لأنه سيكون على علاقة بكل مناحي الحياة ومنها الصناعة، حيث سيتمكن للوحدات الإدارية ومجالس المدن والمحافظات المنتخبة أن تحدد أولوياتها وكيفية تشجيع الصناعة واختيار الأماكن المناسبة والآليات لممارسة نشاطها، فهم أدرى بإمكاناتهم ومصالحهم من الإدارة المركزية بالعاصمة».

ولم يكتف الزميل المتفائل بهذا فقط، بل أضاف ممجداً الوزير، وموقفاً به: «سيعمل على إشراك غرف الصناعة والصناعيين في مناقشة مشروع قانون الإدارة المحلية الجديد معتبراً أن لرايهم أهمية قصوى في صياغة قانون يخدم الصناعة والصناعيين»، أي أن الوزير المهمل له من الصحافة التي على عاتقها تقع النجاحات والإخفاقات من خلال رصدتها لأماكن

الخلل كسلطة رابعة راحت تهمل لوزير يضع مهمته الأولى إصدار قانون للإدارة المحلية بموافقة الصناعيين، وأن يكون قريباً منهم لتشجيع الصناعة، أي كما تم من قبل تمرير قانون العمل الجديد حسب رؤية هؤلاء الصناعيين، وعلى حساب مصلحة الطبقة العاملة السورية برمتها. لكن اللافت في الأمر أن يأتي أحد الإعلاميين وهو عالم بالهجوم الكاسح من الفريق الاقتصادي غير المتأسوف على رحيله على القطاع العام الصناعي خلال الخطة الخمسية

■

# عندما يضع الإعلام «شجرة» بين المواطن ورغيف الخبز!

## أعيدوا ديمقراطية التعليم.. سريعاً

امتازت سورية فيما مضى عن غيرها من البلدان العربية بوجود المكتسبات الاجتماعية التي حصلها الطلاب على امتداد تاريخ الوطن الحديث، ومنها ديمقراطية التعليم ومجانيتها ودعم أسعار الكتب الجامعية، وقد جاء ذلك نتيجة لنضال طويل خاضته الحركة الطلابية السورية منذ الخمسينيات، ولم تكن هذه المكتسبات في يوم من الأيام منة من أحد على أبناء سورية، وأبرز معالم هذه المكتسبات كان تأمين السكن الطلابي بأسعار رمزية وإتاحة فرص التعليم المجاني بكل مراحلها للجميع دون أدنى قدر من التمييز، بل وامتد إلى تأمين فرص العمل لمعظم الخريجين الجامعيين وغير ذلك من أمور كان السوريون يحسدون عليها لكن ومنذ انتهاج السياسات الاقتصادية الليبرالية لحكومة عطري «غير المأسوف على رحيلها»، بدأت هذه المكتسبات الاجتماعية بالسقوط واحدة تلو الأخرى، وواجه الطلاب تفكيكاً ممنهجاً لمبادئ ديمقراطية التعليم المجاني، فانتشرت الجامعات الخاصة التي جاءت استجابة أو تلبية لمصالح كبار رجال الأعمال التي تقاطعت مع مصالح كبار أساطين الفساد في سورية، ما أدى إلى شيوع التعليم بنسخه الليبرالية المختلفة؛ الخاص والموازي والمفتوح والافتراضي، بالتزامن مع رفع معدلات القبول الجامعي بشكل جنوني، وهو ما يعني في المحصلة فرض ضرائب ناعمة على أبناء الفقراء تمنع عنهم التعليم الذي اقترب في زمن «اقتصاد السوق الاجتماعي» من التحول إلى احتكار للأثرياء وأبنائهم

من هنا، ولا اعتبارات تتعلق بالتغيرات التي تعيشها سورية حالياً على طريق الإصلاح المنشود، لا بد من التذكير بهذه المكتسبات ودورها الهام على صعيد تعزيز الوحدة الوطنية وإنشاء مناخ من الانتماء الوطني الذي تعززته الجامعات بكل فروعها دون إيعازات، وعليه فإن طلاب الجامعات السورية الذين حرّموا من حق التعبير عن مطالبهم (والأمل ألا يتكرس هذا الحرمان كواقع)، يتطلعون إلى المستقبل القريب وقد أعيدت إليهم مكتسباتهم المشروعة التي ورثوها عن أجيال النضال على امتداد تاريخ سورية ما بعد الاستقلال

### ◀ وسيم الدهان

تزداد انتهاكات الإعلام السوري ضد الحياة اليومية للمواطنين بإطراد مقيت، فبعد كل «التشوهات» التي خلفوها في العقول ذهب القائمون على عدد «معلوم» من قنوات التلفزة والإذاعات إلى رفع حدة القلق في كل بيت آمن على امتداد الوطن عبر تبنيهم لما اعتقدوا أنه «التصدي لأزمة خبز مفتعلة»، فساهموا بسوء إدارتهم في افعال أزمة لم يعرفها السوريون منذ عقود.

بدأت حكاية «أزمة الخبز» تتلمس طريقها إلى الناس أول الأمر عبر بوابة «الحملة» الإعلامية ضد «العصابات المسلحة».

ولكن، فكّر المواطن المغلوب على أمره: «للبقاء في البيت بسلام كل هذه المدة لا بد من استحضار المزيد من الخبز».. وبذلك تقاطر الناس فرادى ومجتعين إلى كوات المخابز بحثاً عن ربطة إضافية تعينهم وأطفالهم على «العزلة» مع جميع ألوان الإعلام، من شاشات التلفزة «المتوترة» (الحلوية والمستوردة) ومكبرات صوت الإذاعات «المربوعة».

عند هذه اللحظة بالذات، بدأت اتصالات المواطنين-

المراسلين تنهال على الإعلام مطالبة المواطنين- المتلقين به ضبط النفس» وعدم التراخي إلى المخابز، لأن الأمور «هادئة تماماً»، وما من داع لاستمرار المزيد من الخبز، وهنا تحول البعض المذعور إلى أكثرية، وازدادت طوابير المخابز طولاً على طول، بل وازداد الإقبال على شراء المواد التموينية الأخرى مثل الرز والبرغل والحمص والفول والياسين وغير ذلك كثير.. وجاءت قدرة القادر لتزرع الحمية في قلوب «الخبازين» فأعلنوا حالة طوارئ فريدة شعارها «العمل على مدار الساعة لتأمين حاجات المواطنين»، فازداد الرعب مع ازدياد الطلب، وارتعبت بدورها الحكومة الوليدة، فتفتقت عقول مخططيها عن حل سحري فريد يتلخص بتخصيص سقف لحاجة الناس من الخبز: «ثلاث ربات للمواطن.. تكفي وتزيد».

بعد تبني هذا الحل الحكومي بالتحديد، بدأت مرحلة جديدة من «أزمة الخبز» التي أصبحت قاب قوسين أو أدنى من التحول إلى أمر واقع، فالحل لم يراع وجود عائلات «خارج التغطية الخبزية»، عائلات تعتمد في تحصيل خبزها على جهود باعة الحي، أو أصحاب الأكشاك الصغيرة المتناثرة في الضواحي غير الخدمة، كما في ضاحية قدسيا بدمشق وغيرها الكثير في ريف دمشق



وبقية المدن والمحافظات، ناهيك عن العائلات الكبيرة أو تلك التي تعتمد سياسة «الاستبخاز الأسبوعي» لبعد مكان إقامتها عن مراكز التوزيع والمخابز أو لظروف أخرى عديدة.. وللمصيبة، أصبح هؤلاء متهمين بأنهم «يمونون» فازداد شعورهم بالفنم والذعر.

لقد أساءت وسائل الإعلام بقصد أو بغير قصد إلى حياة المواطنين اليومية، وربما كانت إساءتها أكبر من إساءة منافساتها المستوردة، وأدت هذه الوسائل إلى تهشيم البساطة التي كان يعيشها السوريون، فدمرت الحد الأدنى المطلوب من السماحة والهدوء اللذين تنعم بهما كل سوري صغير وكبير، وإذا خرجت البلاد قريباً من عين العاصفة- وهذا ما يتماه الجميع- فإن «أزمة إعلام» لا مثيل لها في التاريخ تنتظر الناس في نهاية النفق: «أي إعلام سنأتمنه ليتكلم باسمنا وباسم بلادنا في هذا الفضاء الرحب؟»، سيكون لزاماً علينا جميعاً أن نعيد النظر والسمع والتفكير به إعلام الأزمات» هذا، لقد زاد في توتر المواطنين، بما فيها تلك المواقف التي لا تحتل التوتير كربطة الخبز وضحن الفول، الحاجز الأخير الذي يمنع المواطن البسيط عن الخروج لمقاتلة «شجرة وسور مدرسة» يطلقان النار.

■ ■

## ليس بالخبز وحده تحيا الشعوب

### ◀ أحمد طلعت

إن ما يحصل في مدينة منبج في الفترة التي يتم توزيع المواد التموينية (رز، سكر) والمسماة (بالمذعومة) بالبطاقات التموينية، أمر غريب وعجيب. إذ يعاني المواطنون في منبج الأمرين والمصاعب الكبيرة للحصول على استحقاقهم من المواد التموينية التي يتم توزيعها كل ثلاثة أشهر مرة واحدة فقط، وكل ثلاثة أشهر على المواطنين في منبج أن يهدروا وقتهم يوماً كاملاً أو أكثر ليصطفوا على ما يسمى (دور) للحصول على استحقاقهم من المواد التموينية.. هذا إن حالفهم الحظ واستطاعوا الحصول على المادة من أول يوم، فغالباً ما يصطف المواطنون ساعات طويلة كل في دوره وبعد طول انتظار يخرج المسؤول عن التوزيع ليقول للجموع المصطفة في وبكل بساطة (ماضل سكر)؟.. كلمتان فقط تُلجِحان بأمال المواطن الذي كان يتمنى أن يستلم مواد التموينية وينتهي من هذه الصعاب ويعود إلى منزله عودة الأبطال.

إذاً، تذهب آماله في مهب الرياح، ليعود في اليوم الثاني والثالث ليحاول مرة ثانية وثالثة ويصطف مع الحشود والطوابير البشرية للحصول على استحقاقه من المواد التموينية إن استطاع ذلك، وكالعادة السيناريو نفسه طوابير من البشر نساء ورجالاً شبيهاً وشباباً، يخرج المسؤول عن التوزيع وينوه الحشود البشرية المتهمة أمام المؤسسة التموينية ويتفوه بكلام معسول وجميل قائلاً لهذه الحشود البشرية (صفوا على الدور يا جماعة واللي ما بصف على الدور ما بصفطيه)، وما أن يدير ظهره عائداً إلى مكان توزيعه حتى تبدأ المحسوبيات والواسطة، فالمواطن الفقير الذي يصطف ساعات طويلة في دوره ينظر بحسرة وألم للشخص الذي ترجل من سيارته الفاخرة، وما أن يرمي السلام على المسؤول عن التوزيع ويلمح البصر يحصل على مواده التموينية ويغادر، لتبدأ الحشود

## قصة مواطن خدم وطنه ٣٣ سنة.. فخذله قرار!

### ◀ رستم رستم

الترخيص المرفق، فما كان من صاحب الدار إلا أن قام بعمل «إجراء تسوية وضع» للترخيص رقم /١٤/ لعام ٢٠٠٤، ودفع مبلغاً وقدره /٢١١٤٠/ ليرة سورية وجاء بالإيصال إلى رئيس البلدية في بلديته وسأله هل بقي شيء؟ أجابه رئيس البلدية الأناز أذهب وأمورك خالصة.

وبعد ست سنوات وفي ٢٨/١/٢٠١٠ تقاجاً صاحب الدار يأنذار موجه له، يطلب منه المبادرة إلى تسوية وضع الترخيص رقم /١٤/ لعام ٢٠٠٤ فوراً، وإلا ستقوم البلدية بتطبيق القوانين المتعلقة بالتسوية قبل الرسوم /٥٩/ لعام ٢٠٠٨ أو إزالة الجزء الزائد عن الترخيص الممنوع، والإنذار موقع من رئاسة مجلس قرية كفر كرمين بطبيعة الحال.

حاول صاحب الدار حل الإشكال مع بلدية قريته والمكتب التنفيذي لمجلس محافظة

حلب ولكن دون جدوى إذ لا حياة لمن تنادي. وفي ١٢/٤/٢٠١٠ وصل إلى صاحب الدار قرار من محافظ حلب رئيس المكتب التنفيذي علي أحمد منصوره يتضمن فرض غرامة مالية: عامل ضعف المنفعة وغرامة مخالفة القانون رقم /١/ لعام ٢٠٠٣ قدرها /٢١٢٦٣٨/ ل.س.. ومواطننا هذا لا يوجد بحوزته هكذا مبلغ، فماذا يفعل؟  
والآن هو يعاني بالإضافة إلى تلك الغرامة ما يلي:  
ليس مسموحاً له الحصول على عداد مياه.  
ليس مسموحاً حفر جورة فنية (شرطة البلدية أبلغته بأنه ممنوع القيام بحفر جورة فنية تحت طائلة المخالفة).  
ممنوع تسوير الدار.  
فهل يجب أن يهان المواطن في بلده أم يكرم؟  
■ ■  
حلوها!

## من يحمينا من «دردي» جديد؟

ولم تحاسب على كل ما ارتكبته بحق الشعب والوطن، لكن السياسات والممارسات لم تتغير بعد، وربما يظهر دردي آخر، وطاقتهم آخر، إذا بقيت الأمور على غاريها.

ففي مسابقة معلمي الحرف للتعليم الفني بدير الزور، كان عدد المتقدمين من كافة أنحاء سورية حوالي ١٢ ألفاً، منهم من دير الزور ٢٣٧٢ مواطناً، أي أكثر من ربعهم، وهذا يبين حجم البطالة التي تعاني منها دير الزور في هذا الجانب، أي خريجي المعاهد الفنية، ناهيك عن المعاهد الأخرى والجامعات، ومثلها المنطقة الشرقية ككل. وهناك مئات المعاملات ودعاوى العودة للعمل في التربية مستوفية للشروط القانونية ولم تنفذ، وهي بالحفظ

أحيل المواطن الذي نروي قصته لمن يهيمه الأمر إلى التقاعد بعد خدمة أداها في الجيش الوطني طوال ٣٣ عاماً، فأراد العودة إلى بلديته في كفر كرمين ليبنى داراً على قطعة أرض يملكها، وقام بالأمر الإدارية حسب الأصول، وجاء بالرخصة لبناء رقم العقار /٧٥٧/ المنطقة العقارية- كفر كرمين، ودفع كل الرسوم المستحقة لذلك.

بدأ المواطن بالبناء في ١٦/٦/٢٠٠٤ وأنهى بناءه وسكنه مع ملاحظة أن الأرض ضمن المخطط التنظيمي للبلدية وعلى الرخصة مكتوب ملاحظة أنه لا يسمح له بالنصب إلا بعد مراجعة المكتب الفني للكشف على البناء.. وبعد هذا بفترة جاء لصاحب الدار رئيس البلدية ليبلغه بأن بناءه بمساحة متجاوزة

رحلت الحكومة السابقة مع طاقتها الاقتصادية، والتي تساندها قوى المال والفساد، السيئة الصيت والسمعة، بسبب السياسات التي أضعفت دور الدولة في التنمية والعمل والحماية الاجتماعية، فزادت البطالة، وأضعفت وأفقرت البلاد، وراكمت احتقانا كبيرا ظهرت نتائجه في انفجار الحراك الشعبي، الذي حذرت اللجنة الوطنية منه في البلاغ الذي صدر في ٢٥/٢، وبينت فيه الإصلاحات المطلوبة، منبهة من أن الأجل للبدء بتطبيقها ليست مفتوحة.  
رحلت الحكومة وطاقها غير مأسوف عليهما،

### ◀ زهير مشعان

## نمط الحياة الاستهلاكية.. والشباب

◀ آان كرد

تواصل الرأسمالية إلقاء ظلها الأسود الثقيل على كافة مناحي الحياة البشرية، وبسليتها الحجر والبشر، ومع نهاية الثمانينيات، وتفاقم عولة الرأسمال، أخذت الممارسات الاجتماعية والثقافية نمطاً استهلاكياً مغرقاً في تفريره للنشاط البشري عن جوهره الإنساني، وانعكس ذلك على البشر بكافة فئاتهم العمرية، ولكن تأثيرها على شريحة الشباب كان الأكثر تدميراً، بوصفهم الفئة العمرية الأكثر نشاطاً في العملية الإنتاجية، ارتبطت هذه الممارسات بصعود المسخ الرأسمالي الليبرالية الجديدة وما حدث في أوروبا الشرقية نتيجة الآثار العالمية لانهار الاتحاد السوفيتي. اعتمد هذا الشكل للثقافة والممارسة الاجتماعية على عولة أسلوب ونمط الحياة الأمريكية الاستهلاكية، الذي عمل على الترويج الأعمى لثقافة العنف والجنس في أوساط الشباب كأحد أدوات السيطرة الاجتماعية على الجيل الناشئ، فانطلاقاً من هؤلاء تعمل البرجوازية على تحقيق إعادة عجلة التطور الاجتماعي الاقتصادي إلى الوراء، كما يريد أذنان رأس المال دائماً من الشباب أن يستسلم ويستكين، كما وتعمل أيضاً على ربط الشبيبة بعقيدتها التي تقول: «كل واحد لنفسه ولينتمز الأقياء، أما الضعفاء والفاشلون فليصمتوا»، وهذا هو لب الشكل التقايف والممارسة الاجتماعية التي تم العمل على ترسيخها لعقود في أوساط الشباب. أنتجت عولة هذا الشكل مسخاً أكثر تأثيراً في البلدان النامية، وذلك لاعتبارات ثقافية واجتماعية وإستراتيجية، تهدف لضرب أي حركة مقاومة ضد النهب الرأسمالي لبلدان الجنوب الفقير.

في سورية التي يعتبر شعبها من الشعوب الفتية، وحسب إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء لعام ٢٠١٠ بلغت نسبة من تقع أعمارهم ما بين ١٥-٤٩ عاماً ٥٠٪ من السكان، أي أن الشباب يشكلون نصف المجتمع السوري، الذي شب فيه عبر العقد الأخير جيل نخرت فيه السياسات الليبرالية الجديدة، مخلفة آثاراً اجتماعية مدمرة على حياته.

ومن أكثر هذه الآثار الاجتماعية تأثيراً على حياة الشباب وحالتهم النفسية:

أولاً: البطالة وعدم وجود فرص العمل، فحسب التقرير الذي أعده المركز الوطني للدراسات والبحوث الشبابة في تقريره الثاني عام ٢٠٠٧ أن ما نسبته ٢٤.١٪ من الشباب يمارسون النشاط الاقتصادي بشكل دائم، ومعظم الباقي بشكل موسمي أو مؤقت أي النسبة العظمى منهم تبقى تتسول فرص العمل بشكل شبه دائم، وهذا لا يعود إلى فشل هؤلاء بالتأكيد بل بسبب طريقة العمل الليبرالية المشجعة على الفردية والأناية.

ثانياً: محاولة تفكيك المنظومة الأخلاقية للمجتمع السوري وإحدى مؤشرات تفكيك الأسرة اجتماعياً، عبر سواد العنف الأسري نتيجة الظروف الاقتصادية-الاجتماعية وانتشار ثقافة الجنس الأعمى بشكله الغريزي الحيواني عبر بيوت الدعارة والملاهي الليلية. ثالثاً: محاولة ضرب المكتسبات الاجتماعية والديمقراطية للشبيبة، والمتمثلة بديمقراطية التعليم التي امتازتها سورية عن الكثير من البلدان وهذه المكتسبات لم تكن يوماً مئة من أحد وإنما انتزعت الشبيبة بعد نضالات طويلة خاضتها منذ الخمسينيات، حيث ظهر التعليم الليبرالي وتجسد عبر عدة أشكال، منها الموازي والمفتوح والخاص والافتراضي والمدارس والثانويات الخاصة مما قلل من فرص التعليم لأبناء الفقراء كنتيجة لهذه السياسات التعليمية الليبرالية.

هذه بعض الآثار الاجتماعية المدمرة التي فرضت على الشبيبة السورية، يضاف إليها غياب الحريات الديمقراطية التي خلفت آثاراً نفسية سيئة، أقلها انتشار اليأس الاجتماعي، كون الشباب شريحة عمرية لها عاداتها وسلوكها الاجتماعي الخاص في قضاء أوقات الفراغ، وشكل الحياة التي ترسمها لنفسها، والتي تقف قضية غياب الحريات ضد تطلعاتها.. كل هذه المؤشرات أفرزت احتقاناً شديداً عند الشباب، لذلك كان من المنطقي بعد الهجوم ذا الطابع الليبرالي الاستهلاكي على حقوق الشباب وتطلعاتهم، أن نشاهد الشباب السوري وهو يرسم طريق الحراك الشعبي في سورية، وإن لم يكن واضحاً في معالمه واتجاهاته وطريق تطوره بعد. وفي النهاية الشباب يبحث عن مستقبله الضائع ولن يرضى بالغد بصيغته الضبابية التي تصيبه باليأس. هذا الغد الذي قال عنه إنجلس «المستقبل ملك الشباب، والشباب يسير دوماً في الطليعة»

■

**مناطق السكن العشوائي، انتفضت عن بكرة أبيها من سباتها النسبي، لا لكي تحتج وتظاهر، بل لتستفيد من التساهل الإداري وغض البلديات نظرها، وهكذا راحت تنطلق ورش البناء في عملها بكل أرجاء البلاد دون استثناء، لتتشد أكبر عدد من المساكن العشوائية بشكل يسهل على الناظر ملاحظتها، لأن الأسبوع الواحد يكفي دون مبالغة ملاحظة التغيير الواضح الذي طال ملامح البناء السكني في هذه المنطقة أو تلك.**

وكما يقول المثل الشعبي القائل «مصائب قوم عند قوم فوائد».. وهو يجسد استعادة بعض المستغلين لهذه الاحتجاجات للشروع ببناء أبنيتهم الطابقية، فمن هؤلاء المستغلون ولأي الشرائع ينتمون؟! وإذا سلمنا سلفاً بأن جزءاً من هؤلاء هو من ذوي الدخل المحدود على اعتبارهم القاطن الأساسي للمناطق العشوائية، أفلا يعني ذلك أن هناك تجاراً في المقابل قللوا استغلال هذه اللحظة لتحقيق منافعهم الشخصية؟! وهل لهذا الادعاء ما يؤكد في الواقع؟!.

إذاً، شبهتنا بمعظمها تدور حول تجار العقارات، غير منكرين في الوقت عينه أن هناك أزمة سكن دفعت بالعديد من الناس لبناء وتحسين أبنيتهم في المناطق العشوائية، ولكن الأهم الذي يجب التأكيد عليه، هو أن التجار وحدهم هم القادرون اليوم الاستغناء عن جزء من مدخراتهم على أمل تحصيلها أضعافاً في المستقبل بعد انقضاء الطرف القائم، وما شجعهم في هذه المغامرة هو إشاعة عدم هدم هذه المخالفات في المستقبل، والتي ستتظلم على وضعها على ما يبدو، لأن الاحتفاظ والتمسك بالمدخرات العائلية الصغيرة في هذه الأوضاع سيكون سيد الموقف... فهل أصحاب ذور الدخل المحدود يمتلكون ملايين الليرات السورية للشروع بأكثر من بناء في ظرف شهر أو شهرين من الزمن في أحسن الأحوال؟! وإذا امتلكوها.. فهل هم قادرين على التفريط بها في هذه الظروف غير المستقرة أم أن الأمر سيكون معاكس تماماً وهو الاحتفاظ بمدخراتهم وعدم التفريط بها!..

# تزايد مخالفات البناء.. وتجار العقارات على رأس المتهمين



٢٠٥ منطقة سكن عشوائي على مساحة ١٣٠ ألف هكتار، كما يصل عدد المنازل العشوائية إلى ١.٢ مليون منزل، أي أن ما يقارب ٣٠٪ من المنازل في سورية سكن عشوائي، وهذا يثبت أن رقم ومساحة السكن العشوائي في سورية ليس بالقليل، وبالتالي فإن حجم المخالفات الحالية في البناء لن تكون قليلة بالمقابل، فإذا ما اقترضنا الشروع ببناء عشر أبنية مخالفة في كل منطقة عشوائية في سورية حالياً مطلع كل أسبوع، فإن هذا يوصلنا إلى أن هناك نحو ٢٠٥٠ مسكن عشوائي جديد سيضاف نهاية كل أسبوع إلى المناطق العشوائية في سورية، وسيزيد بالتالي تعقيد حلحلة قضية السكن العشوائي على أمل أن يتم تنظيمها على وضعها الراهن كما يطمح الطامحون!.. hassan@kassioun.org

مخالفات البناء العشوائية، وهذا يوصلنا إلى أن ظاهرة اقتناص الفرص في البناء المخالف بات ظاهرة شملت معظم أرجاء سورية دون استثناء تقريباً، وإلا فكيف يمكن تفسير انخفاض أسعار مواد البناء وامتلاء مستودعات الاسمنت في مصر بعد ثورتها التي غيرت رأس هرم نظام السياسي فيها، بينما الأمر بالنسبة لنا معاكس تماماً، حيث تشهد أسعار مواد البناء ارتفاعاً غير مسبقاً؟!.

وبالعودة إلى مشكلة السكن العشوائي، المترافقة مع مشكلة في الإسكان بحكم وجود نحو ٥٠٠ ألف شقة خالية وضعت للمضاربة فقط من قبل كبار التجار، فإننا نجد أن تنظيم المناطق العشوائية في سورية يحتاج ١٢٠٠ مليار ليرة حسب آخر الإحصاءات الرسمية، بالإضافة لامتلاكنا حالياً

فتزايد أعمال البناء المخالف في المناطق العشوائية وغير العشوائية على حد سواء هذه الأيام ليس وليد التهيؤات أو المشاهدات الفردية لهذه المنطقة أو تلك، ولا تتبع للرواية الشخصية فقط لأي منا، بل إن تزايد الإقبال على شراء الإسمنت محلياً خلال الربع الأول من العام ٢٠١١ الذي أعلنت عن وجوده معظم مؤسسات الشركة العامة لصناعة الإسمنت ومواد البناء في سورية، وكذلك الحديث عن فقدان السوق المحلية لمكون البناء الأساسي (البلوك) التي ارتفع سعرها بحكم الطلب المتزايد عليها، وغير المتوقع، هو الذي يؤكد صحة ادعاءاتنا، وما استتبع كل ذلك من دعوة وزير الإدارة المحلية في حكومة تصريف الأعمال منتصف الشهر الرابع (نيسان) إلى الدعوة لإيقاف جميع تجاوزات

## أجهزة الجمارك تعتاش على الفساد!

التهرب بشكل فاعل، فالفساد والتهريب وجهان لعملة واحدة، فلولاً الأول لما وجد الثاني، واستمراريهما في ارتباط عضوي، وهو الذي يسمح باستمراره حالياً، لأن تشديد الحراسة الأمنية على الحدود منع التهرب تتطلب أجهزة زنية، ولكن أجهزة الجمارك لدينا بتركيبتها وتراكم تجربتها التاريخي تعتاش على الفساد، أو بالأحرى هو مبرر وجودها أساساً، فالالتفاف وتبادل المصالح مسبق بين الجمارك والمهربين، وكل منهم تسعيرته..

فالقول بأن الفساد هو المسؤول عن التهرب ليس بجديد، لكن الأساس في حديثنا هذا، هو الظروف الحالية التي تعيشها سورية، والتي تشكل الأرضية الصالحة والمبرر القوي لقمع واجتثاث الفساد المستشري في الأجهزة الجمركية، وتنظيف حدودنا منهم، لأن فسادهم بات عبئاً على الوطن والمواطن على حد سواء، فالبعض يؤكد أن السماح بفتح باب تهريب المازوت اليوم ليس بريئاً بالمطلق، لا بل إن وراء غايات ونوايا مبيتة، كإلهاء البعض بالمنافع الأنية ليبتعدوا بفكرهم ووجودهم عما يجري في البلاد الآن.. hassan@kassioun.org

للشروع بالأبنية المخالفة في مناطق العشوائيات، تحت إشاعة تنظيم الأبنية المخالفة قريباً دون هدمها، فإن هناك من استفاد من هذا الطرف الاستثنائي لتهريب المازوت على المناطق الحدودية، فتهريب المازوت يعد مخالفة صريحة للقانون السوري أولاً، إذ أن المرسوم التشريعي رقم ٤٢ للعام ٢٠٠٨ يعاقب على عملية تهريب المازوت والمشتقات النفطية أو الشروع بها بالاعتقال لست سنوات إلى اثني عشرة سنة، وبغرامة لا تقل عن خمسة أمثال قيمة المواد ولا تزيد عن عشرة أمثالها.

فتهريب المازوت شغال «وعلى عينك يا تاجر»، وخصوصاً في هذه الظروف التي تفرض وجود حالة من التشديد الاستثنائي في ظل الحديث عن شاحنات السلاح التي تدخل أو تحاول الدخول إلى سورية يومياً، وعلى الرغم من كل ذلك «فلا أحد يمنع التهرب» لا بل إن حركته ووتيرته في تزايد واضح، فالتهريب كالفساد لم يعد فردي الصبغة، بل إن هناك شبكات تهريب حقيقية توازن الاستفادة بين أفرادها على اختلاف مستوياتهم ومسؤولياتهم، وبالتالي، فإن هناك بنية تحتية تحتاج إلى تفكيك، لكي تكون قادرين على مكافحة

تنشط في هذه الأيام حركة تهريب المازوت إلى لبنان والدول المجاورة، والتي لم تتوقف بشكل نهائي حتى بعد رفع سعر ليتر المازوت إلى ٢٥ ل.س.. وهذا أسقط مقولة تناوت التسعيرة كمبرر وحيد لاستمرار التهرب، وكمسوغ لوجوده أساساً كما كانت تدعي الأوساط الرسمية في الماضي واليوم، فهذه الحركة النشطة للتهريب استغلت الأحداث الأخيرة، والتراخي الذي تشهده الحدود السورية بفعالها لتضاعف نشاطها ومكاسبها، غير أهية بتبعات هذه المكاسب الفردية على الاقتصاد الوطني، وهذا بعكس ما تتطلبه الظروف الحالية من جماركنا، كالتصلب والدقة في تنفيذ الإجراءات للحد من عمليات التهرب..

فالتهريب أولاً وأخيراً يحرم المواطن السوري من حقه في المازوت المدعوم، والأهم من كل هذا، لا بد من التساؤل عن المستقبل من عمليات التهرب التي تجري اليوم!! وإلى متى سيبقى الفساد المفضوح المسؤول دون حلول عن تقاعس الإجراءات الأمنية الرادعة لعمليات التهرب التي تجري على حدود بلدنا؟!.

فكما استغل تجار العقارات الاحتجاجات التي تشهدها سورية

## رغم تحقيقها للأرباح، البنوك الخاصة تصم الأعين والأذان عما يجري..

يصدر أي تصريح حيال هذا الموضوع، ودور وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التي لم تقم حتى تاريخه بتوجيه أي قرار أو تمميم لهذه الغاية.

موظفو البنوك الخاصة في سورية، وخصوصاً الموظفين السوريين، يدعون من خلال قاسيون الجهات الحكومية للضغط على إدارات البنوك الخاصة المتجاهلة لتوجهات الحكومة، مؤكداً دعمهم لهذا الجريدة الوطنية في حماية حقوق العاملين.. ومؤكدين اعتمادهم على جريدة قاسيون لنشر كافة التجاوزات الحاصلة في البنوك الخاصة، وأن تكون منبرهم الحقيقي.

نتأسف لذكر الموظفين السوريين خصوصاً وتغييب الموظفين من الجنسيات الأخرى، إلا أن الواقع بين مستوى الغبن بينهما، فالموظفون غير السوريين يتقاضون رواتب خيالية لم يحلموا بها في بلدانهم، وبالتالي لا يوجد حاجة بالكرم عليهم لزيادة رواتبهم.. أما السوريون فهم من بحاجة إلى الدعم والمساندة لتحصيل حقوقهم في بلدهم.

■ عاملون سوريون في بنوك خاصة

تتيج البنوك الخاصة بتحقيقها للأرباح عن السنة المالية ٢٠١٠/١٢/٣١، وتنتشر نتائجها بالإعلان الرسمي، وتفتخر بإنجازاتها، متناسية أهمية ودور الموظفين السوريين في تحقيق هذا الأرباح، حيث أن العديد من البنوك الخاصة، وحتى تاريخ إعداد هذا المقال، ورغم صدور مرسوم بزيادة رواتب العاملين في الدولة، وتوجيه رئاسة مجلس الوزراء مؤخراً القطاع الخاص لزيادة أجور العاملين... تبقى إدارات البنوك الخاصة نائمة ومتناسية لدورها في زيادة الأجور المفروضة في محاولة منها للتهرب من هذا الحدث، أو تخفيض نسبة الزيادة بالتلاعب على الموظفين، لزيادة أرباحها على حساب الموظفين، قاذفة وراء ظهرها دورها التنموي الاجتماعي.

رغم إدراكها لدور الموظفين في تحقيق هذه الأرباح، وقدراتهم على إنجاز الأعمال، إلا أن الأساليب التي تتبعها إدارات البنوك الخاصة وتجاوزاتها من حيث تخفيض الراتب التأميني، وعدم منح التعويضات بشكل عادل، وتفضيل بعض الموظفين عن آخرين نتيجة علاقات شخصية أو أمور أخرى... هو الغالب لدى هذه الإدارات.

اللافت للنظر دور مصرف سورية المركزي السلبي الذي لم

## قطاع عمومي النفع

النظر إلى القطاع الزراعي كأولوية ليس توصيفاً عاطفياً، وإنما يحمل في طياته تأكيداً على دور هذا القطاع وأهميته في أي اقتصاد في العالم عموماً، وفي الاقتصاد السوري خصوصاً، وذلك لانعكاساته الإيجابية على الاقتصاد والمواطن على حد سواء، لأنه يؤدي إلى زيادة الإنتاج، وردم العجز الذي يعانيه الميزان التجاري، حيث تشكل المنتجات الزراعية من ١٨-٢٠٪ من الصادرات السورية، كما يستطيع هذا القطاع خلق فرص عمل مستدامة تضاف إلى ٢٥٪ من قوة العمل التي تعمل في الزراعة، كما أن الاهتمام بالقطاع الزراعي يزيد ميزان المدفوعات من النقط الأجنبي، هذا بالإضافة لمساهمة هذا القطاع بنحو ٢٥٠ مليار ليرة سورية من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي، فإن خير القطاع الزراعي سيكون عمومي النفع..

هذه المساهمة المترجعة آتت بعد سنوات من الإهمال والتهميش التي عانى منها هذا القطاع، وهذا يستدعي التساؤل، وهذا سيوصل الزراعة والبلد إلى سلسلة من سنوات الاستيراد، واهتزاز الأمن الغذائي، والميزان التجاري!.. فكيف ستكون مساهمة الزراعة إذا وضعت الحكومة الجديدة هذا القطاع، وضرورات تطويره، في رأس قائمة أولوياتها، عبر تقديم الدعم له بالحد الأقصى، بدلاً من تخصيص مليارات قليلة لصندوق «دعم الإنتاج الزراعي»؟!.

■

# قاسيون في عددها الـ ٥٠٠:

# الواقع الحالي يثبت كل ما استشرفه شيوعيو اللجنة الوطنية ونشرته صحيفتهم

# قاسيون

**لم يكن ظهور اللجنة الوطنية وانطلاقها كتيار سياسي مع مطلع الألفية الثالثة مجرد مصادفة، أو فعلاً ذاتياً محضاً للذين انخرطوا بها وعملوا تحت لوائها، بل فعلاً واعياً واستجابة لضرورة سياسية موضوعية واقعية، فرضتها تلك اللحظة التاريخية التي بدأت فيها بوادر انعطاف تاريخي عظيم جرى استشراف إمكانية أن يغير مستقبل العالم والبشرية كلها، وكانت أيضاً تعبيراً عن إرادة واعية واحساس عال بالمسؤولية التاريخية راكمتها خبرات الشيوعيين السوريين وضالاتهم على مدى عشرات السنوات، وقد كانت صحيفة قاسيون في هذا السياق المعبّر الإعلامي السياسي عن كل ذلك، وها نحن نحتفل اليوم بعددها الـ ٥٠٠، عاقدين العزم على جعلها دائماً على قدر تطلعات الشيوعيين ومن يمثلون للمضي نحو الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الوطنية..**

**لماذا «وحدة الشيوعيين السوريين»؟**

كان لضعف الحركة السياسية وتراجعها وتخلفها عن حركة الجماهير والشارع ، دور سلبي بإنتاج فراغ سياسي، وحالة انكفاء جماهيري عام عن السياسة، عمقتها حالة الانقسام والتشرذم التي عاشتها الحركة السياسية خلال عقود، وأبعدتها عن جماهيرها، وبالتالي عن الواقع وتلمس مشكلاته، مما جعل الشعار الذي رفعه هذا التيار والهدف الأول الذي سعى بإتجاهه وهو «وحدة الشيوعيين السوريين» ضرورة من أجل الوصول إلى حلول حقيقية وعميقة لمختلف القضايا والمهام والتحديات المعقدة المنتصبة أمامه، والتي فرضها عليهم واقع معقد لا يمكن إنجازه والشيوعيون مشتتون في فضائل مختلفة، خاصة بعد أن بدأت تلوح بالأفق ملامح عودة الجماهير إلى السياسة، وانتقال مركز النقل شيئاً فشيئاً في العمل السياسي إلى الشارع بسبب جدية المشاكل المتراكمة التي تدفع بالجماهير لهذه العودة. وقد وعى الشيوعيون أن تصفية الحالة الفصائلية التي تعاني منها الحركة الشيوعية في سورية ستسرع عودتهم إلى جماهيرهم، وربما ستحدد لاحقاً سرعة عودة الجماهير إلى الشارع، وتعيد ثقة الجماهير بهم في حال تمكنهم من أداء دورهم الوظيفي، وذلك لن يكون إلا عبر وحدة حقيقية تقوم على تفاعل الآراء وانصهارها برؤية واضحة وحقيقية، تقرأ الواقع من منظور نقدي، يهدف إلى تغييره نحو الأفضل، وتحدد الإطار العام والأساس النظري الفكري والسياسي والتنظيمي والعملي لنضالاتهم اللاحقة، ولم يكن الهدف مجرد تجميع وتلصيق للشيوعيين من الفضائل كما ظن البعض، بل إدراكاً واعياً لأهمية عودة الحزب إلى جماهيره، ليلعب دوره التاريخي في القضايا الوطنية والاجتماعية والديمقراطية، وينبذ عقلية التكتل والانقسام التي أضعفت الشيوعيين، مجتمعين ومنفردين وأثرت سلباً على مجمل الحركة الوطنية في البلاد، وهكذا كان توقيع ميثاق شرف الشيوعيين السوريين بتاريخ ٢٠٠٣/٣/١٥ نقطة الانطلاق لبناء تيار حاول تجاوز الأزمة المستمرة في الحركة الشيوعية السورية لسنوات عديدة وأحداث الانعطاف المطلوب، ذلك الانعطاف الذي يفضي إلى نهوضها واستعادتها لمواقعها وعودتها للعب دورها المنوط بها، ومستندا إلى تحليل موضوعي، ومعتمدة بذلك على النظرية الماركسية اللينينية لإنجاز رؤية معرفية متطورة أثبتت الحياة مصداقيتها، وما التطورات التي يشهدها العالم الآن بتعقيداتها، وتداعياتها، إلا دليلاً يثبت صوابية هذه الرؤية وراهنيتها، لأنها كانت قادرة على استشراف الأحداث التي تتفاعل في اللحظة الراهنة، حتى قبل وقوعها، الأمر الذي جعل من عناصر الرؤية السياسية للجنة الوطنية واقعا معاشاً أثبتته الحياة وتوقف النقاش حوله بل وتحول إلى أساس لكل نقاش لاحق يراعي مصالح البلاد و الشعب.

**تغيير ميزان القوى**

أثبت التحليل الموضوعي (الذي أشارت إليه في اجتماعها الوطني الثاني بتاريخ ٢٥/٤/٢٠٠٣) أن وضع الحركة الشيوعية السورية، ليس استثناءً من وضع الحركة الشيوعية العالمية التي بدأت بالتراجع عن مواقعها منذ بداية الستينيات من القرن الماضي، هذا التراجع الذي تمثل بتغير تدريجي بطيء في ميزان القوى العالمي لمصلحة الرأسمالية العالمية، والذي تجلّى في نهاية المطاف انهياراً للاتحاد السوفييتي، ومنذ ذلك الحين لم تعد مقولة اختلال ميزان القوى العالمي بحاجة إلى إثبات أو نقاش، فقد أثبتها الواقع والحياة، وانعكس هذا التراجع على كل فضائل الحركة الشيوعية العالمية، فمنها من دفع ضريبة هذا التراجع دماً، ومنها من دفعه انقسامات وتشرذماً، ولكن في كل الأحوال كانت النتيجة واحدة وهي تغير ميزان القوى لغير مصلحة الحركة الثورية العالمية. إن هذا التراجع قد سد مؤقتاً الأفق التاريخي أمام الحركة

الثورية، وأصبحت أهدافها غير قابلة للتنفيذ في المدى التاريخي المنظور، في وقت كانت فيه برامجها تؤكد إمكانية الانتصار على العدو الطبقي خلال المستقبل المنظور، مما أدى لنشوء تناقض بين الهدف الملن والواقع المموس، وأخذت الهوة تزداد مع الزمن بين الهدف والواقع، ولم تستطع الحركة أن تتخصص في حينه السبب العميق للأزمة، أي للتناقض بين هدف الحركة وواقعها، لأن المستوى المعرفي على الأرجح لم يكن يسمح آنذاك بهذه الاستنتاجات، وخاصة أن التراجع كان يجري بشكل مستمر تدريجي وغير ملعن بل كان يرافقه إعلانات وتأكيدات بالاتجاه المعاكس. إن ترافق التراجع العام مع حالة عدم وعي له أدى إلى جملة من الاستنتاجات السياسية الخاطئة وما تبعها من ممارسات عمقت حالة التراجع.

**الأزمة الرأسمالية المستعصية**

إن نقطة الانطلاق المنهجية في تحليل وممارسة اللجنة الوطنية منذ انطلاقتها في عام ٢٠٠٣، كانت مكثفة في حقيقة أن طريق الرأسمالية مسدود بشكل نهائي، وأن مرحلة التراجع التي عاشتها الحركة الثورية العالمية في النصف الثاني من القرن العشرين قد انتهت موضوعياً. تلك الحقيقة النظرية التي استندت إلى النظرية الماركسية اللينينية، و قد أكدت وتأتق اللجنة الوطنية منذ سنوات إن أزمة عميقة قادمة وأن هذه الأزمة تدفع الرأسمالية إلى الحرب والى توسيع رقعة الحرب، وأن الامبريالية الأمريكية محكومة بالفشل، وأن النظام الرأسمالي العالمي محكوم بالانهيار خلال المدى التاريخي المنظور،

ولم يصدق كثيرون ذلك في وقتها، واليوم لم يعد هناك من يستطيع إنكار الأزمة وتداعياتها التي لن تبقى في إطارها الاقتصادي السياسي، بل ستمتد إلى كل المجالات الفكرية والسياسية والعلمية، ويمكن أن تكون نهائية لأن الخيار العسكري كخيار وحيد لحل المشاكل العالمية ما هو إلا دليل على إفلاس عميق وأزمة مستعصية لا حل لها، وهذا يعني أن الأفق التاريخي لحركتنا قد انفتح على المدى المنظور مما سيغير ميزان القوى بالتدرج لمصلحتها، الأمر الذي يؤكد صحة رؤية اللجنة الوطنية المنشورة في وثائقها، رغم الزمن الذي يفصلنا عنها ( ١٨ / ١٠ / ٢٠٠٢) بأن الأفق التاريخي قد بدأ بالانسداد أمام الرأسمالية العالمية، وهذا الأفق كان مسدوداً بالمعنى التاريخي استراتيجياً، إلا أنه الآن قد بدأ بالانسداد بالمعنى الآني القريب المدى مما يعني أن توازن القوى الذي تكوّن خلال العقود الماضية لمصلحتها غير قادر على الاستمرار، بل العكس هو الصحيح. وإذا كنا محكومين بالتراجع خلال الحقبة الماضية فإننا اليوم محكومون بالتقدم الذي سيسير بشكل أسرع كلما استوعبنا هذا الأمر بشكل أسرع.

إن القوى الثورية العالمية بمختلف مكوناتها، وإذ تواجه اليوم العدوانية المتصاعدة للإمبريالية العالمية، والتي أصبحت بحد ذاتها عامل توحيد مهم لكل القوى المعادية للإمبريالية، إنما تقع على عاتقها مسؤولية التقاط اللحظة وإنجاز المهام المطلوبة منها .

**الثنائيات الوهمية**

كانت اللجنة الوطنية أول من فضح ورفض الثنائيات الوهمية، ومنها ثنائية(معارضة/نظام)، ومحاولات حشر الجميع فيها، لأن الاصطفاق في المجتمع هو أعقد من ذلك بكثير وخطوط الفصل الحقيقية فيه هي أعقد بكثير مما يريد البعض الإيحاء به من خلال الثنائية الوهمية، وإن محاولة الفرز على هذا الأساس سيضر النضال الوطني والاجتماعي ويدفعه إلى الخلف، بينما المطلوب فرز جميع التيارات، إن كانت ضمن النظام أو خارجه، على أساس معايير موضوعية حقيقية تخدم النضال الوطني والاجتماعي. وكان المعيار الأساسي في تحديد موقف اللجنة من أي كان، مجموعة أو تياراً أو فرداً، هو موافقه الحقيقية من الإمبريالية والصهيونية ومخططاتها والسياسات الليبرالية الاقتصادية وذلك لأن المخطط التفتיתי الذي تتبناه وتستهدفه السياسات الإمبريالية في المنطقة، يسعى إلى توليد ثنائيات وهمية من كل شاكلة ولون، وحشر الجميع فيها، لأنها في نهاية المطاف تعبير عن محاولة دفع التناقضات الثانوية باتجاه أن تصبح رئيسية، وذلك لحجب التناقض الأساسي ومنعه من أن يلعب دوره الرئيسي، فتتقدم الصراعات القومية والدينية والطائفية والعشائرية والعائلية إلى واجهة التناقضات، وتحلّ مكان التناقض الأساسي بين الإمبريالية العالمية والقوى التي تمثلها بشكل مباشر وغير مباشر من جهة، وبين قطب الشعوب من جهة أخرى، وعندما

يصل هذا التناقض إلى حالة الاستعصاء لا يعود بالإمكان حله إلا بإلغاء طرفيه، وهذا ما يبين عظمة المسؤولية الواقعة على كاهل من يتصدى لحسم هذا الصراع.

وأوضحت اللجنة وجود صوتين في الداخل كانا مرتفعين جداً قبل خمس سنوات، صوت بعض من كان يسمى نفسه معارضة وموعلاً على الخارج، وصوت بعض من في النظام الذي كان يروج لتكليف سورية مع متطلبات الخارج الإمبريالي بحجة عدم القدرة على مقاومته، وبحجة الحفاظ على ما يمكن الحفاظ عليه....

إن هذه الأصوات وإن خفت إلا أنها لم تزل، فهي تتلظى منتظرةً للحظة السانحة للانقضاض ومعاودة الكرة، وهي تستند في ذلك إلى الثغرات والنواقص في الوضع الداخلي وخاصة الاقتصادي ـ الاجتماعي.. فهذا المجال قد شهد تراجعاً كارثياً، وشكل نقطة استناد يمكن أن تلجأ لها قوة المشروع الامبريالي في المنطقة، مستفيدة من التوتر في داخل البلاد المتناغم مع الضغوط الخارجية..

إن التوتر الاجتماعي إذا ما بلغ مستوى حرجاً معيناً، لا يمكن لأي نظام أن يحله بالطرق التقليدية عبر جهاز الدولة... وهذا الأمر هو ما يسعى إليه البعض بأشكال مختلفة، لأن ازدياد منسوب الفقر والبطالة وتفاقم المشكلات الاجتماعية المختلفة يمكن أن يصبح في لحظة معينة بوابة العبور لقوى الخارج المستتدة في الداخل لرأس حريبتها، ألا وهي قوى الفساد الكبير. لقد أثبتت التجربة العملية في بلادنا أن لا دواء ناجح لمحاربة آفة خطيرة تنخر في جسم جهاز الدولة والمجتمع ألا وهي الفساد وخاصة الكبير منه، إلا المزيد من تسليط الضوء من جانب المجتمع والإعلام على الفاسدين والمفسدين الذين لا مصلحة لهم بذلك، ويعملون على تقييد هذه العملية ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً،

أما القوى الوطنية أيئما وجدت، فقد بقي صوتها هو الأعلى، موعولاً على أن قوة سورية لا يمكن بناءها إلا بحشد جميع الطاقات الوطنية وإمكاناتها من خلال تحقيق أعمق عدالة اجتماعية وأعلى نسبة نمو لتعزيز منعتها الداخلية بما يضمن الانتصار في المعركة الوطنية من أجل تحرير أراضينا المحتلة.

ولقد بينت الوقائع الأخيرة صحة وجهة نظر اللجنة الوطنية في أن تجنيد أي شعب في معركة وطنية كبرى، لا تكفي فيه النداءات والموعاظ في اللحظة الأخيرة، فبضد ما تتم تلبية الحاجات الاقتصادية ـ الاجتماعية والديمقراطية لأي شعب بقدر ما يمكن حشده وتعبئته وتجنيدِه لخوض المعارك الفاصلة مع العدو دفاعاً عن أرضه ومصالحه، وأن الدفاع عن الأرض مرتبط بالدفاع عن المصالح الشعبية المباشرة وغير المباشرة.

إن ارتباط الحاجات الاقتصادية الاجتماعية والديمقراطية واندماجها فيما بينها لدرجة أنه لا يمكن فصلها عن بعضها بعضاً قد يكون أحسن تعبير عنها هو كلمة الكرامة الوطنية. فشعب كرامته غير محفوظة في وطنه، لا يمكنه الدفاع عن كرامة الوطن حتى لو أراد ذلك، وبالعكس فالحفاظ على كرامة الوطن ممكن فقط بتأمين كرامة المواطن كاملة غير منقوصة.

**الرجل المركب**

الإمبريالية الأمريكية تعتمد حلولاً مركبة لتفكيك الحالات المركبة، إذ أنها حين تفشل بالحل الخارجي الاستعماري المباشر، فإنها تسعى للاستفادة من التصدعات الاجتماعية كي تسير في خيارها التفتיתי على أساس قومي وديني وطائفي، وهي إن كانت تغازل وتسترضي البعض مستفيدة من ركام التوترات السابقة إلا أنها تسير بصراحة نحو خيارها ب«الفوضى الخلاقة»، وإذا كان هذا يعني شيئاً فإنه يعني مسح البنى السابقة للدول والشعوب التي تكونت في القرن العشرين باتجاه الفراغ لفترة طويلة يجري فيها استنابات قواها التي ستعتمد عليها لاحقاً، فآية وقاحة أكثر من ربط صفة الخلافة بالفوضى. والمقصود بالفراغ هو تحطيم بنى الدول والتركيبات السياسية السابقة لاستنابات قوى على أساس قومي وديني وطائفي عبر صراع واقتتال داخلي طويل يفضي إلى تركيبات جديدة تجعل من الإمبريالية الأمريكية الحاكم بأمره لفترة طويلة من الزمن والمتحكم الأكبر في مصائر الشعوب ومستقبلها ، وهو ما يؤكد أن المخطط المراد للمنطقة عميق وخطير،وهوما يجعل هذه القضية مصيرية لا يجوز فيها المساومة والتردد وأنصاف الحلول، ولذلك كان من الضروري فضح أهداف الترتيبات الجديدة التي تسعى إليها المخططات الأمريكية ومشروعها الإمبراطوري ،ولذلك بادرت اللجنة الوطنية باكراً إلى التأكيد على ضرورة تعزيز الوحدة

الوطنية واعتبارها هدفاً ننشده ونناضل من أجله،والوحدة الوطنية بهذا المعنى هي ذات محتوى سياسي معادي لمخططات الإمبريالية الأمريكية والكيان الصهيوني، وذات محتوى اقتصادي ـ اجتماعي متطابق مع مصلحة الجماهير الواسعة وذات محتوى ديمقراطي يسمح للحركة الشعبية بالنمو وأخذ دورها بالدفاع عن كرامة الوطن والمواطن، ومن هنا جاء الإصرار والتأكيد على تفعيل الحوار الوطني ومتابعته من خلال توسيع طيف القوى المشاركة فيه وصولاً إلى مؤتمر وطني عام للحوار على أرضية عدم الاستقواء بالخارج وعدم التنازل عن الثوابت الوطنية وقيام جبهة مقاومة وطنية شعبية ديمقراطية على الأرض لمواجهة أي عدوان المرتقب.

**المهام الديمقراطية**

وقد حددت اللجنة الوطنية مبكراً، جملة من الأمور التي أصبحت معروفة الآن، والمتعلقة بحل المهام الديمقراطية العامة في البلاد، والمتلازمة مع حل المهام الاقتصادية الاجتماعية والوطنية، مثل رفع قانون الطوارئ والأحكام العرفية، وإصدار قانون الأحزاب حقيقي مصاغ بشكل يقطع الطريق على المخططات التي تستهدف وحدة الكيان الوطني والمجتمعي تحت حجة تمثيل «مكوناته الأساسية» أي مكوناته في مرحلة ما قبل تشكل الدولة الوطنية.

إن المكونات الأساسية للمجتمع يجب أن تعود لتكون هي شرائحه الاجتماعية وطبقاته الاجتماعية، بغض النظر عن القومية والدين والطائفة.

مع قانون انتخابات وطني عصري يفعلّ الحركة السياسية في البلاد ويعطي دفعاً ونشاطاً جديدين للحركة السياسية الوطنية التي يجب أن يعاد تشكيل فضائها على أسس جديدة قادرة على استقطاب القوى الاجتماعية التي تعلن تمثيلها، وأكدت باكراً على ضرورة نزع صواعق الانفجار المحتملة، والكامنة في عدة بؤر توتر، وعلى رأسها مشكلة الإحصاء الاستثنائي في الجزيرة، والتي طالما طالبت بحلّها، ومعالجة مفاعيلها السلبية من جهة، وتأمين الحقوق المدنية الطبيعية لكل المواطنين السوريين من جهة أخرى، الأمر الكفيل بضمان وتوطيد الوحدة الوطنية وتقويت الفرصة على كل المخططات التفتيتية.

وإذا كانت التجربة قد برهنت مؤخراً على أن المرحلة التمهيدية المتمثلة بالصف الإعلامي ـ النفسي ليست أقل أهمية من المعركة العسكرية نفسها، خاصة في ظل التطور المذهل لأجهزة الإعلام الجماهيرية اليوم التي أصبحت أداة تحكّم هائلة بالوعي الجماهيري ـ فالإعلام المتحكم به والذي تتولّ عليه الإمبريالية الأمريكية الكثير وصولاً إلى إسقاط دول وأنظمة دون معارك عسكرية ، يطرح مهام جديدة صعبة، متمثلة بضرورة تعلم مواجهة هذا الإعلام عبر تفكيك رموزه وآلياته والذي وصل أحياناً إلى درجة تقرير من انتصر ومن خسر في المعركة العسكرية وإذ أدركت اللجنة الوطنية خطورة هذا الأمر طالبت في بلاغها الصادر بتاريخ ٢٥/٢/٢٠١١ بإعادة النظر بقانون الصحافة والإعلام والمطبوعات بما يفعل دور الإعلام كسلطة رابعة في الرقابة وكشف مواقع الفساد، وتعميق الثقافة الوطنية في البلاد .

**محاربة الفساد**

استطاعت صحيفة قاسيون من خلال أكثر من تحقيق موثق، أن تسلط الضوء على الفساد والنهب الكبيرين في مختلف القطاعات والوزارات المؤسسات التابعة لها، وخاصة في قطاعات النفط والاتصالات وأملاك الدولة والجمارك والبلديات، وفضحت السياسات الحكومية التي أدت إلى تراجع شامل في القطاعين الزراعي والصناعي، مبينة أوضاع الطبقة العاملة المتردية في القطاعين العام والخاص، وكذلك أوضاع الفلاحين، ونهبت من تزايد الأخطار على الأمن الغذائي، ووضع البلاد أمام مشكلة حقيقية في قضية الاعتماد على الذات. كما تناولت ملفات الفساد المنتشر في قطاعات الصحة والتعليم والكهرباء وبقية الخدمات. كما سلطت الضوء على قضايا البيئة والتلوث الذي يتعرض له الهواء والأنهار والبحر والذي يهدد سلامة الإنسان والبيئة معاً مما ينبئ بمأساة حقيقية تتعرض لها البلاد.. وكل ذلك نتيجة الفساد وخدمة للمتنفذين، ولعل قاسيون كانت من أولى الصحف التي تجرأت ومنذ سنوات في تحقيقاتها على فتح ملفات الفساد في قطاع الاتصالات والهواتف الخليوية فاتحة عشرات الملفات الحساسة التي تجاوز مستوى النهب فيها عشرات المليارات..

المهام ما تزال كبرى..وعهداً لكل قرائنا، ولجميع الشرفاء، أننا سـءنمشي..ونكفي الطريق»..

## سورية على مفترق طرق..

# الشعب السوري في متاهة إعلامين وروايتين متناقضتين

نور أبو فراج

**إن فهم السياسة الإعلامية اليوم، لم يعد حكراً على الدارسين فقط، بل أصبح حديث الشارع السوري بكافة أطيافه، بعد الدور الكبير الذي لعبته وسائل الإعلام الخارجية والمحلية في تغطية الأحداث في البلاد، معبرة عن مصالح الجهات المالكة لها، بحيث تحولت من مجرد ناقل للحدث إلى عامل مؤثر في صناعته وتوجيهه...**

أعطت وسائل الإعلام الخارجية أهمية كبيرة للشأن السوري منذ ظهور بوادره الأولى وحتى قبل أن يتصاعد. مقابل تجاهل بعض التحركات ذات الطابع المشابه في بعض الدول الخليجية مثلاً. مظهرة تأييداً ودعمًا لمشروعية، مطالب السوريين، التي ربما لا تختلف في جوهرها عن مطالب بعض الشعوب العربية الأخرى، ما يترك أسئلة جادة حول سبب التركيز الشديد على الشأن السوري؟ والأهداف الخفية وراء ذلك؟

وفي السياق نفسه اعتمدت العديد من وسائل الإعلام الخارجية أسلوب إدخال بعض الأكاذيب ضمن منظومة من الأخبار الصحيحة والواقعية، أو تحويل بعض الأخبار، مستغلة بذلك التواتر المتسارع للأحداث، وغياب المعلومات الدقيقة في ظل التعقيم الإعلامي الذي تفرضه سورية، ومستغلة أيضاً حالة القلق والترقب التي يعيشها المواطن السوري.

أما المظهر الأكثر خطورة في تغطية الإعلام الخارجي للوضع في سورية، فقد تجلى الآن وبوضوح من خلال تبنيها للحل المطروح للأزمة والمتمثل حالياً بالاتجاه نحو تدويل الشأن الداخلي السوري والحديث عن فرض عقوبات على سورية، وهو أمر اجتمعت معظم آراء السوريين الوطنيين على اختلاف آرائهم، على رفضه والتحذير منه، كونهم يعرفون تمام المعرفة أن أية محاولة للتدخل الخارجي أو فرض عقوبات سيؤثر أولاً وأخيراً على الشعب السوري قبل حكومته أو رموز الفساد فيه.

تلك كانت بعض الأدوات المستخدمة في وسائل الإعلام الخارجية، ربما كان من السهل على البعض تحميل المسؤولية كاملة لوسائل الإعلام الخارجية وقذفها ببشتى أنواع الشتائم، إلا أنه وفي نهاية المطاف لا يستطيع المرء سوى الاعتراف بأنها وسائل «خارجية»، ومن الطبيعي أن تنقل الأحداث بما يخدم مصالحها وتوجهاتها وما يحقق لها أعلى مستوى من الأرباح، وأنها لم تكن لنضطر للجوء إليها كمصدر معلومات لو كان حق الحصول على المعلومات مكفولاً والبدل الإعلامي الوطني موجوداً.

فالإعلام السوري من جهة أخرى حكمته أيضاً سياسة إعلامية من نوع آخر، عبرت أيضاً عن مصالح الفئات المالكة والمسيطر عليها.. وقائمة الأخطاء التي ارتكبتها الإعلام السوري تطول لتشمل بداية

## الفوضى.. واغتيال العلماء

يفتال الخبثاء في زمن الفوضى المعرفة التي على أساسها نستطيع أن نواجه تقيضاتها المادية والروحية... ومع كل فوضى هناك انتصار؟

وأخر حالات الفوضى التي ترافقت مع انتصار كانت في العراق.. قوائم بمئات، وربما بألاف من العلماء والمفكرين والمهنيين وغيرهم... صفى مئات منهم بطريقة «المصدفة البحتة»، أو بطريقة الفعل المنظم والمدرّس، أو بطريقة الانتقام والكيدية المتأصلة في بعض النفوس الحاقدة.. والخسارة هنا على مستوى الإنسانية برحابتها، وعلى مستوى أوطان العلماء كمكان لانتمائهم الأول عبروا عن معارفهم فوق أرضه، وأفادوه بما قدموه من علوم نظرية وتطبيقية على كل المستويات.

وهكذا يدفع العلماء حياتهم ثمناً للتناحر بين الدول الضعيفة، والدول القوية ومصالحها وحساباتها، فينتصر القوي على الضعيف بقتلهم. حيث يكونون عنواناً وهدفاً واضحاً كغاية قبل أي انتصار آخر على الأرض، والثمن الأعلى لتحقيق النصر.. فالقوائم تعد بأسمائهم ويتم التنفيذ على الفور ما دام هناك فوضى والوقت متوفراً!

بعد الانحراف الحاد في الأحداث السورية وظهور السلاح كعنصر حسم.. يكون الخوف مبرراً أن تكون الفرصة مواتية في الطرف السوري الحالي لتكرار مشهد عراقي جديد، ولجوء البعض إلى تصفية علمائنا ومفكرينا وكفاءتنا..

الخوف من ذلك يبرره حدث كبير هز وجدان أبناء سورية بثمن ربما الأغلى من الأثمان التي سندفعها في هذه الأحداث، وهو استهداف أحد أهم علماء سورية الشباب العالم «عيسى عبيد» صاحب الاختراعات النوعية المسجلة محلياً ودولياً، والتي وصل عددها لـ ١٠٠ اختراع.. أهمها دوره الفعال في تخزين المعلومات ضمن الخلايا الكربونية.

بعد الحالة الوجدانية والعاطفية التي شعر بها أبناء هذا الوطن على هكذا غياب، يكون الحدث قد أخذ بعداً خطراً في ظرف استثنائي.. فالفوضى تأخذنا إلى الصراع والصراع من أهم سماته تصفية العلماء أصحاب الأثر بعيد المدى...

العلاقة الجدلية بين اغتيال العلماء والانتصار قائمة على دور هؤلاء الإبداعي، وقدرتهم على تحقيق النقلة النوعية في المراحل الحرجة، لأنهم الأقدر على إيجاد الحلول الخلاقة ما قبل اللحظة المواتية عبر قدرتهم العلمية الفكرية من نقل بلدانهم من مكان إلى آخر قبل الأزمات، وفي قلبها، وما بعدها، عبر فكرة أو إنتاج علمي نوعي نادر يسمح لهذا البلد عند تطبيقه بالانتقال من مرحلة التقارب إلى التفوق على خصومه وأعدائه من خلال ندرة النوعية في إنتاجهم العلمي القادر عبر توفر كل من المهوية العلمية الخلاقة والأرضية الموضوعية لإنجاز انتصارهم العلمي، الذي سيقود بدوره لانتصار وطني ببعده التقني أو الاقتصادي أو الاجتماعي. ويفقدانهم تكون النتائج المترتبة على غيابهم خسائر لا تعوض، لأنها تتمثل بتفوق خصمنا أو عدونا علينا من خلال الإبقاء على مرواحتنا في المكان عبر سحب هؤلاء من ساحة المنافسة بالقتل أو الترحيل أو الهجرة الطوعية.

والحقيقة أن الفوضى تشكل أفضل فرصة لقتل هؤلاء المبدعين أو تهجيرهم أو ترحيلهم، وعلى هذا الأساس فإن علاقة الفوضى المتلازمة مع الاغتيالات هي علاقة مترابطة ووثيقة عبر كل حدث في أي مكان في العالم، ومع غياب الاستقرار الذي يشنت انتباه الأمن يصبح واجب الجميع حماية أمن هؤلاء عبر زيادة حذرهم الشخصي أولاً، وحمايتهم اجتماعياً بكل الطرق ثانياً، لأن هؤلاء تنطبق عليهم صفة ثروة وطنية وقومية، وربما إنسانية (منسية) في حالة إبداع نادرة.. خسارتها هنا المبدع السوري عيسى عبيد.

■ ■



وتحويل كل المتظاهرين في نظر الشعب السوري إلى خونة وعملاء خارجين، كونهم عرضوا البلاد لشبح تدخل خارجي!. وذلك دون حساب حقيقي وجاد لكون التدخل الأجنبي الذي يبدو أنه قادم لا محالة يحتاج إلى تحصين الجبهة الداخلية وإعادة بناء الثقة سريعاً بين الشعب السوري ومؤسساته وبناء الثقة هذا يبدأ بالتصريح وطرح الأوراق جميعها على طاولة الحوار الوطني والتوقف عن التعاطي بمنطق الوصي على عقول ومستقبل وأحاسيس الناس..

هذا وتعد لعبة «إثارة الفتنة» من أخطر الألعاب التي لا يمكن غفرانها، وقد مارسها الإعلام المحلي سواء وعى ذلك أم لم يعيه، من خلال تحويل المطالب الجماهيرية إلى مصالح فتوية وتركيز مشاعر الخوف من حرب طائفية، والتحذير منها، الأمر الذي أراد البعض من خلاله دفع الشعب السوري إلى التراجع عن مطالبه المشروعة خوفاً على بقائه وأمنه، الذي بدا أنه الثمن الذي سيدفع في حال استمرار المطالبة بالتغيير.

يقف الشعب السوري الآن محتاراً بين إعلام داخلي ينكر ما يحصل، وخارجي يعمل على تهويله، ليبقى للمحاكمة الخاصة، والتفكير المنطقي، وبعض الصحف الوطنية النزهاء، والعودة إلى التاريخ الكلمة الفصل في تبني الآراء والمواقف والأفعال. ولذا فإن الإعلام الوطني يتحمل اليوم مسؤولية كبرى تصل إلى مستوى يهدد بحقه في صفة وطني، ذلك أن الإعلام الوطني الذي لا يحوز ثقة الناس يتحول إلى محرض ومستفز للفوضى ومرة أخرى سواء وعى ذلك أم لم يعيه..

التعقيم الإعلامي على الحدث، ومنع وسائل الإعلام من التغطية المباشرة من داخل الأراضي السورية، التي تركت فراغاً حقيقياً صادر حق الشعب السوري بمشاهدة ما يجري على أرض بلاده والاضطرار لمشاهدة صور مشوشة منقولة من الهواتف المحمولة والكاميرات الصغيرة عبر المحطات الأخرى، وغالبها معاد، ما زاد من حالة توتر المواطن السوري، ثم تعود وسائل الإعلام السورية بعد ذلك لتكذيب تلك المشاهد مدعية تركيبها حيناً أو سرقتها من أرشيف الحرب الأمريكية على العراق حيناً آخر.

كذلك تابع الإعلام السوري تبنيه لسياسة الإنكار التي وإن اعترفت متأخرةً بمشروعية الحراك الشعبي المطالب بالإصلاح ووقف الفساد، إلا أنها عملت طوال الوقت على تجاهل تلاميذه وتوسعه الأفقي والعمودي، ولم تتجاوز في أحسن حالاتها وصفه بالعشرات وهو وفي عدة أماكن وصل فعلياً إلى الآف، ولم يستطع الإعلام السوري أن يفسر «المؤامرة الخارجية الكبيرة»، التي نسمعها مئات المرات وعلى لسان أبسط المتصلين وأفخم المحللين في تكرار ممض لا يراعي الدرجة المتقدمة لوعي الشارع السوري، فتفكيك المؤامرة يقتضي فهمها بأبعادها المختلفة ولن ينطلي على أحد القول بأن المؤامرة بكاملها خارجية دون القول بأن هنالك من خلق أرضية مناسبة لتلك المؤامرة داخلياً، بل وبدأها عملياً قبل الأحداث بكثير بأن راكم الاحتقان والغضب في صدور السوريين جراء فساد مستشر لم يبق ولم يذر.. ليأتي بعد ذلك الانتباه من المتأخر للتحرك الدولي تجاه سورية، لكنه عمد إلى إجهاض الحركة الشعبية المطالبة بالإصلاح

## وذكر فقد تنفع الذكرى..

وأضاف متسائلاً: «على هذا الأساس يصبح السؤال مشروعاً، ما هي الوسائل الأنجع لتقيد هذه الليبرالية المنفلتة من عقابها، وهل تكفي قوة الدولة وحدها ووسائلها للقيام بهذه المهمة؟

لقد أثبتت التجربة أنه في الظروف المموسة الحالية، يبقى هامش الدولة للمناورة مع قوى الليبرالية الجديدة ضيقاً جداً، إذا لم تكن هنالك ظروفنا السورية، وسيستع هذا الهامش بلا شك بوجود حركة شعبية تتمتع بحريات ديمقراطية واسعة وقادرة على التعبير عن مصالحها ومطالبها الاقتصادية والاجتماعية.

لذلك يصبح على رأس جدول الأعمال اليوم العمل على التحقيق الجدي لحق الإضراب الذي يعتبر من أهم الحقوق الديمقراطية، والإضراب اليوم ليس عملاً مضراً بالاقتصاد الوطني كما يتصور البعض، بل بالعكس تماماً، فهو ذلك الصمام الذي سيؤمن التطور المتوازن للاقتصاد الوطني في ظل حرية حركة الرساميل، فكلما زادت حرية الرساميل، وجب أن تزداد مساحة حرية الطبقة العاملة في الدفاع عن مصالحها وفي ذلك تكمن المصلحة الوطنية الحقيقية والعليا.

لقد كانت قاسيون بحق صوت الحق الذي ويدفعه واجبه الوطني لكي يعبر عن مصالح الطبقة العاملة، والفلاحين الفقراء، والمتقنين الثوريين، انطلاقاً من أساسها الماركسي اللينيني، بحيث لا تتحدث عن ما يجري من أحداث فقط، بل عليها أن تتنبأ بالأحداث والتطورات القادمة التي تعتبر لأن تكون عين المجتمع الساهرة التي تستطيع وبشجاعة المقاتل أن ترصد الأخطاء والأحداث والتطورات الجارية والقادمة دون أن يردعها إلا ضميرها الحي الذي يعمل للحفاظ على كرامة الوطن وكرامة المواطن. فتحية لقاسيون في عيدها وفي عمرها المديد الذي أصبح خمسمائة عدد وإلى الأمام آيتها الحبيبة والمناضلة «قاسيون».

وأوروبا وبشكل سريع الإجراءات التي يجب اتخاذها فوراً لحماية اقتصادها وعملياتها من آثار الانهيار المتوقع الذي لن يكون له مثيل خلال التاريخ الحديث على الأرجح.

ولا شك أن هذه الأزمة هي تعبير عن تناقض موضوعي تعيشه الرأسمالية العالمية، ولا مخرج لها منه، كما فعلت سابقاً خلال القرن العشرين، إلا بالحرب..»

وكان يعتبر ساذجا سياسياً وفكرياً كل من طرح هذا الموضوع بهذا الشكل والوضوح، وبهذه الجدية، إلى أن انفجرت الأزمة العامة للرأسمالية في أيلول عام ٢٠٠٨، وقد نهبت قاسيون إلى ضرورة العمل على تجنب اقتصادنا الوطني الآثار الضارة لهذه الأزمة، والحد قدر الإمكان من تأثيراتها على معيشة الجماهير الواسعة.

وإذا لقينا نظرة فاحصة على ما يجري الآن من حراك جماهيري مطلب، ودور قوى الفساد التي تقف حجر عثرة في تحقيق الإصلاحات المنشودة التي تحافظ على كرامة الوطن وكرامة المواطن، وإذا عدنا إلى الوراء أيضاً سنرى أن قاسيون قد نهبت لما يحدث الآن منذ عشر سنوات

## استشهاد الرفيق فواز الحراكي في حمص



استشهد يوم الجمعة ٢٢/٤/٢٠١١ الرفيق فواز الحراكي عضو مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، أثناء قيامه بمتابعة الأحداث في مدينة حمص، وسعيه لتخفيف حدة التوتر الناشئة في بعض أحياء المدينة.. الرفيق فواز حراكي هو من مواليد محافظة حمص لعام ١٩٦٩، وقد انضم للحزب الشيوعي السوري عام ١٩٨٥، وقد أصيب برصاصة غادرة في ساقه نتج عنها نزيف حاد أدى إلى مفارقتها الحياة قبل وصوله إلى المشفى.. أسرة تحرير قاسيون تتقدم من آل الشهيد ورفاقه وأصدقائه بأحر التعازي، راجية للجميع الصبر والسلوان..

# سورية على مفترق طرق..

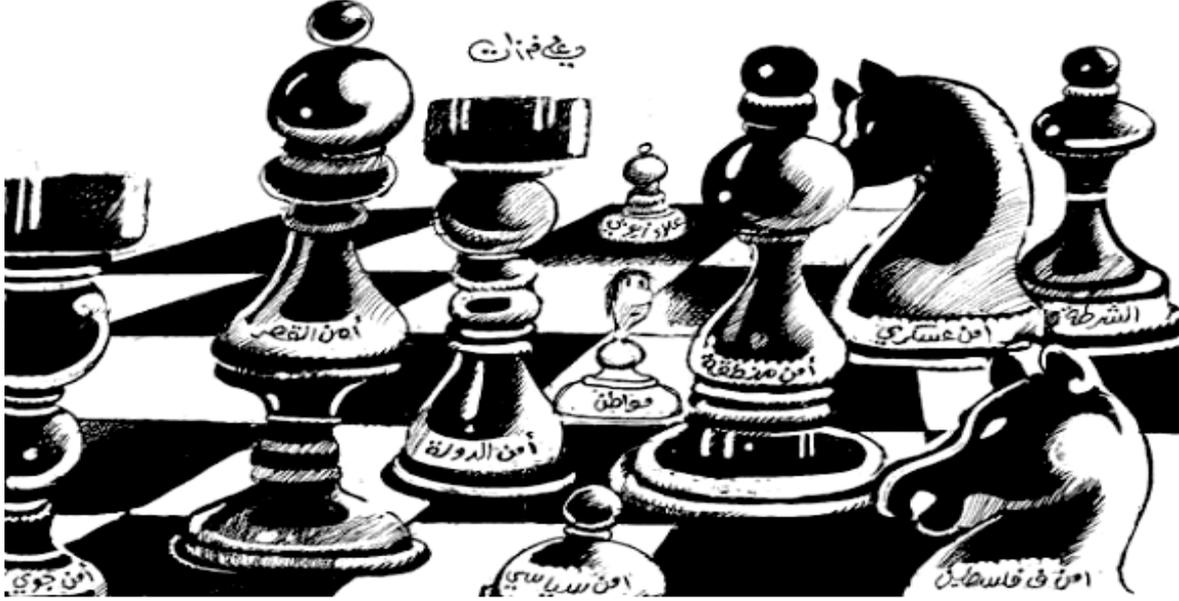
## حتى لا يؤدي التعديل إلى النتائج السلبية نفسها!

◀ ستيركوه ميقرى

**لقي إعلان إنهاء حالة الطوارئ وحل محكمة أمن الدولة صدى إيجابياً في الشارع السوري، باعتباره ذلك جاء تجاوباً مع مطالب الشعب، خصوصاً مع تصاعد الحراك الجماهيري الجاري حالياً، ولكن هل ترسخت الضمانات الكافية لإزالة المفاعيل السلبية التي رافقت فرض حالة الطوارئ عبر عقود؟ وهل ثمة عراقيل من شأنها أن تصادر الإيجابيات المأمولة من هذا الإجراء، أو تجعلها منقوصة؟**

إن التجاوب مع مطالب الجماهير حتى لو تم تحت ضغطها، فيه من التعقل الكثير الكثير، لأن هذا التجاوب سيمنع إراقة المزيد من الدماء، وسيمنح الوطن قوة إضافية في مواجهة مخططات الخارج التي كانت وما زالت وستبقى تسعى لضرب البلد كدولة مواجهة.. وقد قلنا سابقاً ونقولها الآن، وسنقولها لاحقاً: إن وجود معارضة جديده وحقيقية من القوى والأحزاب الوطنية الموجودة في المجتمع السوري ضرورة حيوية لا بد منها، لتكون قوة مراقبة تستطيع أن تشير للأخطاء عند حدودها بحرية تامة دون خوف من الاعتقال أو الانتقام منها بأي شكل من الأشكال، وبالتالي فإن غياب المعارضة (كما هو حاصل الآن مع كل نتائجها) سيسهر النظام السياسي بحالة من الرضا عن النفس لا تضع العباشرة على عينيه وحسب، بل قد تعمييه عن أخطاء ارتكبت واستمرت وتفاقت وتحولت إلى أزمة مستفحلة أصعب التخلص منها أمراً في غاية الصعوبة، ويحتاج إلى تدابير وإجراءات إضافية لحله، وأكبر مثال على ذلك تفاقم الفساد واستشراؤه في جهاز الدولة، والنهب المنظم الجاري لخيرات هذا الوطن، وأضحيت قضية إنهائه وتطهير أجهزة الدولة منه أمراً ضرورياً لاستمرار مجتمعا السوري وبلدنا كدولة مواجهة.. فما المطلوب من أجل تحقيق الغاية من نشوء الدول كمقد اجتماعي بين الشعب والنظام السياسي؟ وما شكل العلاقة التي يجب أن تسود بينهما؟

إن المطلوب حالياً ويفرض نفسه على الأحداث الجارية والمؤلمة جداً هو التعقل كما قلنا أولاً، والهدوء في نقاش الأمور، مع الجدية الضرورية تأنياً، ودون خوف من نتائج ما نشير إليه من نقائص وأخطاء قد لا يرى البعض أهميتها وخطورتها، ولذلك نقول: إن ما قامت به السلطة السياسية في قضية إنهاء حالة الطوارئ وتعديل المادة 17 من أصول المحاكمات



والخيانة والتجسس لمصلحة العدو أو أية دولة خارجية، أو حمل السلاح وتهريبه ورفعته ضد الدولة وأجهزتها، وغيرها من الجرائم المختلفة التي قد تقع ضد الدولة وتعرض أمنها للخطر. صحيح أن التعديل قد حد من إطلاق يد أجهزة الأمن والضابطة العدلية، ومنعها من سوء استخدام هذا الحق المعطى لها بقوة القانون، واشترط تحديد فترة الاعتقال بـ 7 أيام فقط، وعدم تمديد هذا الاعتقال إلا من النائب العام وفقاً لمعطيات كل ملف على حدة، وعلى ألا تزيد هذه المدة على ستين يوماً، إلا أن هذا التعديل سيلقى اعتراضاً بسبب التجربة السابقة مع هذه الأجهزة.

إن اعتراضنا على هذا التعديل لم يأت لمجرد الاعتراض، بل له أسبابه ومسوغاته المتنوعة، والتي يمكن إجمالها بثلاثة أسباب فقط هي: أولاً - إننا في سيرنا نحو دولة قادرة على تحقيق العدالة الاجتماعية، لا بد من اتخاذ مبدأ الفصل بين السلطات كمبدأ أساسي للدولة الحديثة، والتي لا يستقيم الأمر فيها إلا بهذا المبدأ، وبالتالي فإنه يقع على عاتق السلطة القضائية القيام بهذا الأمر. أما إعطاء السلطة التنفيذية الحق في الاعتقال دون أمر قضائي فيعني إعطاء السلطة التنفيذية صلاحيات هي من اختصاص القضاء أصلاً، بل إن هذا الإعطاء بقوة القانون يعني جعل السلطة التنفيذية متمكنة من القيام بعمليات الاعتقال بشكل مستمر، طالما أن التعديل قائم إلى ما لا نهاية، وقد نبهنا إلى خطورة أن تستمر

2- ويقوم بذلك على السواء النواب العامون المختصون وفقاً لأحكام المادة 2 من هذا القانون. أما المادة 3 من قانون أصول المحاكمات الجزائية فتتص على الآتي:

1- تقام دعوى الحق العام على المدعى عليه أمام المرجع القضائي المختص التابع له مكان وقوع الجريمة أو موطن المدعى عليه أو مكان إلقاء القبض عليه.

2- في حالة الشروع بتعتبر الجريمة أنها وقعت في مكان وقع فيه عمل من أعمال البدء في التنفيذ. وفي الجرائم المستمرة يعتبر مكانا للجريمة كل محل تقوم فيه حالة الاستمرار. وفي جرائم الاعتداء والجرائم المتتابعة يعتبر مكانا للجريمة كل محل يقع فيه أحد الأفعال الداخلة فيها.

3- إذا وقعت في الخارج جريمة من الجرائم التي تسري عليها أحكام القانون السوري ولم يكن لمرتكبها محل إقامة في سورية ولم يلق القبض عليه فيها فتقام دعوى الحق العام عليه أمام المراجع القضائية في العاصمة.

و بإلقاء نظرة رصينة وموضوعية على هذا التعديل نجد أنه قد أعطى الحق للضابطة العدلية، وللمفوضين بمهامها، وهم «أجهزة الأمن المختلفة» باستقصاء الجرائم المنصوص عليها في المواد من 260 حتى 329 والمواد 221 و288 و292 و293 من قانون العقوبات وجمع أدلتها والاستماع إلى المشتبه بهم فيها على ألا تتجاوز مدة التحفظ عليهم سبعة أيام قابلة للتجديد من النائب العام وفقاً لمعطيات كل ملف على حدة وعلى ألا تزيد هذه المدة على ستين يوماً».

وتتص المادة 17 على ما يلي:

1- النائب العام مكلف استقصاء الجرائم وتعقب مرتكبها.

## هل هناك من يريد الإصلاحات سورية فقط؟

◀ محمد عصام زغلول

صدر المرسوم التشريعي رقم 161 تاريخ 2011/4/21م القاضي بإنهاء العمل بحالة الطوارئ، وحاز المرسوم ما وفاه حقه من النقاش والتعليق والآراء، فقد استبشر البعض فيه خيراً، فيما ترهب آخرون أنباءً عن مشروع قانون مكافحة الإرهاب، في حين لم يعره غيرهم اهتماماً يذكر.

إلا أن صدور المرسوم التشريعي رقم 55 في التاريخ ذاته، المعدل للمادة 17 من قانون أصول المحاكمات الجزائية، والقاضي بأن تختص الضابطة العدلية، أو المفوضون بمهامها، باستقصاء الجرائم والاستماع إلى المشتبه بهم.. لم يأخذ حيزاً مماثلًا من التعليق والمناقشة والتوجيه!

وربما أعرض لحضراتكم، مادة منه، عله يلقى الاهتمام المناسب.. (تختص الضابطة العدلية، أو المفوضون بمهامها، باستقصاء الجرائم المنصوص عليها، في المواد من 260 حتى 329، والمواد 221 و288 و292 و293 من قانون العقوبات، وجمع أدلتها والاستماع إلى المشتبه بهم فيها، على ألا تتجاوز مدة التحفظ عليهم سبعة أيام، قابلة للتجديد من النائب العام، وفقاً لمعطيات كل ملف على حدة، وعلى ألا تزيد هذه المدة على ستين يوماً).

ولو أن القام يسمح لعرضت لجميع تلك المواد المذكورة بأرقامها، ولكنني سأعرض لبعضها..

أم إن ما يقال - عن أن كل من أوقفه ويوقفه رجال الأمن إنما يخرج حالماً يصل إلى القضاء - صحيح.. لعدم توفر الأدلة، أو لعدم المسؤولية، أو لأن كل ما اعترف به المتهم لدى أجهزة الأمن أنشئ بأساليب عجيبية؟

أو إن ما يقال - عن أن ذلك المتهم قد ناله جزاؤه الكافي والوافي في أقبية الأجهزة المحققة - واقعي، وربما تكفي الستون يوماً فعلاً لينال المتهم نصيبه العادل!؟

والخاتمة.. سؤال في عمق رفع حالة الطوارئ التي أُلغيت.. فما يبرر قانوناً.. اعتقال البعض وسحبهم من الشوارع، واقتناص آخرين من البيوت، وبقاء مجموعات منهم مجهولي المصير!! والجواب.. إنما أتاك في متن المقالة..

فهذا - يا سائلي - غداً واحداً من اختصاصات الضابطة العدلية أو المفوضون بمهامها، لا بموجب قانون الطوارئ ولا حالة الطوارئ.. بل بموجب قانون مدني يطبق في حالة اللاتوارئ..

فمن قد يرتكب جرم النظاره أو أعمال الشغب أو النيل من هيبة الدولة، قد يتقبل من الشارع أو من بيته أو من مكتبه، ودون حاجة لأي إذن قضائي..

وما عليكم إن لم تعلموا عنه شيئاً إلا انتظار سبعة أيام.. أو كحد أقصى ستين يوماً، وسيحال - لا محالة - إلى المحاكم!!

هل هي أحكام عرفية بنكهة جديدة؟ يجب ألا تكون كذلك، فالشعب لن يقبل أبداً..

العدالة، وإرساء الأمن والأمان!؟

المشهود وغير المشهود على السواء في المواد المذكورة.

وبالتالي تتوسع سلطة الضابطة العدلية أو من يفوضون بمهامها.. ليكون لها الحق في القبض على المشتبه بهم والتحفظ عليهم لاستكمال البحث والتقصي والسماع، كما ذكر!

وتابعت التعديلات بجواز التحفظ على هؤلاء لمدة ستين يوماً، بعد موافقة النائب العام، مع التذكير أن التعديلات بموادها قد ضمت كل ما يمكن أن يتضمنه قانون مكافحة الإرهاب!

والسؤال الذي يطرح نفسه وبشدة، لماذا يصير المشرع السوري اليوم، وبعد كل ما حدث ويحدث، أن يتجاوز قواعد الفصل بين السلطات، ويستمر باختراق سلطات القضاء، في منح بعضها إلى السلطة التنفيذية، وهو بذاته محور قانون الطوارئ وحالته!؟

هل تعجز السلطة القضائية عن تولي مهامها الأصلية، وخاصة فيما يتعلق بتلك المواد، حتى تحال اختصاصاتها إلى الضابطة العدلية، من ضباط وعناصر شرطة وأمن وغير ذلك، أم إن هذه الجرائم أخطر من جرائم القتل والاعتصاب والمخدرات، ليحال المتهمون في ذلك إلى القضاء، فيما قد يبقى رجل اعتقل بالقرب من تظاهرة للحرية لمدة ستين يوماً قبل أن يحال للقضاء بمجموعة تهم؟

هل لدى هؤلاء ما ليس لدى القضاء من الوسائل، التي تساعدهم بالوصول إلى الحقيقة، وتحقيق العدالة، وإرساء الأمن والأمان!؟

## لقطة «قانونية» من تاريخ مضى

خلال زيارة قصيرة قام بها

رئيس الوزراء خالد العظم إلى

إحدى المدن السورية في أواسط

خمسينيات القرن الماضي،

جابهته مظاهرة احتجاج على

سياسته الاقتصادية، وورشق

المتظاهرون سيارته بالحجارة

وأصابه حجر في كتفه، ونتيجة

لذلك قام رجال الشرطة

باعتقال عدد من المتظاهرين.

وفي اليوم نفسه، وهو في طريق

عودته إلى دمشق، وأثناء

توقفه في إحدى المحطات

للاستراحة، اتصل العظم

هاتفياً بالمسؤولين في المدينة

التي كان يزورها، وأمرهم

بإخلاء سبيل الموقوفين، وقد

تم ذلك فوراً..

■ محمد علي طه

## سورية على مفترق طرق..

# غياب الحريات السياسية.. ونشاط قوى الظل!

◀ محمد الدياب

كانت الأحاديث عن السياسة والوضع العام في سورية خلال العقود الثلاثة الماضية تجري همساً، وكان الهمس هو الواقعية بعينها، وهو الاستقرار والأمان السوريان، ومن كان يعلو صوته بالسياسة فهو شبهة على من حوله، ومورط لهم «ومعكر للصفاء بين عناصر الأمة»، كما تسمى إحدى تهم الرأي في محكمة أمن الدولة التي جرى حلها، فأماست السياسة تابو حقيقياً بما يحمله من تناقض بين القدس والنجس، قدسه بوصفه تعبيراً عن حاجات الناس، ونجسه المتمثل بسوء العقابرة ورعب المال..

كان حديث الناس في معظم الأحيان يتناول إما قضية نهب كبيرة أو صغيرة في إحدى المؤسسات العامة، أو السلوك الشخصي المتعالي لأحد الكبار من المسؤولين الفاسدين واستهزاءه بالناس في هذه المدينة أو تلك، أو عقابته أحد المواطنين الذي فاض به الوجد «وخبص بالحكي»... إلخ. وفي أحيان أخرى كانت طبيعة

الحديث تختلف فكان بعض المسؤولين يظهر كمخلص للناس من بطش سابقه أو «كأدمي وعينو شبعانة»، ومقيماً للعدل على الأرض بين صغار الموظفين أو بين المواطنين وماسحاً بالأرض من يخالف القانون..

ومن الطبيعي أن يكون المشترك بين جميع أنماط أحاديث السياسة، إضافة إلى كونها تجري سراً وفي الظل، أنها ذات طابع تفصيلي، وقد تأخذ شكل التنفيس والشكوى، وأحياناً شكل النسيمة والإشاعة.. والأهم من هذا كله أنها تمثل شكلاً من العدمية والسلبية السياسية وعدم الثقة إزاء أي مشروع جدي بتخطي الأوضاع السيئة للبلاد، حتى غداً ذلك طابعاً عاماً لمجتمع بأكمله.

ويعرف السوريون جيداً أن كل هذا يعود إلى غياب الحراك السياسي في سورية لأكثر من ثلاثين سنة خلت، والذي كان من المفترض أن يعبر السوريون من خلاله عن همومهم وحاجاتهم، ويعرفون أيضاً أن ذلك الغياب يعود إلى انعدام هوامش الحريات السياسية في سورية، وإلى احتكار النشاط السياسي بإطار وحيد هو الجبهة الوطنية التقدمية، والتي غدت أحزابها منقطعة عن الحركة الجماهيرية ومستقلة عنها، بحيث سقطت عن دورها في المجتمع صفة السياسي

وربما بقي لبعضها الدور الإداري في حدود بيروقراطية جهاز الدولة. ولما كان المجتمع كالطبيعة لا يقبل الفراغ، فلن يستطيع غياب الحراك السياسي إيقاف الحراك الاجتماعي والتيارات الاجتماعية المنبثقة عن الطبقات والشرائح المختلفة، ولكنه يستطيع بالضرورة حرف التيارات الاجتماعية عن ملامسة مصالح تلك الطبقات والشرائح التي انبثقت عنها، وهنا تكمن خطورة غياب الحريات السياسية في البلاد، فما ذكر آنفاً عن سلبية التعاطي بالشؤون السياسية كان أهون الشرور وأبسطها، ويعكس الحالة العامة للناس الممكن تداركها ببساطة بإعادة إحياء التقاليد السياسية في البلاد..

أما السلبية السياسية الأخطر تكمن في عودة البعض إلى انتماءات ما قبل الدولة الوطنية كالدين والطائفة والعشيرة والعائلة. إلخ. حتى تصبح تلك الانتماءات هوية بديلة عن الهوية الوطنية السورية، وتصبح الوحدة الوطنية للشعب السوري في تهديد حقيقي، وتتشأ قوى مجهولة ومرتبطة بالخارج في ظلام القمع والفساد وهذه الإمكانية كبيرة مع غياب الحريات السياسية والتمثيل السياسي الصحيح..

لم يعكس انعدام الحريات في سورية على الناس وحدهم، بل انعكس أيضاً على السياسيين والأحزاب والمتقنين ومختلف

## العنف.. ومهمة إنقاذ سورية!

◀ مهند دليقان

تمر سورية اليوم بموجة من العنف والعنف المضاد، وأسوأ ما يمكن أن يولده العنف، وذلك قبل الحديث عن كونه -أي العنف- ثورياً أم رجعياً، هو أنه وبالدماء التي يلقبها على عدسات الكاميرات وعلى مفترقات الطرق كثيراً ما يذهب عقول الناس، ويأخذهم بعيداً حتى عن مصالحهم، ويسيرهم وفقاً لمزاجه الفوضوي، ولذا فمن الضروري الوقوف على خصوصية العنف في الواقع السوري.. بما تملبه فرادة النسيج السوري من جهة، وما يميله الوضع الإقليمي والدولي لسورية من جهة أخرى..

العنف الاقتصادي..

تتفق حكومات العالم الرأسمالي وقنواته الإعلامية وتشريعاته على حصر العنف بالدم والرصاص، ذلك أن تناول العنف في صيغته العامة سيجعل من تلك الدول آلهة لعنف شرس ومستمر، الأمر الذي لا يتناسب مع وجهها «الحضاري» ومع استمرارية العنف الذي تعتاش عليه.. ذلك هو العنف الاقتصادي، وهو أصل كل الشرور وكل أشكال العنف الأخرى، إذ يموت عشرات الملايين سنوياً من الجوع والمرض دون قطرة دم واحدة، حيث يخفقهم العنف الاقتصادي من الداخل وتزرق عروقههم ولا تسيل منهم قطرة دم واحدة، ولكنهم في المحصلة ينفنون ويقتلون، ولكن بأسلوب «حضاري».

في سورية حين تصل نسب الفقر المعلنة حكومياً إلى ٣٠٪، وأرقام البطالة إلى ١١٪، والواقع أسوأ من ذلك بكثير.. فلا تسمية أخرى توصف الواقع سوى العنف، العنف الذي يمارسه أصحاب السطوة والفاسترون على الجزء الأعظم من المجتمع حيث تُمتن حقوق العمال ويسرق تعبهم، وتبور أراضي الفلاحين وتُنهب غلاتهم، ويلقى جزء غير قليل من الناس على هامش الحياة.. بلا تعليم وبلا عمل ودون أدنى فرصة للانسجام والتوازن ومتابعة حياة شريفة. أمام قانونيته التي لا يقوى على الخروج منها، يتطلع المستغل إلى حل مشكلاته ضمن منطق الفوضى ذاته، فالعاطلون عن العمل والمهمشون هم جزء من المشكلة التي خلقها بنفسه ولقائده أولاً، وذلك بخلق عرض كبير على قوة العمل مقابل طلب متدنٍ، ما يجعل من أجور العمال بخسة وتافهة وأقل بكثير من قيمة عملهم ومن أن تلبى حاجاتهم واستمراريتهم. أمام هذه المشكلة يفتح المستغلون أبواب الاقتصاد الأسود، اقتصاد الظل، الذي يبدأ من بائعي الدخان المهرب إلى البسطات التي تباع كل شيء مروراً بالعقارات المخالفة وبالدمارة والمخدرات.. وغيرها الكثير.. وهذا النوع من العنف يترافق في صدور المتقنين، ويتساقط على الطريق جزء منهم مقتولاً مختنقاً بسوء حاله، ولكنه يبقى كامناً وقابلًا للانفجار بكل الاتجاهات، ودون بوصلة واضحة، وذلك إذا ما صُبق عليه ومنع من تسريب غضبه واحتجاجه بالسبل الأقل تكلفة..

السياسات الليبرالية المتوحشة التي تبعتها الحكومة

وربما القضاء. الشكل الذي يتم التحاوص فيه، وإن كان من وجهة النظر الماركسية، ليس إلا تحاوصاً طبقياً في جوهره يأخذ فيه ممثلو رأس المال والتجار الحصاة الكبرى، فإن شكله «السوري» لا يعدم الفئويّة، حيث يتم اللعب على خصوصية تعقيد النسيج السوري لتبدو الأمور كما لو أنها لمصلحة فئات ضيقة على حساب فئات أخرى أوسع منها، والمدقق في الأرقام يرى أن النسب المتضررة ضمن كل الفئات هي ذاتها أو متقاربة جداً، ونقصد بالفئات الطوائف والقوميات والعشائر وجميع التكوينات العائدة لما قبل الدولة الوطنية، تلك الفئات التي بوحى ممن يبرزها متناقضة متعارضة، تذهب نحو أشكال من العنف المتبادل لا تخدم في المحصلة إلا زعماء تلك الفئات ذاتها، أي رساميلها الكبيرة ونهايها الكبار، ويأخذ العنف الفئوي شكله الأكثر عمالة في ظروف مثل الظروف السورية، ظروف المواجهة مع الصهاينة ومع التريز الأمريكي الامبريالي، حيث تعمل بعض المفاصل والأجهزة بعباء شديد أو (٩) على دفع الشكل الفئوي والمذهبي إلى الواجهة، وإن تحت شعارات تبدو وطنية ويبدو منها أن همها الأكبر هو الحرب ضد المؤامرة، ولكنها في النهاية وتبعاً للخصوصية السورية تضيق مزيداً من الزيت لنار التفقت المذهبي والطائفي..

العنف السياسي

حين تقفل الأبواب في وجه المحتقنين وأصحاب الحقوق المغتصبة، وتحديد الأبواب السياسية، يصبح توجههم نحو عنف دموي أمراً قاب قوسين أو أدنى.. والعنف السياسي يتمثل بمصادرة رأي الناس وإغلاق المنافذ الحرة التي تسمح لهم بالتعبير عن آرائهم.. سواء أكان ذلك «مشرعناً»، أي خاضعاً لقوانين عنيفة سياسياً كحالة الطوارئ وغياب قانون الأحزاب وغياب قانون انتخابات عصري وقانون مطبوعات ووجود مواد دستورية من طراز المادة الثامنة، أو أن العنف السياسي المتمثل بالاعتقالات ومنع الأحزاب السياسية بما فيها أحزاب الجبهة من ممارسة العمل السياسي في مفاصل محددة كالجامعات ودوائر الدولة إلى شكل لا مضمون له إلا انتصار قوى الفساد واستمرارها.

لكي تتجاوز الدولة السورية العنف الدموي عديم البوصلة، عليها التوجه نحو حريات أوسع تعيد النضال السياسي إلى دوائر الدولة وإلى الجامعات وإلى المجتمع كاملاً ليجت عن بدائله الحقيقية بروية ويعقل بارد لا يأخذ النار أتى شاء، وعليها قبل قانون الأحزاب وقيل رفع الطوارئ، العمل على قانون انتخابات عصري يكون منفذاً لصوت الناس الحر وليس مسرحية تغتال فيها أصواتهم..

العنف الفئوي

الطريقة التي يتم التحاوص فيها سورياً، لم تكن يوماً على أساس تكافؤ الفرص.. والإلا لما وصل الفاسدون الكبار إلى بعض مواقع التنفيذ والتشريع

العنف المسلح

يأتي العنف المسلح تجلياً نهائياً وصريحاً لكل أشكال العنف الأخرى، ولعله الشكل الأكثر بساطة ووضوحاً للعنف، ومع ذلك فهو الأكثر تعقيداً من حيث أسبابه وغاياته ونتائجه، فالعنف المسلح هو على الدوام الوسيلة الأخيرة التي تلجأ إليها القوى المتحاربة لتظهر مدى قوتها، فتبين وزنها الفعلي وتأخذ الفئات على أساس مدى القوة، ولكن هذا الشكل من الصراع يحدث حين يكون الطرفان المتصارعان واضحين كل الوضوح، ولكن في الحالة السورية حين يختلط التظاهر السلمي بعمل «عصابات مسلحة» وتختلط استجابة الدولة لمطالب المتظاهرين بالحل الأمني العنيف، فإن البوصلة تضيق، ويصبح المستفيد الوحيد هو صاحب المصلحة بإيقاف الحراك الشعبي الحقيقي وكسر شوكلته، وهو بلا أدنى شك الفساد الكبير الذي سيزجه الحراك الشعبي في السجون ويحاسبه على سرقاته في حال تطور ذلك الحراك، ونضج نضوجه الطبيعي ضمن الأطر الوطنية، ولذا فإن قوى الفساد داخل جهاز الدولة وخارجه لها مصلحة كبرى برفع منسوب الدم وبسرعات قياسية وتأريض الحراك الشعبي بأسرع ما يمكن لإعادة اقتسام النهب دون تغيير حقيقي في توزيع الثروة على المستوى الوطني..

العنف الثوري

العنف الثوري في ظروفنا هو عنف يوجه الحرب نحو حل التناقض الأساسي بين العمل ورأس المال، وترجمة هذا الكلام هي أن للعنف الثوري جبهتين أساسيتين: الجبهة الطبقيّة، والجبهة الوطنية الخارجية، وفي الظروف السورية، وأمام المستجدات التي تتبني باحتمالات تدخل أجنبي، فإن للعنف الثوري وجهةً أساسية، وهي فتح المعركة مع العدو الصهيوني وتجييش الناس للانخراط الفاعل بها، وفي سياق المعركة الوطنية فإن الفاسدين أمام خيارين: إما أن يهربوا بفسادهم، أو أن تظهر عمالتهم بالتحاقهم السريع بالخذنق الآخر، وبذلك يتم تطهير سورية من الفاسدين، ويكون حل الإنقاذ الوطني انطبق على حل الإنقاذ الطبقي للفئات المتهاكلة تحت وطأة السياسات الاقتصادية الجائرة.

”

## أبراج اليوم

عزيزي مولود برج الاتصالات:

جميع الذبذبات الصوتية، سواء أكانت مداحة أم رداحة، أمرة أم مأمورة، مهتنة أم معزبة، زاجرة أم مستغيثة، كاذبة أم صادقة.. جميعها دون استثناء تعزز أرباحك المالية، أما بالنسبة لأوضاعك العاطفية فهي عال العال لأن الهوى مازال هواك وحدك!

عزيزي مولود برج الشبح:

رغم البطالة المتزايدة.. تحصل هذه الأيام على فرص عمل ميدانية متنقلة، تؤمن لك تماساً اجتماعياً وثيقاً مع الناس، ويراتب مجز، مع ضمانة ألا يراك أحد.

أعراني مواليد برج التوتور العالي:

ليس ذنبكم أنكم مهمشون ومتروكون من دون صيانة ولا دعم لسنوات طويلة، ولكن بعض الأبراج التي أهملتكم، إضافة إلى أبراج أخرى، تطمح اليوم إلى أن تغلو على ركامكم بعد شحنتكم بعضكم ضد بعض، رغم أنكم نجوم متأخية في مجرة الوطن الواحد.

عزيزي مولود برج ايفل:

عاطفياً، ورغم أن هواك غربي، لكن عندك توافق وانسجام مع الشبح وأبراج شحن التوتور العالي.

عزيزي مولود برج خليك بالبيت:

لا شيء يعجبك حتى الآن، ومازلت مرهقاً في عمك البومي، وحاملاً الوطن كله على كاهلك، وفي قلبك، حتى لا يقع ولا يتشظى، ولكن عاجلاً أم آجلاً أنت الشمس التي ستطلع من بيت الصمت، وستضع في مجرة الوطن، لتكشف أن كثيراً من نجوم اليوم ليست إلا أجراما مقفرة أو ثقوباً سوداء.

“

# سورية على مفترق طرق..

## المأجورون .. أدوات الفوضى

على يدهم، أو قد تجتذبهم تيارات ظلامية تمنى النفوس بالحرور العين مكافأة على الجهاد ضد من يفتي أي مفضت بضلاله، دون أن يدركوا ما يضمن مفتبهم من نوايا ومآرب. إن هذه الفئة تشكل نقطة ضعف في منظومة الأمن الاجتماعي التي يمكن النفاذ منها، والتي تشكل عادة هدفاً للمخططات الأمريكية-الصهيونية للدخول منها وتوسيعها للوصول إلى انهيار كامل، تمهد فيه هذه الفئة إلى استدعاء المزيد من الدماء عبر تسليقها على الحراك الشعبي والركض إلى وسائل الإعلام طالبة الحماية الدولية مدعية أنها تمثل الشعب السوري، كما تقوم من جهة أخرى بالتجيش طائفيًا، مهية البلاد للمضي إلى مذابح يدها مأجورون، ويكملها طالبو الثأر، مسببة شرخاً عميقاً في وعي الشعب، وتهدد عملية التغيير الاجتماعي الحقيقية التقدمية التي تكس قوى الفساد، مسببة تأريضاها، وحرف مسارها نحو تغيير رجعي مقيت.

■ ■

والسطو والسرقعة. هذا النوع من الجمهور الذي خلقته قوى الليبرالية وتستفيد منه قوى الفساد، هؤلاء الذين تتغلب عليهم ظروفهم الصعبة كل يوم، والذين يجمعهم ب(معلمهم) أنه يريد المكاسب لنفسه على حساب أي شيء وأي كان، هذه هي شريحة المأجورين التي وصفها ماركس بأنها (تشكل الزبد والسقط والقمامة من جميع الطبقات، والتي يمكن الاستناد إليها دون قيد أو شرط). كما أن المريب في هذه الفئة أن تهميشها اقتصادياً ينعكس تذبذباً في مواقفها السياسية، إذ أن بنيتها الفكرية الهشة تتوس مع مصالحها الآنية الضيقة، فتصطف مع القوى المعادية لمصالحها الطبقية مسببة بالغ الأذى لقوى التغيير الحقيقية في المجتمع، إذ تشعر تلك الفئات التي لا مأوى لها ولا ضمان اجتماعياً أو معاشياً يحميها، بأن لا أمان لها إلا بالاستزلام لأشخاص ذوي نفوذ، فيمارسون البلطجة ضد المجتمع باسمهم، معوضين بعضاً من الإذلال الذي يتذوقوه

غير وطني، وذلك نيابة عن قوى الفساد الكبرى في الداخل التي نهبت كثيراً ولا تزال، أو مثلتها تلك التي تسن أسنانها لتنهب البلاد لاحقاً عندما تحل محل الأولى وتقام اليوم في أحضان الغرب. إن السياسات الليبرالية التي اتبعت في سورية في السنوات الماضية، وما نتج عنها من سوء توزيع للثروة وضعف بالاستثمار وضرب الزراعة وتراجع تدريجي عن التعليم المجاني وازدياد البطالة، لم تكن مجرد نقاش في مسائل إيديولوجية تعني المختصين في الاقتصاد والسياسة، بل كانت تفعل فعلها كل يوم في خلق فئات واسعة من العاطلين عن العمل، وفي تهجير المزارعين من أراضيهم التي صارت خيراتها لا تغني عن جوع، فالتقوا حول مدن لا تكاد فرص العمل فيها تكفي سكانها، فانتسعت العشوائيات التي كثيراً ما تخلو من أدنى تجهيزات العيش الكريم، مشكلة حزاماً ناسفاً حول المدن، تلك الفئات المهمشة التي يقع الكثير من أفرادها في شرك المخدرات والجريمة والدعارة أو يقومون بالتسول

### ◀ ديما التجار

من هي العصابات التي كانت تطلق الرصاص على المظاهرات السلمية؟ ومن يطلق النار والعبارات الطائفية من قلب مظاهرة تهتف (سلمية..سلمية)، و(واحد واحد..الشعب السوري واحد)؟ بين طيات الأسئلة يتربح جواب ما، لكنه يبقى مرتبكاً، وفي إطار ردود الأفعال قد يوجه المتأذي إصبع الاتهام إلى المجرم الصغير المأجور غاضباً الطرف عن ربيبه وولي نعمته.

### المأجورون..من هم؟ ومن يستثمرهم؟

المأجورون أو المرتزقة هم فئة من الناس تجد تربيتها الخصبية لدى فئات المهتمشين اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، ويمكن استئجارهم للقيام بأي عمل مهما كان بعيداً عن الشرف أو

## الفساد كمحرك لدوامه الفوضى

### ◀ معن خالد

### ◀ أسامة دليقان

كُتب الكثير، وقيل الكثير عن الفساد والفاستين، وعندما يكثُر الكلام والمطالبات بشأن مشكلة معينة، يبدل ذلك على أنها ما تزال قائمة دون حل، بل وتزداد تعقداً، لدرجة تؤدي معها إلى ازدياد الاحتقان الاجتماعي، والذي يعدّ تضجره بطرق فوضوية أمراً تقع مسؤوليته المباشرة على عاتق الفاستين الكبار وشركائهم من المسؤولين المتقاعسين عن محاسبتهم.

تشير الدراسات إلى أنّ عدد العاطلين عن العمل في سورية يزيد بمعدل ربع مليون شخص سنوياً، ويصل رقم البطالة حالياً إلى نحو (٣) ملايين عاطل عن العمل، أي ما يشكل ٤٥٪ من قوة العمل السورية. نسبة العاطلين عن العمل دون سن ٣٠ عاماً، هي بحدود ٥٢٪ من مجموع القوة العاملة حسب برنامج مسح قوة العمل والطلب عليها، والذي أجراه المكتب المركزي للإحصاء، وهذا الأمر ينعكس على ارتفاع معدلات العنوسة.

أمام هذا الواقع الكارثي، وأمام تعامل أجهزة الدولة المختلفة معه، بأسلوب التصلل من المسؤولية، والتعامل مع تداعياته الاجتماعية بأسلوب القمع الأمني فقط، دون حل متكامل سياسي واقتصادي-اجتماعي جدي حتى الآن، نسأل هل القمع ضرورة وطنية؟

الجواب نعم! ولكن بشرط أن يوجه القمع ضد الأعداء الحقيقيين للشعب السوري، وللوحدة الوطنية، ألا وهم، وبكل وضوح، الفاستون الذين يعيشون في مفاصل المجتمع وأجهزة الدولة، سواء المدنية منها أم غير المدنية، وكذلك ضد كل محاولات تفتيت الوحدة الوطنية أو دفع الحراك الشعبي نحو أنفاق فتوية مسدودة، وضد كل من يخلط ويضلل، عن قصد أو غير قصد، بين التظاهر السلمي وفوضى العنف، أو يحاول أن يغرق المتظاهرين سلمياً أو أبناء قوى الدولة المسلحة بدمائهم، سواء أكان من يقترف ذلك ينتمي إلى أحد الطرفين، أو إلى أية أطراف أخرى..

إذا قام الوطنيون الشرفاء، الموجودون بلا شك في جميع تلك المواقع، بثورة لإزالة الفساد والفاستين من مواقعهم، ومحاسبتهم، ومحكمتهم، وباستخدام قوة الدولة وأجهزة أمن وطنية تكون «في خدمة الشعب» حقاً، بحيث تعاد الحقوق إلى أصحابها، ألا يكون هذا هو التغيير الجذري الذي يحقق مصلحة الأغلبية الساحقة من الشعب السوري؟

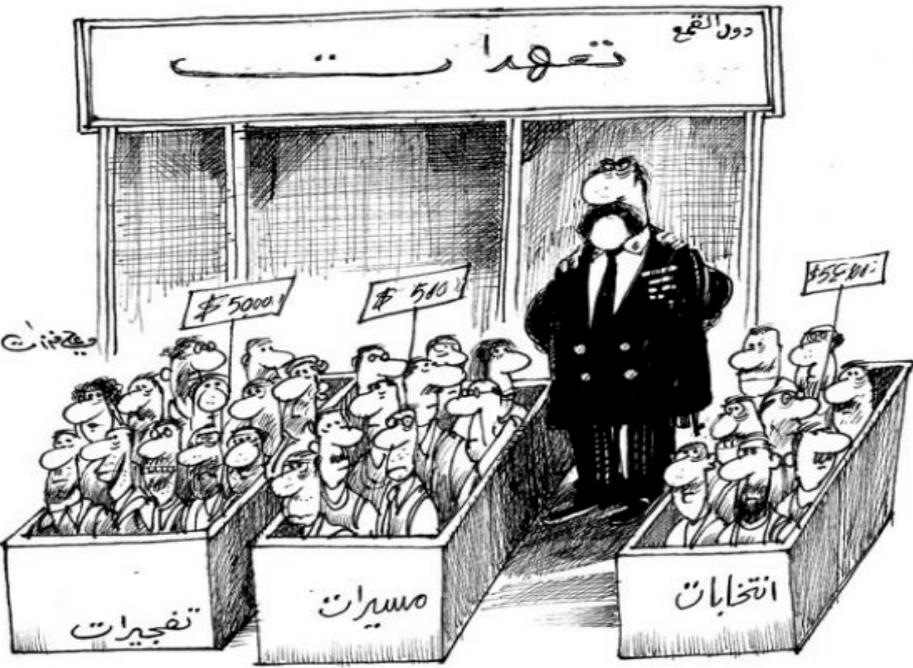
ألا يشكل تمكن عصابات مسلحة من ارتكاب جرائم ضد السوريين من جهة، وقيام البعض داخل الجهات الأمنية و«الشبيهة»، بالأمنية بإطلاق النار على العزل، من جهة أخرى، دليلاً على فساد واختراقات خطيرة على مستوى المسؤولين عن أمن الوطن والمواطن، سواء على حدود الوطن أم داخل أراضيه؟

لماذا لا تقبض الأجهزة المعنية على الفاستين الكبار الذين ينهبون الحصص الكبرى من الفساد، والذي يشكل على الأقل ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أي نحو ٧٠٠ مليار ل.س سنوياً؟ ألا يشكل هذا الحجم الكارثي من الفساد قضية أمن قومي؟! انتهجت الدولة السورية، ولاسيما في السنوات الأخيرة من خلال حكومتها السابقة، السياسات الليبرالية الجديدة في الإصلاح الاقتصادي، والذي يمثل المؤامرة المعروفة باسم برامج التكيف الهيكلي Systemic Adjustment Programs، أو (SAPs) اختصاراً، والموصى بها من أدوات الهيمنة الإمبريالية العالمية من صندوق نقد دولي، وبنك دولي، ومنظمة التجارة العالمية.

وقد تبد الحكومة الجديدة حتى اللحظة أية إشارة إلى تغيير في هذه السياسات، فلا دعم للمحروقات، ولا تراجع عن الخصخصة حتى الآن! ومن يتكلم بالتغيير السياسي-الاقتصادي الجذري لمصلحة المنتجين، والذي أولى خطواته مكافحة الفاستين الكبار، يرد عليه بأن نتمهل، لأنه لم يأت وقته بعد، بحجة مكافحة الفوضى، ولكن المشكلة أن هذا التغيير هو الضامن والمنقذ الوحيد من الفوضى، ومن دخول البلاد في حلقة مفرغة، ودوامه من العنف والعنف المضاد، الذي يقوم المسؤولون عنه أني كانوا، وسواء أرادوا ذلك أم لم يريدوا، بتقديره هدية للغرب الإمبريالي، مما يمكنه من ممارسة مزيد من الضغوط والتدخل الخارجي في وطننا لانتزاع تنازلات في كافة القضايا والمواقف الوطنية للشعب السوري، وعلى رأسها قضية جولاننا المحتل.

عقارب الزمن اليوم نصال تقرب من رقاب الشعب السوري، ومن عنق وحدتنا الوطنية شعباً وأرضاً، ويحركها محرك واحد مؤلف من قطعتين متكاملتين، إحدهما الفساد بشقيه الداخلي البرجوازي والخارجي الإمبريالي، والثانية عنف الفوضى المغذي خارجياً وداخلياً أيضاً. فليبادر كل الوطنيون الشرفاء اليوم إلى تعطيل هذا المحرك قبل أن تأخذنا الدوامه ونغرق جميعاً! ■ ■

## عن «الفوضى الخلاقة» في سورية



يحاول الشعب السوري فهم الأحداث الملتبسة في بلاده، متذكراً السيناريو المصري والتونسي، اللذين شكلا أملاً لكل شعوب المنطقة للقيام بثورات مشابهة أقرب إلى «سرعة الضوء». إلا أن حدوث «ثورات» ناجحة كهذه يتطلب فهماً معمقاً لبنية الأنظمة والبلدان في الوقت نفسه.

ويكفي هنا أن نذكر بعض الشروط اللازمة لقيام الثورة في هذين البلدين، وكان أهمها: تردّي الواقع اقتصادياً واجتماعياً إلى حدوده القصوى، والذي جاء بعد تطبيق سياسات ليبرالية في كل من البلدين لمدة عقود. أما الشرط الثاني المحقق فهو ما كانت تمثله تلك الأنظمة من أجهزة عميلة للأمريكيين والإسرائيليين، مما صيرها أجهزة قمعية تجهض كل إمكانات تقدم البلدين.

لا يكفي الوقوف عند الشروط الأساسية لقيام الثورة للوصول إلى النتيجة الصحية من أي حراك، فهذه البنية تقريباً كانت عاملاً مشتركاً لمعظم الأنظمة، إلا أن الثورات لم تأخذ كلها المنحى نفسه، ولم تقم في بعض الأماكن بعد، وهنا تتجلى نقطة هامة للحديث عنها، ألا وهي شروط نجاح الثورات ونضج الحراك الذي تمثله.

إن الحديث عن شرط نجاح الثورة وضرورة تأمينه يتمثل في إنضاج الحراك وقطع الطريق على كل من يحاول حرفه عن مساره الطبيعي، مما يؤمن استمرار الحراك ووصوله إلى منتهاه دون تشظ أو انحراف أو إجهاض، وحمايته دون التحول إلى «فوضى خلاقة» تُدخل الجميع بالحراك كما يريد البعض، وتوصلهم إلى فوضاهم مثلما لا يريد الأكرثية...

في المثال المصري أمن الجيش بانحيازه إلى الشعب عدم التشطي، الذي قد ينتج عن إدماء الحراك الشعبي، وإيصاله إلى مرحلة العنف المضاد، مما يحرف الحراك الثوري لتابعه بوصلة الدم. كما أن إدارة الحراك تمت بشكل متصاعد بناء على ما مثله ذلك الحراك كما ونوعاً، وعلى سبيل المثال: شاهدنا الرفع التدريجي لمطالب الحراك وفتقا لقدرة هذا الحراك على تنفيذة على أرض الواقع، مراعيًا آنذاك موازين القوى المتمثلة بعدد المصريين الكايف نسبيًا والمتدفقين باستمرار، مع حماية من جانب الجيش...

أما الحراك التونسي فكان أشبه بالحراك المصري تقريباً، وكان الناشز ما حدث في ليبيا، حيث أوصل عنف القذافي الليبيين إلى مرحلة حمل السلاح، مما شكل ذريعة للناثو لتدخل قدر، موصلاً ليبيا إلى «الفوضى الخلاقة» دون الحديث عما ستتجه هذه الفوضى حتى الآن،

واليساريين في حراك غابوا طويلاً عن ساحاته، وبعضهم الحاضر اليوم لا يستطيع إمساكه مطلقاً. أما عن الصياغة المثلى للشعارات، فعلياً هنا أن نقف مطولاً فيما لو أردنا إعطاء هذه الفكرة دورها الهام في إنجاح أي حراك، لكنني سأقف فقط عند ما تم مؤخراً من رفعه ك«شعار أقصوي» على أرضية حراك كان قيد الإنضاج، وتساورنا الشكوك هنا حول أحد مفاعيل نظرية المؤامرة، خاصة إذا لاحظنا أن هذا الشعار ضخم جداً، ومركب على حراك صغير نسبياً، مما يستدعي زيادة سرعة هذا الحراك وزيادة كتلته وحجمه قبل الاصطدام بجبل حديدي قد يسحقه. نلاحظ هنا أن الحراك قد ازداد حجمه دون أن تزداد كتلته، حيث تعبر الكتلة عن درجة الترابط والتناسق بين مفردات الحراك، والتي تبني بشكل أساسي على دوافع الحراك ولا تبني على الأهداف المصاغة لاحقاً، فهذه الأهداف تسهم في زيادة حجم الحراك على حساب كتلته. هنا نصل إلى نتائج نظرية نعرفها فيزيائياً لكنها مربعة عندما نسقطها على حراك اجتماعي. فازدياد السرعة يسهل حرف أي كتلة عن مسارها الطبيعي إذا ما تعرضت لأية مقاومة، كما أن أي اصطدام لكتلة صغيرة بكتلة أكبر يؤدي إلى تفتت وتشظ، طبعاً دون إفناء، كما أن ازدياد أي حجم على حساب الكتلة يؤدي إلى خفة الوزن، أي يصبح الحراك كالبالون عرضة للحرف من أية نسمة هواء، وعرضة للانفجار من أي دبوس صغير.

أما عن الجيش وموقفه فلا يساورنا الشك بما يمثله الجيش تاريخياً من دور وظيفي في حماية الدولة وشعبها، ودوره في الدفاع عن الوطن والذي مارسه تاريخياً وما يزال حتى اللحظة يواجهه عدو سورية الرئيسي. إن الجيش السوري بسبب ظروف سورية التاريخية ووضعها الجغرافي-السياسي، وليس آخراً شروط الصراع العربي-الإسرائيلي هو صمام أمان هام للحفاظ على الوحدة الوطنية، وهو يتمتع بدرجة عالية من الثقة من قبل المجتمع السوري هي أعلى بكثير من الثقة تجاه المكونات الأخرى لجهاز الدولة التي اختلت كثيراً في العقود الأخيرة وصولاً إلى فقدانها في أحيان كثيرة. اليوم، وبعد أن وصل الاحتقان الطائفي والدموي إلى مكان خطير، وبعد إخفاق الإصلاحات الموعودة حتى الآن باستعادة الثقة الضائعة منذ زمن، بل وحتى عدم إفصاح المجال لها لمحاولة حقيقية في هذا الاتجاه، رغم كون ثقة كهذه ضرورية اليوم أكثر من أي وقت مضى لمواجهة ما بات يصاغ علناً من تدخل لمجلس الأمن ودعوات ل«حماية المدنيين»، وإن كانت بحدود المناورات حتى الآن، إلا أنه ولو صبر إلى تحقيق كل هذه الشروط فالخطير أن ملامح «الفوضى الخلاقة» قد بدأت بالظهور، ولا بد من تحرك إسماعي يؤمن مخرجاً آمناً لا يعول فيه إلا على القوى الوطنية والشريفة داخل سورية لإنقاذ الوطن واجهاض مشروع تلك الفوضى.

# سورية على مفترق طرق..

## الشيوعيون السوريون في وسائل الإعلام:

# التلويح بالتدخل الدولي يتصاعد..

# ولابد من ملاقاتة مطالب الجماهير استعداداً للمواجهة!

**أجرت محطة «روسيا اليوم» في أوقات مختلفة، عدة حوارات مباشرة مع عدد من أعضاء مجلس اللجنة الوطنية لوحدۃ الشيوعيين، وسألتهم عن الوضع في سورية واتجاهات تطوره.. وفيما يلي بعض ما جاء فيها..**

**د. قدري جميل:**

**يجب الاتجاه سريعاً نحو مطالب الشعب لمواجهة المخططات المعادية**

**أجري هذا اللقاء الأربعاء ٢٧/٤/٢٠١١**

● **التطورات متسارعة في سورية إلى أين نحن ذاهبون؟**
التلويح بالتدخل الدولي يتصاعد في الأيام الأخيرة، والأرجح أن تصاعده سيستمر، لذلك أعتقد أنه يمكن توقع الكثير في هذا المجال، بل يجب توقع الأسوأ، فسورية بحد ذاتها منذ عقد من الزمان على الأقل، وتحديداً في السنوات الخمس الأخيرة، تتعرض لهجمات متتالية كونها ضمن جبهة المقاومة والممانعة ضد مخططات الأمريكية- الإسرائيلية، وقد جرت محاولات عديدة لأخذها من الخارج أو من الداخل، ولكن هذه المحاولات لم تنجح، لذلك يمكن القول إن محاولة أخيرة تجري الآن، وهي محاولة كسر عظم.

● **انطلاقاً من هذه الفرضية التي تعرفها سورية قبل غيرها، ألم يكن الأجدى أن تستوعب ما حصل في الداخل لتتجنب التدخلات الدولية التي باتت متسارعة وكبيرة في الآونة الأخيرة؟**

الوضع معقد، والحلول كما تبين للوضع المعقد لا تكون بسيطة، وإنما يجب أن تكون مركبة، وإذا أردنا تحليل الوضع المعقد فعلينا وضع ثلاثة مستويات، الأول هو الاقتصادي- الاجتماعي، فالسياسات الاقتصادية- الاجتماعية خلال السنوات الخمس الأخيرة كما حدرننا مراراً وتكراراً، يمكن أن تؤدي إلى خلخلة في البنية الاجتماعية وصولاً إلى اللااستقرار السياسي، وهذا الذي حدث مع الأسف الشديد . وأعتقد أن معالجة هذا الجانب في الظرف الحالي يجب أن تتم كما تقول جماعة اقتصاد السوق: «بالصدمة».. وأنا أقتراح علاجاً بالصدمة باتجاه سياسات اجتماعية قوية لمصلحة غالبية المجتمع، فالمشكلة اليوم هي أن جزءاً كبيراً من المجتمع السوري همش نتيجة السياسات الاقتصادية التي اتبعت، وهؤلاء المهمشون يلعبون دوراً هاماً في الحراك الذي يجري، والجزء الآخر يئضم أو لا يئضم، يتفرج أو يتردد، والبعض يتصرف بناءً على مصالحه المنضرة آتياً، ولذلك أعتقد أن حزمة إصلاحات اقتصادية- اجتماعية تأخذ شكل صدمة في المرحلة الحالية ضرورية، ومن هذه الحزمة مثلاً تخفيض أسعار الكهرباء بنسبة ٣٠ % وإعادة دعم المازوت الذي سبب مشاكل كبيرة حين تم رفعه.

● **لماذا الأمن هو العنوان الأكبر والأبرز بالنسبة للنظام، وهو ما يستفز الجميع؟ هل تعتقد أن التعاطي مع المشكلة والأجندات الخارجية هو تعاط حكيم؟**

أنا لست ضد المعالجة الأمنية من حيث المبدأ عندما تظهر خلايا نائمة هنا أو هناك، ولكن ليس المبالغة بالمعالجة الأمنية، فالمعالجة الأمنية لها حدود ولا يمكن أن تحل القضايا الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، وأنا لا أنفي أن هناك معالجة أمنية كما لا أنفي أنه قد يكون هناك مبالغة في هذه المعالجة، ولكن هناك حقيقة تكشفت في الفترة الأخيرة، فالإعلام العالمي والفضائي بالدرجة الأولى يلعب دوراً هاماً في حرب تسمى اليوم «الحرب السيبرنتونية»، وقد قامت (روسيا اليوم) بالتركيز على ذلك بلقاء مع أحد الأكاديميين، تحدث عن الفناصة ودورهم في الثورات، فهذه الحرب السيبرنتونية التي تتبع والتي تستهدف سورية، لا يوجد من ينتبه إليها ليتعامل معها، وثمة تخلف في التعامل مع هذا الجانب، صحيح أن هناك جانباً أمنياً، وقد لا أكون متفقاً معه بهذا الشكل، ولكنني في الوقت نفسه أرى أن الإعلام العربي والغربي يببالغان بهذا الجانب بشكل كبير جداً من أجل إحداث انطباع مفضل.

● **عندما يصبح هناك ضحايا مدنيون، وقتلى وجرحى، ألا تسقط مثل هذه الفرضيات عندما يشاهد المواطن السوري أن مواطناً آخر يقتل دون أي سبب غير المطالبة بالإصلاحات؟ صحيح أن النظام قام بإصلاحات تعتبر مهمة، ولكن لم يطبق شيء منها، هل تعتقد أن ثمة من يحاول عرقلة تطبيق هذه الإصلاحات؟**

ثمة من يحاول عرقلة تطبيق الإصلاحات، وهذا الذي يحاول العرقلة جالس في الخارج بالدرجة الأولى، ويعمل على رفع درجة



التوتير . فماذا يعني الذهاب إلى مجلس الأمن؟ وماذا يعني اتخاذ عقوبات جديدة تجاه سورية؟ أنا مختلف مع النظام في سورية ليس حول اتجاه الإصلاحات السياسية التي أوافق عليها من رفع حالة الطوارئ وقانون الأحزاب وغيره، وإنما أنا مختلف معه حول الوتيرة، ولكن لا خلاف بالجوهـر حول الإصلاحات السياسية فهناك إجماع وطني في سورية حولها.. الكل متفقون حول هذا الموضوع، وقد يكون الخلاف فقط حول الوتيرة والأجال الزمنية. فإذا كان النظام يسير باتجاه الإصلاحات التي يريدها الشارع، وأنا أتحدث عن الإصلاحات السياسية وليس الاقتصادية، فما الذي يعنيه التصعيد في مجلس الأمن؟ ألا يعني محاولة فرملة النظام ليؤجل الإصلاحات السياسية إلى أجل غير مسمى؟ إذا مضى النظام إلى الإصلاحات السياسية فاعتقد أن التوتر في الشارع السوري سينخفض إلى درجة كبيرة، لكن النظام لا يعطى هذه الفرصة حالياً . من المفترض أن يجتمع مجلس الشعب في الثاني من الشهر القادم ليقر هذه الإصلاحات، ولكنني أرى أن هناك تصعيداً ملحوظاً ومقصوداً ومرتفع الوتيرة لمنع الوصول إلى هذه اللحظة.

● **هذا بالنسبة للخارج، ولكن يقال إن هناك انقساماً وتمايزاً داخل النظام نفسه يعكر صفو التطبيقات؟**
أت قلتها ..«يقال».. ما المقصود ب«يقال»؟ هذا يعني إشاعات، والفرضيات قد تكون خيالية، ومن يتحدث بهذه اللغة لا يعرف النظام في سورية، قد يكون هناك وجهات نظر، ولكن القرار شديد المركزية في النظام، والخلافات في التطبيق غير موجودة، وقد يكون هناك خلل في التطبيق ليس إلا.

● **هل تخشون على سورية اليوم أن يصبح وضعها شبيه بما يحدث بدول عربية أخرى؟**

هذا الخطر موجود، وأعتقد أن الأمريكيين يدفعون الأمور باتجاه النموذج الليبي على الطريقة السورية المخففة، أي حل معضلة الشرق الأوسط عن طريق شل سورية وهزيمة حزب الله وتوجيه النيران الأساسية إلى إيران، أي فك مفاصل جبهة المقاومة والممانعة، لذلك الحفاظ على الوحدة الوطنية مهم جداً، وهي تعني بالظروف الحالية الاتجاه سريعاً نحو مطالب الشعب إحداث فرز نهائي، وعزل ذلك السلوك الذي يقوم به بعض المتطرفين من هنا وهناك من أجل تشويه الحركة الشعبية وحرفها عن مطالبها المشروعة.

**علاء عرفات:**

**ما تقوم به الحكومة والنظام أبطاً مما هو مطلوب منهما**

أكد الرفيق علاء عرفات عضو رئاسة مجلس اللجنة الوطنية لوحدۃ الشيوعيين السوريين في تصريح له لفضائية «روسيا اليوم» أن ما تقوم به الحكومة والنظام أبطاً مما هو مطلوب منها في هذه المرحلة الحساسة.

وقال عرفات: إن «الحركة الجماهيرية الشعبية في سورية تحركت تحت تأثير مجموعة من التناقضات الطبقيه الموجودة في المجتمع، هذه الحركة التي من دون شك لها مطالب محفة وهي تتحرك من أجلها، والتحركات لم تعد مرتبطة بيوم الجمعة، لأنها تتحرك في الأيام الأخرى أيضاً، وهي تتعاظم وهذه المطالب يجري الموافقة عليها من الدولة، وتصدر قوانين ومراسيم لتحقيقها، لكن هذه الحركة الجماهيرية ترى أن تلبية مطالبها يتم بشكل بطيء، من هنا فإن هذه الحركة لا تتوقف بل في تصاعد مستمر».

وأوضح عرفات أن «مشكلة الحكومة في سورية أنها ما تزال تعمل على أجندتها السابقة، وعلى حركة بطيئة كما كانت في السابق، وهذا ما تحدث عنه السيد رئيس الجمهورية سابقاً،

فالحلظة الآن استثنائية، بينما التحركات التي تقوم بها الحكومة والنظام أبطاً مما هو مطلوب منها في هذه المرحلة، لأن النظام حتى يستطيع أن يحقق مطالب الحركة الجماهيرية المتصاعدة ينبغي عليه أن يسبق مطالبها، وهي مطالب( سياسية واقتصادية واجتماعية)، وحتى وطنية فيما يتعلق بالجولان».

وفي زده على سؤال فيما إذا كان من إمكانية تحقيق هذه المطالب بين ليلة وضحاها في هذه المرحلة التي تحتاج لبعض الوقت قال عرفات:«هذا شيء مؤكد في حال تطبيقه، لكن على الحكومة أن تعمل على ملاقاتة هذه المطالب، ولا بد من أخذ القرارات بشأنها، وفتح الأقبية بين الحكومة وبين الحركة الجماهيرية، ولا بد من نشوء درجة عالية من الثقة بينهما حيث توجد مشكلة في هذه المسألة في سورية، والثقة ضعيفة بين النظام وبين الحركة الجماهيرية، مما يعني ضرورة نشوء مستوى عال من الثقة، وهذا يتطلب أخذ إجراءات استثنائية وسريعة».

وتساءلت «روسيا اليوم» عن البيان الذي صدر باسم الناطق الرسمي باسم اللجنة الوطنية لوحدۃ الشيوعيين، وجاء فيه إن هناك قوى مشبوهة تريد أن تركب حركة الجماهير وتدفعها باتجاه الشحن الطائفي، وما إذا كانت اللجنة الوطنية توافق على الرواية الرسمية حسب البيان الذي أصدرته وزارة الداخلية وأكدت فيه بوجود مخربين ومؤامرة خارجية؟

أشار عرفات إلى إنه « ينبغي عدم استبعاد المؤامرة الخارجية في هذه اللحظة، طالما الولايات المتحدة الأمريكية المعادية لحق الشعوب موجودة، وإسرائيل موجودة، فأمريكا تحاول أن تحل أزمتهما وتخرج منها على حساب الشعوب، أما ما يتعلق بالقوى المشبوهة فهي للأسف موجودة في المجتمع وفي جهاز الدولة وتعمل على الشحن الطائفي، وهي نفسها التي تلجأ للعنف المسلح، وهدفها حرف الحركة الجماهيرية عن أهدافها المشروعة، بحيث تخرج الحركة عن مسارها الصحيح والحقيقي».

وفي زده على ما حدث في درعا قال عرفات: ليس هناك من معطيات بوجود سلفيين في درعا، بغض النظر عما قيل حول هذا الموضوع في حمص وبناباس، لكن ما حدث في درعا من استخدام للعنف يرتبط بشكل مباشر بما قام به المحافظ ورئيس الأمن السياسي، وهنا كانت بداية انطلاقة المشكلة في درعا، وتحوليلهما للفضاء من قبل السلطات يشير إلى مسار ما جرى».

**جهاد أسعد محمد:**

**المطلوب التسريع بتنفيذ الإصلاحات وتوسيعها اقتصادياً واجتماعياً**

**أجري هذا اللقاء في ٢٠١١/٤/٢٠**

لايد من التأكيد على أن الحراك الشعبي الموجود في سورية منذ أكثر من شهر له كل مبرراته الموضوعية؛ اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً . ولكن غياب أي دور أو تأثير للقوى السياسية بسبب المناخات التي فرضتها حالة الطوارئ تاريخياً، جعلت إمكانية امتطاء هذا الحراك من أي كان أمراً متاحاً، وهو ما حصل حتى الآن.

وأعتقد أن المطلوب حالياً هو التسريع بتنفيذ الإصلاحات، فالمرحلة خطيرة وتتطلب إدراك المسألة بشكل عميق.

أعتقد أن الشعب السوري بتاريخه الحضاري الكبير والموغل في القدم، بتنوعه المنسجم تاريخياً، لم يحصل أن وصل إلى هذا المستوى الخطير، المتمثل بوصول هذا الحراك إلى مرحلة التاخرية. هذا الأمر بغاية الخطورة ويجب العمل على منع الوصول إلى الاقتتال الأهلي، وهذا يتطلب قطع الطريق على كل القوى التي «تمتطي» هذا الحراك وتدفعه باتجاهات تخدم مصالحها بعيداً عن مصالح الشعب، وفي هذا الشأن لايد من الكف النهائي والفوري عن استخدام السلاح، وعلى السلطة أن تتعامل مع الاحتجاج السلمي بطريقة أكثر نضجاً، لمنع القوى التي يمكن أن تدخل على هذا الخط من أن تحدث شرخاً فتوياً يؤثر على الوحدة الوطنية في سورية.

لاشك بأن هذا الحراك وطريقة التعاطي معه حتى الآن على أنه حدث عابر قد أعطى لكل القوى على الأرض، وخاصة القوى التي يمكن أن تكون مرتبطة بالولايات المتحدة أو بالصهيونية وبعض الأنظمة الرجعية العربية أو المرتبطة بها أو التابعة لها، إمكانية أن تدخل على الخط وتوسع الشرخ الموجود، وتوسع حالة انعدام الثقة بين المحتجين والنظام السياسي وجهاز الأمن. يجب أن نعترف بأن الإصلاحات مطلوبة، ومطلوب ما هو أكثر جذرية وعمقاً مما تم إقراره حتى الآن.. فالمطلوب تحقيق كل المطالب التي رفعها المحتجون، بل والمضي إلى تحقيق المطالب التي سترفع لاحقاً، فعلي النظام أن يؤثر بنفسه على نفسه، ويمضي إلى الأمام سريعاً كي يقطع كل المحاولات التي تستهدف زيادة موجة الاحتجاجات الناشئة من القوى المعادية في سورية،

وأعتقد أن المطالب كثيرة في سورية، وإلى الآن المطالب المرفوعة ليست بالعمق المطلوب أيضاً، لأن هذا الحراك الشعبي لا دخل أو تأثير للقوى السياسية الوطنية في إدارته، ولم يرفع الشعارات التي ترفعها هذه القوى . الآن يجب استباق كل الشعارات التي سيقوم الحراك برفع المزيد منها، يجب أن نسير إلى الأمام بإصلاحات حقيقية وجذرية في كافة النواحي الاقتصادية- الاجتماعية- السياسية، ويجب العمل من الآن على وقف النهب الكبير، الذي ازداد لفترة طويلة، كما يجب وقف كافة أشكال تدخل الجهات التنفيذية في دور وصلاحيات بقية السلطات، ويجب العمل الفوري على قطع الطريق على كل من يعمل على تحويل الحراك الشعبي إلى اقتتال دموي. إن على النظام السياسي في سورية وعلى كل القوى الوطنية العمل الجدي والسريع و«الطوارئ»، إذا صح التعبير، لوقف كل احتمال في دفع الحراك إلى نهايات مظلمة ومعضلة.

**وفي لقاء ثان لروسيا اليوم صبيحة يوم الجمعة ٢٧/٤/٢٠١١ مع الرفيق جهاد أسعد محمد، جرى الحوار التالي:**

● **هناك إصرار للخروج فيما يسمى بالجمعة العظيمة، هل يعني هذا أن التظاهرات ستشهد تصعيداً أكبر للضغط على الحكومة لتنفيذ المطالب المرفوعة؟**

يجب الاعتراف بداية أن سورية تمر بأزمة وطنية حقيقية، أبعادها سياسية واقتصادية- اجتماعية، والحقيقة أن حزمة المراسيم التي صدرت حتى الآن يمكن أن يقال عنها إنها جيدة لكنها غير كافية، وإذا ما أردنا أن نحيط بكل جوانب الأزمة فيجب العمل بالسرعة القصوى على توسيع حزمة هذه الإصلاحات، لتشمل جملة من القضايا الاقتصادية الاجتماعية التي تختبئ حتى الآن خلف الشعارات المرفوعة.

في هذا السياق أعتقد أن المطلوب هو المبادرة بسرعة لتشكيل لجنة حوار وطني يديرها مجموعة من الشخصيات الوطنية التي لم تتورط بالقمع أو بالنهب أو بالفساد .

● **في ظل ما تطرحه السلطات من قرارات وإصلاحات سياسية واقتصادية، لماذا لا تجلس قوى المعارضة على طاولة حوار وطني مع المسؤولين للوصول إلى حل؟**

أولاً المسألة ليست بيد قوى دون غيرها، بل تحتاج إلى مبادرات مشتركة، وفي جميع الأحوال الأمر الآن ليس مطروحاً وليس هناك قوى أطلقت مبادرة من هذا النوع، ثم إن مصطلح «قوى المعارضة» هو مصطلح مشوش، ففي سورية ليست هناك قوى تدير الحراك الاجتماعي، ولكن هناك حراك عفوي تحاول بعض القوى ركوب موجته أو الزعم والادعاء أنها مؤثرة فيه، ومن هنا أقول إننا بحاجة لمبادرة سريعة لتجنب تقادم الأزمة.. المطلوب أن تقوم الدولة بطرح مبادرة سياسية وتجمع فيها الشخصيات الوطنية والقوى الوطنية في الداخل، والمنظمات الشعبية والمتقنين الوطنيين، والبحث في عمق هذا الحراك، لأن الأزمة على ما يبدو ماضية إلى المزيد من التصاعد .. الحزمة التي جرى البحث فيها حتى الآن طابعها سياسي، لكن الأزمة أعمق وأكبر من ذلك بكثير، لذلك يتطلب الأمر أن نبحث في جذر المشكلة الاجتماعية وفي جذر الاحتقان الاجتماعي الذي مازال يتراكم في صدور السوريين منذ عقود طويلة.

● **لكن بالعودة لقانون السماح بالتظاهر السلمي والإصرار على التظاهر بعد صدور هذا القانون، ألا يمكن أن يضع المتظاهرين في خانة الخارجيين عن القانون؟**

المسألة لا يمكن رؤيتها من جانب شرعي أو غير شرعي، فطالما التظاهر موجود وقائم، فهذا يعني أن هناك مطالب كبرى يصر عليها السوريون، وهذا يتطلب البحث في عمق هذه المشكلة وليس التعاطي معها بسطحية.. أنا أؤكد أنه طالما هناك احتجاج يعني أن هناك مطالب عميقة لا يجري التطرق إليها، وهذا ما يجب أن يعترف به ويتعاطى معه الجميع، بما يلزمه من الجدية والتفهم والتواضع، وقبول أن هناك ما هو أكبر من الإصلاحات التي جرت حتى الآن، وأعتقد أن هذا الأمر يتطلب البحث في ما لم تستطع الشعارات الاحتجاجية التعبير عنه حتى الآن: مثل النهب والفساد الكبير، والمسألة الوطنية بعمقها وامتداداتها ..نحن في سورية لدينا أرض محتلة لم يجر إشراك الشعب السوري في البحث في طريقة حلها أو الوصول إلى تحرير الأرض، وهناك مشكلة لها علاقة بتسلط الجهات التنفيذية على باقي السلطات، وهناك مشكلة كبرى اقتصادية- اجتماعية تتلخص بالبطالة والفقر، وازدياد انحدار المجتمع إلى ما تحت خط الفقر، ورفع الدعم عن المحروقات والمواد الغذائية، وثمة مشكلات كبيرة في الصحة والتعليم.. يجب البحث في هذه المشكلات بالسرعة القصوى ، فالاحتجاجات سوف تستمر طالما أن القضايا الأساسية لم يجر التطرق إليها بحلول سريعة وجذرية، وحتى الآن لم تظهر سوى النوايا في هذا الإطار.

## تزايد تهريب المازوت.. الآن! لماذا؟

# المواطن يدفع ثمن تغاضي المسؤولين وفشلهم في منع التهريب

◀ يوسف البني

**انتشرت خلال العقود الأخيرة ثقافة الفساد والانتهازية التي ولدت ونمت في كل مفاصل الدولة في ظل حماية المنصب أو المسؤولية، وأصبحنا نرى الكثير من الانتهازيين والمنتهفين من الأزمات وأثرينائها وراكبي الأمواج الذين يتاجرون بالحاجات الأساسية الملحة للمواطن السوري، لتحقيق أسرع وأكبر الأرباح إرضاء لطمعهم وجشعهم تحت الظروف الاستثنائية، حتى لو كان ذلك على حساب أمن الوطن والمواطن، وعلى حساب الناتج الاقتصادي الوطني، وهناك من يساعد هؤلاء الفاسدين المتاجرين بخيرات الوطن، ويغطي عليهم ويشاركهم أرباحهم، ضارباً عرض الحائط بالمصلحة الوطنية العليا.**

**المواطن السوري يدفع الثمن**

يعد المازوت الحامل الأساسي لانخفاض أو ارتفاع تكاليف المعيشة على المواطن، إذ يؤدي أي ارتفاع في سعر هذه المادة إلى توليد موجة ارتفاع بالأسعار تشمل كل نواحي الحياة المعيشية اليومية، وهذا ما دفع ثمنه المواطن السوري عند رفع الدعم عن المازوت في أيار عام ٢٠٠٨، ومازال يدفع ثمنه حتى اليوم، فقد ارتفع سعر المازوت من ٧ ليرات سورية إلى ٢٠ ليرة سورية الليتر الواحد أي بمعدل حوالي ٢٠٠٪، بحجة ضبط حركة تهريب المازوت، وعدم السماح بإخراجه عبر الحدود إلى الدول المجاورة. إلا أن حركة التهريب قد زادت ونشطت في الأسابيع الأخيرة، وتشير إحصائيات شركة توزيع المحروقات والمشنقات النفطية (سادكوب) إلى أن استهلاك مادة المازوت سجل أرقاماً عالية، رغم انعدام الحاجة إلى مازوت التدفئة وتوجه المناخ نحو الدفاء، ووصلت كمية المازوت المستهلكة خلال شهر واحد إلى ما يقارب مليار متر مكعب، وهذه الزيادة في الاستهلاك اضطرت الشركة إلى سحب ما يقارب ٨٠ ألف متر مكعب من المخزون نتيجة عدم كفاية الإنتاج المحلي، فأين تذهب هذه الزيادة في الاستهلاك؟ وما هي المحطات والمناطق التي تستجرها؟ وهل هي فعلاً لخدمة المواطن السوري؟

سمعنا كثيراً عن الازدياد الملحوظ في حركة تهريب المازوت إلى الدول المجاورة، فقامت «قاسيون» باستطلاع لمنطقة قرى جبال القلمون وبعض المناطق السورية على سلسلة جبال لبنان الشرقية، حيث باتت قوافل الدراجات النارية المحملة بغالونات المازوت، والسيارات ذات الصهاريج والخزانات، منظرأ مألوفاً لدى أبناء القرى الممتدة على هذه المنطقة، رغم أن العديد من أهالي القرى التي يشملها خط سير المهربين أبدوا قلقهم وتخوفهم من هذه الظاهرة التي تؤثر على حياتهم اليومية وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام، وقد أظهرت التقديرات الأولية مدى الضرر الذي تلحقه عملية التهريب بالاقتصاد الوطني، حيث تبين أن الفارق السعري بين الكمية المطروحة والقيمة المحصلة خلال أربعة أسابيع قد بلغ ٥ مليارات ليرة سورية، أي ١,٢٥ مليار ليرة سورية في الأسبوع الواحد، وفي السنة تبلغ القيمة المنهوبة على حساب الاقتصاد الوطني ٦٥ مليار ل.س.

ولا تقتصر عملية التهريب على الدراجات النارية والسيارات المحملة بالخزانات والصهاريج المحدودة، ولا حتى على الصهاريج الكبيرة التي تقوم شركة المحروقات (سادكوب) بإمداد المحطات بالمازوت بواسطتها، بل تعتمد أساساً على إنشاء خطوط نפט غير شرعية، بأنابيب يتم إخفاؤها تحت الأرض، وتمتد إلى كيلومترات كثيرة، يتم ضخ المازوت عبرها من خزانات مدفونة تحت الأرض إلى المنطقة التي يباع فيها المازوت على الطرف الآخر من الحدود.

**جولة في مناهات المهربين**

رغم توقع المخاطرة، قامت «قاسيون» بزيارة إلى منطقة النبك ودير عطية والقرى المجاورة، لمراقبة عمليات التهريب والوقوف على حقيقة الطرق والأساليب المتبعة فيها. وقد استغرقتنا رحلة البحث ساعات طويلة، في منطقة جبلية وعرة تخترقها بعض المسيلات المائية الجافة، والطرق الترابية وقطعان الأغنام تنتشر في



أرجائها. وقد رافقتنا بعض الأهالي على أحد الطرق التي تستعملها السيارات المحملة بالمازوت، بدءاً من قرية الحضر باتجاه الغرب لمسافة حوالي عشرة كيلومترات، عبر إحدى الطرق الضيقة، ثم تتحدر باتجاه الشمال الغربي لعدة كيلومترات عبر مسلك ترابي تظهر فيه آثار عجلات السيارات والصهاريج والآليات التي تنقل المازوت المهرب إلى مواقع داخل الحدود السورية، لتقوم فيما بعد بتهريبه إلى لبنان عبر سلسلة جبال القلمون. وقد أخبرنا أحد المواطنين المرافقين لنا في جولتنا أنه تم ضبط خزانات كبيرة تحت الأرض تبلغ سعتها بين ٢٥ - ٣٥ م٣، وأحدها بسعة ٣٥٠ وهي مموهة بشكل متقن لدرجة أنك لا تستطيع ملاحظتها نهائياً لولا وجود بعض الأثار والبقع البسيطة للمازوت الممتزج بالتراب.

– التقينا أحد المواطنين في المنطقة فقال: «عمليات تهريب المازوت ليست جديدة، بل هي تجري منذ عشرات السنين، ولكنها ازدادت وتفاقت كثيراً في الأسابيع الأخيرة، وفي قرى المشرفة الحدودية وجريجير وقارة الحدود مفتوحة تماماً، وحركة صهاريج المازوت لا تنقطع، والصهاريج تذهب مباشرة إلى منطقة (عرسال) اللبنانية، حيث يباع اللتر بـ٣٠ ل.س، ويحرمون المواطن من مخصصات المحطات من المازوت، ومنطقتنا باردة جداً ونحتاج المازوت بشدة تفوق حاجة الكثير من المناطق السورية، ولكننا لا نستطيع الحصول عليه لأن المحطات تبيعه للمهربين، ويذهب الكثير من المواطنين إلى مخافر الشرطة ومديري النواحي، ويشتكون فقدان المازوت،

لترأ من ١٤٠ ل.س إلى ٤٠٠ ل.س، تغير اتجاه التهريب لفترة، وأصبح المازوت يُهرب من لبنان إلى سورية، ثم عادت حركة التهريب إلى لبنان بعد ارتفاع سعر صفيحة المازوت في لبنان إلى ٢١٠٠٠ ليرة لبنانية أي حوالي ٦٥٠ ل.س، بينما تباع صفيحة المازوت السوري في السوق اللبنانية بـ٢٠٠٠٠ ليرة لبنانية، أي بـ٦٠٠ ل.س، يضاف إليها كلفة التهريب حوالي ٢٠٠٠ ليرة لبنانية (ليصل سعرها إلى حوالي ٢٢٠٠٠ ليرة لبنانية أي ٦٦٠ ل.س). والأرباح يتقاسمها المهربون فيما بينهم مع من يسهل لهم عملية العبور أو يفض الطرف عنها، وحسب دور كل من المهربين في تأمين الكميات التي يتم تهريبها من الداخل السوري وصولاً إلى لبنان.

شكاوى أهالي القلمون وتساؤلاتهم المشروعة – قال أحد المواطنين المرافقين لنا في جولتنا: «إذا كانت الحكومة قد بررت رفع سعر المازوت قبل أكثر من عامين ونصف، وإلغاء كافة طرق الدعم بحجة الخسائر التي تتكبدها الدولة بتهريب المازوت إلى الدول المجاورة، أليس من المفترض أن تبادر الحكومة وتتخذ الخطوات العملية لمحاربة ووقف عمليات التهريب؟ ولكنها لم تفعل، بل في بعض الأحيان يشارك المسؤولون في تشجيع هذه الظاهرة والاستفادة من أرباحها، فساداً وضرراً كبيراً للاقتصاد الوطني والناتج المحلي والحياة المعيشية اليومية للمواطن بشكل عام».

– وتساءل مواطن آخر باتهام ميطن: «ما المبرر لوجود هذا العدد الكبير من محطات الوقود في منطقتي قارة ودير عطية، مثل محطات الضياء، الأمراء، الشرق، قدور، ماهر زكريا، مالين، أبو ناصر، حامد، المش عراجو، وغيرها من المحطات، وهل يتم حساب إن لم يكن جميعها مغلوق؟ مع أن يتم حساب مخصصات لها من شركة سادكوب؟ ولماذا لا يتم التدقيق في سجلات وقيود توزيع صهاريج المازوت من سادكوب إلى المحطات المرخصة؟ وهل يتم فعلاً وصول المازوت لهذه المحطات؟ وهل يتم فعلاً بيعه للمواطن حسب الحاجة أم للأخريين الذين يدفعون سعراً أعلى؟ على جميع الجهات المعنية أن تأخذ دورها بكل جدية، مثل سادكوب والبلديات وحتى مخاتير القرى، لمحاربة ووقف عمليات تهريب المازوت السوري إلى الدول المجاورة، ويجب إزالة كل الفتحات والمعابر التي أحدثها المهربون، وخاصة في جسم الأوتوستراد الدولي بين دمشق وحمص، والذي يؤمن لهم عبوراً سهلاً من وإلى مواقع التهريب، فمعظمها معروف لدى أصحاب الأمر، ومن السهل جداً محاربة التهريب وقمعه نهائياً لمن أراد ذلك بنية صادقة، ولكن المسؤولين عن هذا الأمر لا يريدون ذلك».

وقد أكد الأهالي أن هناك مخصصات لمحطات عديدة تذهب إلى غير مكانها، والمشكلة الأساسية هي عملية وطريقة توزيع المازوت على المحطات، دون دراسة للحاجة أو للاستهلاك المفترض لكل منطقة.

**يجب وقف تدمير الاقتصاد الوطني**

إن محاربة الفساد الأكبر هي واجب وطني بامتياز، والقضاء على العصابات التي تخرب اقتصاد الوطن مهمة كل شريف في هذا الوطن، وإن مسؤولية محاربة التهريب وقمعه تقع على عاتق الجميع، وخاصة شركة سادكوب التي من واجبها إجراء دراسة عن احتياجات كل منطقة ومحطة، والتأكد من وصول المازوت إلى المحطة، وأن يكون لها جهاز رقابي يتحمل المسؤولية للتحقق من وصولها، لأن أغلب عمليات التهريب وشراء المازوت لا يتم من المحطات، بل من الصهاريج المخولة بنقل المادة إلى المحطة، والتي لا تصل إلى مئغها أبداً. لذلك يجب فتح سجلات للمحطات والصهاريج لضبط عمليات التوزيع بشكل دقيق. ويجب على الجميع العمل الجاد والمستمر لبتز هذه الظاهرة الخطيرة، فهذه أيضاً مسؤولية وطنية بامتياز، ويجب على كل الجهات المعنية السعي الجاد لاقتلاع الخزانات المزروعة في الأراضي الصحراوية والحدودية بقصد التهريب، وتعقب مسار الخراطيم واقتلاعها، ومحاسبة المهربين والفسادين الذين يقفون خلفهم ويسهلون لهم هذه العملية ويشاركونهم الأرباح غير المشروعة، والتشدد أكثر في عمليات قمع التهريب والمساءلة أمام الجميع، لتحديد المسؤوليات وخاصة حرس الحدود ودوريات الجمارك التي يجب أن تلعب دوراً أساسياً في العملية الرقابية.

**طقوس الإشارات القتالة**

◀ عبد الرزاق دياب

لا أريد لهذا الحلم أن ينتهي على مفترق المجهول، ولا أحب وطناً دون تنوع، أو بلدأ بجغرافيا واحدة، لا أحب السهول اللانهائية، ولا الجبال التي تسد الأفق وحيدة، ولا الأشجار التي تصنع غابتها الساكنة، وحتى الغيم الواطئ يخفني، والرعد البعيد لا يذكرني بالخير.. أحب الأشياء التي تتوالد، والأقدام التي تهبط وتصعد وفق رغبة القلب.. لا أحب الحدود وجوازات السفر.. أعشق هويتي باتساعها.

حتى اللحظة لم أفقد ثقتي بجاري، ولا بالفرن الآلي الذي لم ينفد منه خبز المساء، ولا بالسير مترنحاً في الطريق إلى بيتي بعد الفجر، ولا أحشى على دواء السكري والضغط لوالدتي الصامدة، ولم أحرّن حتى اللحظة مونة الإشارات التي تتبى بالخوف، ولا تعتريني الشكوك بأن القادم طريق مسدودة للمقاتلين على المأوى، والهاربين من الطلقات الطاشنة. لا أريد لهذا الحلم أن ينتهي، ولا أريد أن أصدق لعبة السيناريوهات المكررة، ويملكني اليقين أن الحكمة ممكنة، وأن الرياح التي تحمل رائحة الموت تخف تخف، وأن الله سيفك أسنة الأولياء الصالحين في المدينة المنذورة للسلام.

لا أصدق النبوءات، ولا التاريخ الذي

ترويه العرافات، وكثاب النهايات، ولا

أريد أن أخذ على محمل الجد رؤى المحللين السياسيين، وتوقعات أهل الفن

والتنجيم، والخبراء الاستراتيجيين الذين

يضعون المدن بتاريخها على خارطة

الطائرات الثقيلة.

في هذه اللحظات الفاصلة من عمرنا،

على هذه الخريطة الجميلة، لن أوافق

على لغة الفرقاء الحانقة، ولن أعترف

ببدهيات الطرق الموصدة، ولا بالإثنيات

المتباعدة والمختلفة على الله من منها أحق

بوحدايته وتجليه، ولا على مقدسات

المتناحرين على إثبات من هو الرجل

النقي في تاريخها الضيق، ولا على من

استل سكينه وسيفه ورمحه في أوابدها.. فقط هنا أحلم اللحظة بحلمي الذي لا

ينتهي.

في هذه اللحظة المحاصرة بطقوس

الإشارات التي توحد المشهد العام، ثمة

من يحاول ركوب سفينة النجاة بلا رأي،

أو بنصف رأي، وثمة من يرى الوطن من

بوابته الشخصية، وحلمه الغبي، وهناك

من يريد أن يسرق مشاويرنا الأمنة،

ودفاتر أبنائنا الملونة بالفلوماستر،

والألوان المائية، وبكرة (سبايدرمان) أو

الرجل الوطواط، هناك من يريد إفراغ

لغة ابني الصغير الكرتونية من إنسانيتها،

ويستبيح أماننا اللذيذ.

في هذه اللحظة بالضبط، يجب أن تخرج

الكلمات كما هي من أصحائها، وموصولة

بشريان الحقيقة فقط، لا وقت لكلمات

تؤول، ولا لخطوة واقفة أو راجعة، لا

خيارات للمهاترات على الهواء المباشر أو

المسجل، ولا لبيانات الشجب والتأييد،

والتحريض والتنجيش.. يجب أن يكون

القرار على قدر البقاء.

فاتنا ربيع الفوطة، لا نكهة ل(عوجتها)

هذا الموسم، لا شهوة للجارنك الذي

(يمز) الفم، لا إثارة في أسرتنا، ولا فيء

لأرواحنا سوى الخلاص، وخلسة مرت

أعياد شهور الخصب، ومر المساء غيباً

دون مؤشرات قيظ وبرد، وأما الصغيرات

الحلمات فنمن على أذرع الهلع دون هوس

اللذة السرية، وصغار الذكور يباركون حب

آباء ربما لا يعودون إلى البيت محملين

بالشوكولا والموز.

الآن.. أفقتنا على يأسنا الذي ورثناه

من اجتهادات مدرسة السوق المفتوحة،

والخصخصة التي ستقتذ رتابة وقتنا،

والبطالة التي تتكاثر في الشوارع أجيالاً

من كل المقاييس، وكل القرارات التي

أوصلتنا إلى لحظتنا هذه.. الآن نجمع

الحطب والطحين والمؤونة لمجهول لا

نريده، نعد الأيام التي تسبق هلعنا من

الآتي، نقبض على قلوبنا كي لا تفتك

بعظم الصدر، ونهمس في روحنا، ونمس

بأبوية لم نعهدنا شعر صغارنا، ونحدق

في وجوههم الغارقة في البراءة.. الآن بكل

ما أوتيت من قوة أصيح: لا أريد لهذا

الحلم أن ينتهي.

# تأملات فيدل.. الشمال المضطرب والهمجيّ

تسببتا بأعداد مذهلة من الضحايا بين السكان المدنيين لهذين البلدين.

تحركات الولايات المتحدة «لمكافحة الإرهاب» شملت فضائح خطيرة تتعلق باغتصاب سجناء واعتقالات لفترات غير محددة دون اتهامات أو محاكمات في مراكز اعتقال مثل غوانتانامو وغيره من الأماكن التي تم فتحها في العالم من أجل التحقيق مع من يسمون «سجناء ذوي قيمة عالية مرتفعة»، حيث تطبق بحقّم أسوأ أشكال التعذيب.

وتذكّر الوثيقة الصينية أيضاً بأن الولايات المتحدة قد انتهكت حق الشعب الكوبي بالوجود وبالتطور، دون أن تمثل للإرادة العالمية التي عبرت عنها الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة على مدار ١٩ سنة متتالية بشأن «ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا».

لم تصادق الولايات المتحدة على معاهدات دولية تتعلق بحقوق الإنسان، «كالمعاهدة الدولية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية»، و«الاتفاقية حول القضاء على كل أشكال التمييز بحق المرأة»، و«الاتفاقية حول حقوق الأشخاص المعوقين»، و«الاتفاقية حول حقوق الطفل».

المعطيات الواردة في تقرير الحكومة الصينية تثبت أن ملف الولايات المتحدة المشؤوم في هذا المجال يجردّها من جدارة التحول إلى «حكم في شؤون حقوق الإنسان في العالم». إن مزوج المعايير بخدمة مصالحها الإمبراطورية الإستراتيجية. تصح الحكومة الصينية حكومة الولايات المتحدة بأن «تتخذ إجراءات ملموسة لتحسين وضعها هي في مجال حقوق الإنسان، وأن تتطر في نشاطاتها في هذا الميدان وتصوبها، وأن توقف أعمالها التوسعية المتمثلة في استخدام حقوق الإنسان للتدخل في الشؤون الداخلية لبلدان أخرى».

برأينا أن المهم في هذا التحليل هو أن هذا الكشف يأتي في وثيقة صادرة عن الدولة الصينية، وهي سلطة بلد يبلغ تعداده السكاني مليار و٢٤١ مليون نسمة ويمكك ترليون دولار في احتياطه النقدي، ولولا تعاونه التجاري لغرقت الإمبراطورية. بدا لي هاماً أن يطّلع شعبنا على المعطيات الدقيقة الواردة في وثيقة مجلس الدولة الصيني.

لأن كوبا قالت ذلك، لافتقد للأهمية؛ فمذ أكثر من خمسين سنة ونحن نكشف وندين هذا النفاق.

قال مارتية قبل ١١٦ سنة، في عام ١٨٩٥: «... الطريق الذي لا بد من سده، ونقوم بسدهّ بدمائنا، هو طريق إلحاق شعوب أمريكانا بالشمال المضطرب والهمجي الذي يحترقها (...)

عشت في قلب الوحش، وأعرف أحشائه».

■ **فيدل كاسترو روز**

٢٣ نيسان ٢٠١١

## تغيير كبير منتظر في فريق الأمن القومي

بانيتا وزيراً للدفاع الأمريكي وبترايوس مديراً لـ«سي آي إيه»

في تغيير كبير في فريق الأمن القومي الأمريكي، صرح مسؤول أمريكي الأربعاء، أن مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية (سي آي إيه) ليون بانيتا، سيتولى وزارة الدفاع خلفاً للجنرال روبرت غيتس الصيف المقبل.

وذكرت وسائل الإعلام الأمريكية، أنه في إطار التغيير، يتوقع أن يعين الرئيس الأمريكي باراك أوباما الجنرال ديفيد بترايوس، قائد القوات الأمريكية وقوات حلف الأطلسي في أفغانستان، خلفاً لبانيتا على رأس وكالة «سي آي إيه». وسيخلف بانيتا (٧٢ عاماً) غيتس، الذي يعتبر شخصية نافذة في إدارة أوباما، وتسلم وزارة الدفاع أثناء حكم الرئيس السابق جورج بوش.

وعمل غيتس، الذي أعلن أنه سيستقيل من منصبه في وقت لاحق من هذا العام، مديراً سابقاً للسي آي إيه، وأشاد بأداء بانيتا رئيساً للوكالة. وإذا حصل على مصادقة مجلس الشيوخ على تعيينه وزيراً للدفاع، فسبكون أول ديمقراطي يتولى هذه الحقيبة منذ وليام بييري عام ١٩٩٧. وذكرت شبكتا «إيه بي سي» و«ان بي سي» التلفزيونيتان، إن الجنرال جون الين النائب الحالي لقائد القيادة الأمريكية الوسطى سيخلف بترايوس في منصبه قائدا للعمليات العسكرية في أفغانستان.

وعلى الصعيد الدبلوماسي في أفغانستان، فقد تردد أن ريان كروكر الدبلوماسي الأمريكي السابق الذي عمل سفيراً لبلاده في باكستان والعراق، سيحل محل السفير كارل ايكنبيري في كابول والذي «شاب التوتر» علاقته مع الرئيس الأفغاني حميد كرزاي. ورفض البيت الأبيض التعليق على هذه التقارير. وقد ألمحت الإدارة الأمريكية قبل أسابيع إلى احتمال إجراء هذه التغييرات. وسيحدد هذا التغيير النهج الذي سيتبعه أوباما في الحرب على أفغانستان التي يتزايد استياء الأمريكيين من استمرارها، وكذلك في الحرب على ليبيا والاضطرابات التي تهدد نفوذ واشنطن في دول الشرق الأوسط.

واضافة إلى حقبة الدفاع، يتوقع أن تشهد الإدارة الأمريكية تغييرات عدة خلال الأشهر القليلة المقبلة، ومن بينها استبدال قائد الجيش الأمريكي الأدميرال مايك مولين الذي تنتهي ولايته في أيلول. وظهر بانيتا، الذي يحظى بدعم الحزبين الجمهوري والديمقراطي، كمرشح قوي لخلافة غيتس على رأس وزارة الدفاع بعد أن أصبح واضحاً أن وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون غير مهمة يشغل هذه الوزارة. ويفضل خبرته عضواً في الكونغرس ومسؤولاً عن الميزانية في إدارة الرئيس السابق بيل كلينتون، فيبدو أن بانيتا هو الشخص المناسب لتولي وزارة الدفاع وسط تصاعد الضغوط المالية والإجراءات التقشفية.

وفي عام ١٩٩٢ عمل بانيتا، مديراً لمكتب الإدارة والميزانية في إدارة كلينتون، و«نسب إليه الفضل» في المساعدة على تحقيق التوازن في الميزانية والقدراية وتحقيق فائض. وفي يوليو ١٩٩٤ عين بانيتا رئيساً لمكتب كلينتون لمدة ثلاث سنوات.

وبالنسبة لبترايوس فقد رأى العديد من المسؤولين في «سي آي إيه» إضافة إلى المحللين بأنه الشخص المناسب لرئاسة هذه الوكالة نظراً لعمله مع عملاء في الاستخبارات في قتال عناصر القاعدة في العراق وأفغانستان واليمن وغيرها من الدول، إضافة إلى خبرته في النقاشات الخاصة بسياسة واشنطن.

وقال بروس ريديل المسؤول السابق في «سي آي إيه»، والزميل في معهد بروكينجز مؤخرًا مع انتشار شائعات حول تغييرات في الإدارة الأمريكية إن «الجنرال بترايوس سيكون خياراً رائعاً لرئاسة سي آي إيه».

وأضاف أنه «يتمتع بخبرة فريدة في العمل على الجبهة في الحرب ضد القاعدة وفي العمليات التي تقوم بها الوكالات في واشنطن. وهذه الخبرة لا يمكن الاستغناء عنها». وفي واشنطن «ينسب الفضل» إلى بترايوس، الجنرال الذي يتمتع بذكاء حد، بالمساعدة على «إنقاذ جهود الحرب على العراق في ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٨».

■ **وكالات**



الحياة الاجتماعية. المجموعات السكانية التي تشكل أقلية تتعرض للتمييز في وظائفها وتُعامل بطريقة مذلة ولا يتم أخذها بعين الاعتبار في الترقيات والفوائد وعمليات الاختيار الوظيفي. ثلث الزنوج تعرضوا لتمييز في أماكن عملهم، مع أن ١٦ بالمائة منهم فقط رفع شكوى في الأمر.

تبلغ نسبة البطالة بين البيض ١٦.٢ بالمائة، وبين الأمريكيين اللاتينيين والأسويين ٢٢ بالمائة، وبين الزنوج ٣٣ بالمائة. الأفرو- أمريكيون واللاتينيون يمثلون ما نسبته ٤١ بالمائة بين نزلاء السجون. ونسبة الأفرو- أمريكيين الذين يُنفذون أحكاماً بالسجن المؤبد تبلغ أحد عشر ضعف أمثالهم من البيض.

تسعون بالمائة من النساء تعرضن لتمييز جنسي ما في أماكن عملهن. عشرون مليون امرأة يذهبن ضحية العنف، وهناك نحو ٦٠ ألف امرأة سجينتا تقريباً تعرضن للعدوان الجنسي أو العنف. خمس الطالبات الجامعيات يتعرضن للعدوان الجنسي، وستون بالمائة من الانتهاكات في حرم الجامعات يرتكب في أجنحة الإناث.

تسعة من بين كل عشرة طلاب شاذين جنسياً يتعرضون للمضايقة في مراكز التعليم.

يخصص التقرير فصلاً للتذكير بانتهاكات حقوق الإنسان التي تتحمل حكومة الولايات المتحدة مسؤوليتها خارج حدودها. حربا العراق وأفغانستان، بقيادة الولايات المتحدة،

سُجّلت في البلاد ١٢ ألف حالة قتل بسبب الأسلحة النارية، بينما تم ارتكاب ٤٧ بالمائة من السرقات باستخدام أسلحة نارية أيضاً.

في ظل فصل «النشاطات الإرهابية» الوارد في «المرسوم الوطني»، يشكل التعذيب والعنف الشديد، للحصول على اعترافات، ممارسات عامة. الأحكام الطالمة تتجلى في ٢٦٦ شخصاً، منهم ١٧ نُقلوا إلى دهليز الموت، وتمت تبرئتهم بفضل فحوص الد.ن.إ.».

تطالب واشنطن بالحرية في الإنترنت سعياً منها لجعل الشبكة العنكبوتية أداة دبلوماسية هامة للضغط والهيمنة، لكنها تفرض قيوداً صارمة على الفضاء المعلوماتي في داخل أراضيها وتحاول أن تفرض طوقاً قانونياً لمواجهة التحدي الذي يعنيه موقع «ويكيليكس» وتسريباته. بنسبة عالية من البطالة، وصلت نسبة المواطنين الأمريكيين الذي يعيشون في الفقر إلى مستوى قياسي، فواحد من بين كل ثمانية أمريكيين شارك في العام الماضي في برامج القسائم التمييزية.

عدد العائلات التي تلجأ للمراكز المخصصة لاستقبال المشردين ارتفع بنسبة ٧ بالمائة، واضطرت العائلات لقضاء فترة أطول في المراكز التي تستضيفها. جرائم العنف بحق هذه العائلات التي لا مأوى لها ترتفع باستمرار.

التمييز العنصري يترك بصماته على كل واحد من جوانب

# التراجيديا الإغريقية... الفصل الثاني



المباشرة على الدخل، وتخفيض أجور العاملين في القطاع العام، ووقف المدفوعات، واختفاء الائتمان الرخيص، كل هذا يؤدي إلى انهيار الاستهلاك».

وشرح أن «الضرائب المباشرة لن تحل المشكلة، نظراً لوجود نقص في المنهجية السياسية الضريبية في البلاد. فلقد افترضت الدولة دوما لتغطية العجز المترتب على ذلك».

وعلى الرغم من القلق المتزايد من عدم فعالية التدابير المتخذة، قدم وزير المالية جورج باباكوستادينو، خطة محدثة لخفض هذا العجز بقدر ٢٢ مليار يورو إضافية بحلول عام ٢٠١٥، يأتي ثلثها من تقليص الإنفاق والباقي من العوائد الضريبية والخصخصة.

وتواجه اليونان معضلة نفاذ استحقاق التزامات ديون اليونان في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤ بما قد يبلغ ١٥٠ مليار يورو، ما لم توافق ألمانيا على تمديد مهلة السداد حسبما اقترح الكثيرون في المفاوضات الأوروبية في بروكسل.

■ ■

**أثناء انهماكي في قراءة مواد وكتب وافرة لتنفيذ وعدي باستكمال «تأمل» الرابع عشر من نيسان عن «معركة خيرون»، أقيمت نظرة على أخبار يوم أمس الطازجة، وهي أخبار وافرة كما في كل يوم. يمكن تكديس اكوام كبيرة منها في كل أسبوع، وتمتد من الزلزال في اليابان وصولاً إلى انتصار أوبانتا هومالا على كيبكو، كريمة رئيس بيرو الأسبق، ألبيرتو فوجيموري.**

بيرو هي مصدر كبير للفضة والنحاس والزنك والقصدير وغيرها من المعادن، ولديها آبار ضخمة من اليورانيوم تطمح شركات عابرة للحدود لاستغلالها. ومن اليورانيوم المخصب تخرج أكثر الأسلحة التي عرفتها البشرية هولاً ووقود المحطات الكهرونووية التي كان يجري بناؤها بوتيرة متسارعة في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان بالرغم من تحذيرات المدافعين عن الطبيعة.

ليس عادلاً بالطبع تحميل بيرو الذنب في ذلك. فالبيروفيون ليسوا من أوجد الاستعمار والرأسمالية والإمبريالية. ولا كذلك يمكن تحميل هذا الذنب لشعب الولايات المتحدة، الذي يذهب أيضاً ضحية النظام الذي أوجد هناك أكثر السياسيين الذين عرفهم كوكبنا الأرضي رعونة.

في الثامن من نيسان الجاري، نشر أسياذ العالم تقريرهم السنوي المعتاد عن انتهاكات «حقوق الإنسان»، وكان هذا التقرير موضع تحليل عميق في موقع الويب «بيبليون»، أجراه الكوبي مانويل إ. جيببي، ويستند إلى رد مجلس الدولة الصيني، الذي عدد وقائع تثبت وضع هذه الحقوق الوخيم في الولايات المتحدة.

(...) الولايات المتحدة هي البلد الذي تُنتهك أكثر ما تنتهك فيه حقوق الإنسان، سواء كان في عقر أراضيها أو في كل أنحاء العالم، وهي أحد البلدان الأقل ضمناً لحياة سكانه وملكيته وأمنه الشخصي.

في كل سنة يذهب شخص واحد من بين كل خمسة ضحية جريمة، وهي أعلى نسبة على وجه الأرض. وحسب إحصاءات رسمية، فإن الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن اثنتي عشرة سنة قد تعرضوا لعدد من أعمال العنف يبلغ ٤.٣ مليوناً.

نسبة الإجرام نمت بشكل مربع في أكبر أربع مدن في البلاد (فيلادلفيا وشيكاغو ولوس أنجلوس ونيويورك)، وسجل في العام الماضي نمواً بالمقارنة مع العام السابق في مدينتي كيريتين (سان لويس وديترويت).

المحكمة العليا حكمت بأن حيازة السلاح من أجل الدفاع عن النفس هو حق دستوري لا يمكن لحكومات الولايات أن تتجاهله. من عدد السكان البالغ ٣٠٠ مليون، هناك تسعون مليوناً يملكون متي مليون قطعة سلاح ناري.

أبوستوليس فوتياديس

**ثمة مخاوف متنامية في الدوائر الاقتصادية والسياسية اليونانية من أن تواجه البلاد قريباً المزيد من الصعوبات في مجال الوفاء بالتزامات ديونها، وذلك على الرغم من حزمة التكيف الهيكلي الطموحة التي اعتمدها في العام الماضي.**

فقد قبلت اليونان، جراء تعرضها لخطر الانهيار الاقتصادي الكامل باعتبارها واحدة من الدول الأوروبية الأكثر تضرراً من الأزمة المالية العالمية، قبلت في الخريف الماضي قرضاً يعادل ١١٠ مليار يورو من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي وصندوق النقد الدولي، لمساعدتها على تسديد الديون المستحقة.

هذا القرض يعزل اليونان بالفعل عن الأسواق المالية العالمية حتى عام ٢٠١٤، حتى وإن كانت خطة التكيف الهيكلي- تحت إشراف «ترويكا» مكونة من صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوربي والمفوضية الأوروبية- تهدف إلى مساعدة البلاد على فتح سوقها للمنافسة الدولية.

وأدخلت الحكومة اليونانية منذ أيار الماضي حزمة من التعديلات التشريعية الضخمة، تضمنت من بين خطوات أخرى: تخفيض الأجور في القطاع العام، وحرير سوق العمل بشكل كبير، وإعادة هيكلة الأصول غير المربحة المملوكة للدولة، و«إصلاح» نظام المعاشات.

وعلاوة على ذلك، توقفت الحكومة، بشكل غير رسمي، عن دفع عائدات ضريبة القيمة المضافة، وأجلت سداد المبالغ المستحقة للمتقاعدين، وقلصت مخصصات قطاع الخدمات الاجتماعية الثانوية، وذلك من أجل الحد من الإنفاق.

كما فرضت حكومة أثينا بضع ضرائب جديدة، وعدة قوانين صارمة ضد التهرب من دفع الضرائب، على أمل النجاح في تعاليف الاقتصاد. لكن هذه التدابير لم تات بالنتائج المنشودة.

وساعد تقليص الإنفاق على خفض العجز

# مشيخات النفط.. الدور المتأمر



بوتيرة عالية وهو ما يهدد مناعة سورية وإمكانية استمرار خطها الوطني. غير أن الأوضاع كانت قابلة للإصلاح، الذي بدأه الرئيس بشار الأسد، والذي يجب أن يستمر ويتعمق خصوصاً على الصعيد الاجتماعي في حين كانت الأوضاع في مصر قبل الثورة عvisية تماماً على أي إصلاح.

ينبغي في النهاية المرور سريعاً على زيارة عصام شرف رئيس الوزراء لمشيخات شبه الجزيرة العربية والساحل المهادن. ورغم أن «شرف» شخصية وطنية ونزيهة، غير أن تصريحاته عن أمن الخليج تعبر صراحة أو ضمناً عن موقف معاد لإيران، رغم أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ووزير الخارجية قد فتحا الباب أمام عودة علاقات قوية مع إيران، وهو ما أثار حفيظة المشيخات، مثل هذه التصريحات لرئيس الوزراء لا يجب أن تصدر عن رئيس وزراء مصر الثورة لأنها تعني الوقوف ضد القوى المعادية للكيان الصهيوني وللإمبريالية الأمريكية، ولأنها لا تعكس موقف كلاً من الشعب المصري والجيش المصري. وقيناً فإنه لم يفوض من المجلس الأعلى للقوات المسلحة بهذه التصريحات الكئيبة والضارة، لأن الأمن القومي المصري يرتبط بشكل لا ينفصم بالأمن القومي العربي والإقليمي، ويمتد حتى مضيق ملقا. تلك هي حقائق الجغرافيا والتاريخ وهي تدلل على أن رئيس الوزراء لا علاقة له بالسياسة التي ترفض ممارساتها الصحيحة إلقاء الكلمات جزافاً. وإن إدارة أو المشاركة في صنع السياسة تختلف بالقطع عن إلقاء محاضرة في الجامعة، أو عمادة كلية، أو حتى رئاسة جامعة. إنها تحتاج بجانب النزاهة والشرف إلى خبرة سياسية عميقة وفهم استراتيجي يتجاوز مجرد القدرة على المجاملة المهذبة إلى تحديد التخوم ووزن الكلمات بميزان الذهب والانطلاق من معرفة الجغرافيا والتاريخ والتسلح بالعمة الوطنية أياً كان من نواجهه، دولا كانت أم مجرد مشيخات تعيش مرحلة ما قبل الدولة.

كبرى المشيخات ٢ مليار دولار لمساعدة قوى الثورة المضادة وعلى رأسهم الإخوان ومن يترشح من السلفيين في الانتخابات القادمة، وصولاً إلى أحداث مدينة «قنا» واعتصام السلفيين والإخوان والتحرير الطائفي للجماهير، الذي وصل إلى حد منع مرور القطارات (هذا التعطيل تم بتوجيه من أحد قيادات الإخوان في قنا)، ثم رفع علم السعودية من قبل أحد المعتصمين من هذا التيار، إلى جانب الدور الذي لعبته «قناة بث السموم» المعروفة باسم «قناة الجزيرة» في إبراز الإخوان والسلفيين بوجه خاص باعتبارهم أصحاب الثورة، وتكريس محدودية أهدافها بعيداً عن التحرر الوطني والعدل الاجتماعي، والدفع بمفاتي التنظيم الدولي للإخوان يوسف القرضاوي وتقديمه على القناة وكأنه مفتي الثورة، رغم أنه مفتي الفتن الطائفية. وليس آخر التأميرات تلك الضغوط التي مارستها هذه المشيخات لإغناء مبارك وأسرتة من المحاكمة وهو ما يعتبر تدخلاً مرفوضاً في الشأن الداخلي المصري. وبطبيعة الحال فهذه ليست مجرد تعاطف إنساني، ولكنهم يخشون من إرساء قاعدة محاكمة الحكام الخونة واللصوص لأسباب لا تخفى على أحد.

لكن الأنكى هو قيامهم قبل أن تكمل الثورة المصرية استدارتها صوب دورها العربي والاقليمي بالمشاركة في المؤامرة على سورية عبر عصابات الارهابيين الوهابيين، وذلك بهدف مصادرة إمكانية توسيع وتفعيل وإغناء كتلة الممانعة، وتكوين محورها المصري السوري الإيراني وقوى المقاومة في لبنان وفلسطين.

وفي هذا الصدد فإن خلط الأوراق بمحاولة إظهار ما يجري في سورية بأنه ثورة، يعتبر جريمة وتزييف مفضوح بكل المعايير. فبالرغم من أننا ندرک أن قطاعات من الشعب السوري كانت تعاني جراء سياسات خاطئة مبنية على التوجه إلى «الليبرالية الجديدة»، التي تسير بالضرورة في اتجاه معاكس تماماً للعدالة الاجتماعية، وأن فساداً كان يتوسع

فقد أفسحت أراضيها للقيادة العسكرية المركزية الأمريكية، وخلافاً لما هو سائد فقد أعطت سلاح الجو الأمريكي حرية التحرك جواً دون استئذان، فحولت المشيخة إلى مستعمرة أمريكية نموذجية، وهلم جرا. أي أن هذه المشيخات تسعى لأن تظل كل المنطقة تحت الهيمنة الصهيونية الأمريكية لكي تؤمن الحفاظ على نفسها لأطول مدى تحت حكم قبلي متخلف.

على قاعدة المصلحة في البقاء توحد الهدف الصهيوي- أمريكي وكيانات المشيخات العربية، حاكماً سلوك الأخيرة وموافقها تجاه ما يحدث في المنطقة، لأنها في الجوهر مجرد وقائع استعمارية أوجدها البريطانيون ويحميها الآن الأمريكيون. في ليبيا تعمل المشيخات على إرساء واقع لا غالب ولا مغلوب الذي سينتهي بتقسيم ليبيا. وفي اليمن حيث يصعب اكمال طريق لا غالب ولا مغلوب، فليكن إبقاء علي عبد الله صالح لأطول مدة لانهالك الطرفين، وحماية الرئيس المرفوض وأسرتة ودائرة نظامه من أي ملاحقة قضائية. وليكن التقسيم فيما بعد إن أمكن. في البحرين قامت عدة مشيخات باحتلالها وقمع الشعب التائر بقسوة. فالخشية من ثورة شعب البحرين- وهو أول شعب في شبه الجزيرة العربية عرف طريقه إلى التعليم الجامعي وافتح على الثقافة الحديثة- أن ثورته تمثل خطر إقامة دولة حديثة هناك، وسط مشيخات تخشى تهديد هذا الأمر لوجودها.

يعرف القاصي والداني الرعب الذي ألم بهذه المشيخات من الثورة المصرية، وبخاصة المشيخة الأكبر، وهو ما دفع هذه المشيخة «الوهابية» بدفع ودعم جماعة الإخوان التي تأخرت مشاركتها في الثورة إلى ما بعد الجمعة الدامية. ثم التيار السلفي الذي أفتى في بدايات الثورة بتحريم الخروج على الحاكم حتى وإن كان ظالماً فدفعت بهم للمشاركة في الثورة بعد خلع مبارك، وهدفها من ذلك استلاب الثورة وإجهاضها. بل رصدت

الثورة المصرية أصابت الكثيرين بالفزع في الخارج والداخل على السواء. ولكن فزع أطراف عربية يستحق التوقف. ولذلك فإن إجهاض الثورة المصرية والثورات العربية هي مهمة أولى لدى هؤلاء، لما سجدته من إعادة صياغة توازن القوى في الأقف من إمكانية تشكل كتلة من مصر وسورية وإيران وقوى المقاومة في لبنان وفلسطين، بكل تأثيرات الأمر على مستقبل الاقليم برمته.

تكرس طوال سنوات واقع مشين تمثل فيما يسمى بمحور الاعتدال العربي، تشكل عموده الفقري من مصر وكبرى مشيخات النفط في الجزيرة العربية. كان هذا المحور يقوم بدور وازن تجاه قوى الممانعة والمقاومة ولمصلحة العدو الامبريالي والصهيوني. لقد انهار هذا المحور نتيجة للثورة المصرية.

لأكثر من ثلاثين عاما تم قطع العلاقات المصرية- الإيرانية، وأعلنت القيادة المصرية عدم منطقية استمرار هذا الوضع، وهو ما يصيب ميزان القوى القائم بخلل فادح يدفع العدو الصهيوني فاتورته التي قد تكون أكبر مما يتصور البعض.

طوال ما يقارب من عقد كامل تم تسويق تركيا باعتبارها نموذجاً للاسلام المعتدل، كان النموذج ولايزال موضع رضا عميق من العدو الأمريكي. عمل حزب العدالة والتنمية وهو الفرع التركي للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين الحاكم في تركيا على إبراز وتضخيم دوره كمساند للفلسطينيين. في حين أن تركيا عضو في حلف الأطلسي وترتيبها بالكيان الصهيوني علاقات عميقة أكبر من أن تهتز نتيجة للتلهيل الفارع لحكامها، خاصة وأنها تعتبر من أكبر أسواق سلاح الكيان الصهيوني. لقد اكتشف الموقف أخيراً بعد تصريحات ونصائح أردوغان لسورية، وبعد اكتشاف احتضانه لتنظيم الإخوان السوري الذي يقيم وينشط كما يشاء في تركيا. كما أن أردوغان الحنون يقوم بضرب اكراد تركيا بالطائرات والأسلحة الثقيلة، وهم في الحقيقة من أصحاب البلاد الأصلاء، ولذلك فالأولى به أن ينصح نفسه.

تنوعت وتعددت المواقف المعادية التي قامت وتقوم بها مشيخات النفط في مواجهة الثورات العربية وبخاصة الثورة المصرية. منطلق المشيخات هو الخشية من تأثير نموذج الثورة المصرية إذا ما سارت على طريق الاكتمال. ولذلك فإن إبقاء مصر على حالها قبل الثورة عبر إجهاض ثورتها ما ترى فيه هذه المشيخات وضعاً نموذجياً بالنسبة لها. فهي مجرد كيانات لاتزال تعيش مرحلة ما قبل الدولة، يهيمن عليها شيوخ قبائل حولوا هذه الكيانات إلى مجرد منابع نفط وقواعد عسكرية لألد أعداء شعوبنا جميعها. الغريب أن المشيخة المسماة «الإمارات» قد أفسحت أراضيها لأول مرة في تاريخ شبه جزيرة العرب لقاعدة فرنسية، ولم تكتف بالاحتلال العسكري الأمريكي مدفوع الأجر لكل مشيخات المنطقة. أما مشيخة «قطر»

## اليمن: تواصل المظاهرات وعصيان مدني يشل بعض المدن

◀ إبراهيم البدرابي - القاهرة

شَلَّ عصيان مدني الحركة في كل من عدن ولحج والضالع في الجنوب. وتمثل العصيان المدني في إغلاق المحلات التجارية والطرقات والمدارس الحكومية والأهلية وإضراب نسبة من العاملين في المؤسسات العامة، رغم إعلان هذه المؤسسات عن عزمها اتخاذ إجراءات عقابية بحق المشاركين، في حين أفاد مراسلو وكالات الأنباء أن الإضرابات لم تنجح في المؤسسات الأمنية وكثير من المؤسسات الحكومية.

وأضاف هؤلاء أن مدناً أخرى مثل تعز والحديدة واب، إضافة إلى العاصمة صنعاء، تشهد شللاً جزئياً بسبب العصيان المدني. ويتزامن ذلك مع تظاهرات في ١٥ مدينة يمنية وصفتها اللجنة التنظيمية لثورة الشباب «بالمليونية». وتجري تلك المسيرات لرفض المبادرة الخليجية وأي اتفاق ستبرمه السلطة مع المعارضة وسط تهديدات من شباب الثورة باقتحام المؤسسات الحكومية في إطار برنامج تصعيدي للاحتجاجات التي زادت حدتها بعد تصريحات الرئيس علي عبد الله صالح المتكررة بتمسكه بالدستور كـمخرج وحيد لنقل السلطة «سلمياً» في البلاد، ويعد موافقة المعارضة على المبادرة الخليجية بكل تفاصيلها.

وقتل شخص واحد وأصيب اثنان آخرا في هجوم للقوات الحكومية على شبان في حي خور مكسر بمدينة عدن، يشاركون في العصيان المدني.

ويندد المظاهرون باستمرار الهجوم عليهم ويرفض المشاركون فيها المبادرة الخليجية وأية اتفاقات بين السلطة والمعارضة ويواصلون مطالبتهم بإسقاط ومحكمة النظام.

واتهم المعتصمون من شباب الثورة في بيان لهم المعارضة التي أبدت موافقتها على المبادرة الخليجية بأنها لا تمثل إلا نفسها ولا تمثل الشباب.

وأكد البيان أن شباب التغيير ماضون في احتجاجاتهم ضمن برنامج تصعيدي ستشهده الأيام القادمة حتى تتحقق مطالبهم بإسقاط ومحكمة النظام.

ونقلت وكالة رويترز عن مسؤول في المعارضة اليمنية أن الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد اللطيف الزباني يزور صنعاء حاملاً دعوة لحضور مراسم توقيع الاتفاق يوم الاثنين في الرياض.

وقال مجلس التعاون الخليجي في بيان إن الرياض ستستضيف اجتماعاً لوزراء خارجية دول المجلس يوم الأحد القادم لاستكمال إجراءات إقرار المبادرة الخليجية التي قال إن طريء الأزمة اليمنية وافقا عليها.

## مصادر دبلوماسية دولية

# الاعتراف بدولة فلسطينية، أمل بعيد المنال

◀ حيدر رضوي

حذرت مصادر سياسية ودبلوماسية مطلعة في منظمة الأمم المتحدة أنه من غير المرجح أن تتحقق المساعي الفلسطينية للحصول على اعتراف بدولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، على المدى القريب، وذلك على الرغم من الدعم الكبير الذي تحظى بها هذه الغاية من جانب المجتمع الدولي.

وصرح دبلوماسي أفريقي أمضى أكثر من عقد كامل كسفير لدى الأمم المتحدة، لوكالة (أي بي اس)، «هذا لن يحدث... نعم، الفلسطينيون يحظون بدعم كبير في الجمعية العامة، لكن الاعتراف بدولة عضو جديدة يحتاج إلى موافقة مجلس الأمن». ونجحت الجهود الدبلوماسية الأخيرة من جانب الفلسطينيين في الحصول على دعم ما يصل إلى ١٤٠ بلداً من أصل ١٩٢ دولة عضواً في الجمعية العامة. لكن هذا لا يكفي لإنشاء دولة نظراً لأن قواعد الأمم المتحدة تتطلب دعم مجلس الأمن المكون من ١٥ عضواً. وقال مسؤول كبير في الأمم المتحدة يعمل لحساب الهيئة العالمية لأكثر من ٢٠ عقدين إن «أكثر من ٩٠ في المئة من الدول الأعضاء تدعم الاقتراح الداعي إلى اعتماد قرار في سبتمبر المقبل، يدعو لإقامة دولة فلسطينية». ومن المعروف أن التصريحات الأخيرة التي

للدفاع عن موقف «إسرائيل»، مع انتقادات حادة للإمدادات الإيرانية المزعومة من الأسلحة للفلسطينيين.

كما انتقدت رايس مبادرات المنظمات غير الحكومية لتوريد المواد الإنسانية إلى الفلسطينيين في غزة، وقالت إنه ليس هناك «أي مبرر» لفعل ذلك، مكررة بهذا حجج المؤسسة الإسرائيلية وحلفائها في الولايات المتحدة.

من جانبه، شدد «السفير الإسرائيلي» لدى الأمم المتحدة روبن ميرون في اجتماع لمجلس الأمن على قلق «إسرائيل» بشأن الهجمات الصاروخية من جانب الفلسطينيين، وعلى أن الاعتراف بفلسطين كدولة مستقلة لن يحدث من دون موافقة «إسرائيل».

وقال إنه «لا يمكن فرض ذلك من الخارج» ملحماً إلى الجهود الدبلوماسية المبذولة لتميرير قرار من الجمعية العامة بالموافقة على دولة فلسطين كعضو جديد في الأمم المتحدة.

وأشار «المندوب الإسرائيلي» إلى أن «إسرائيل» ترغب في إجراء «محادثات مباشرة» مع الفلسطينيين، قاتلاً «نحن بحاجة إلى حل وليس إلى قرار» من الأمم المتحدة، مؤكداً أن أي قرار بدعم الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة لن يكون مقبولاً.

● نشرة (أي بي إس)

## هل يلتقي وزيراً

## خارجية مصر وإيران؟

أعلن وزير الخارجية المصري نبيل العربي أنه يعتزم لقاء نظيره الإيراني الشهر المقبل على هامش أعمال مؤتمر لوزراء خارجية دول عدم الانحياز، وأن هذا اللقاء سيكون فرصة للنقاش حول الخطوات المقبلة في العلاقات بين البلدين.

ونفى العربي لصحيفة «الشروق» أن تكون هناك حساسية خليجية مبالغ فيها بالنظر إلى ما أعلنه عن توجه مصر لتطبيع العلاقات الدبلوماسية مع إيران. وقال وزير الخارجية إن مصر تفتح صفحة جديدة مع جميع الدول وإن كانت لم تقرر بعد رفع العلاقات دبلوماسية مع إيران لتكون شأنها في ذلك شأن دول الخليج العربي ذاتها.

وأكد العربي التزام مصر بإزاء الإسهام في تخفيف المعاناة الإنسانية عن أبناء الشعب الفلسطيني المحاصر من «إسرائيل» في غزة والعمل كذلك ودون إبطاء نحو دعم المصالحة الفلسطينية بأقصى سرعة.

وقال العربي إن «الحكومة المصرية الجديدة جاءت لتواجه معاناة غير إنسانية للشعب الفلسطيني في غزة وهي المعاناة الناجمة بالأساس عن الاحتلال الإسرائيلي ومخالفة الاحتلال لمسؤولياته حسب اتفاقية جنيف الرابعة».

وأشار الوزير المصري إلى احتمال أن يقوم بزيارات مقبلة لواشنطن وتل أبيب لأن «وزير الخارجية المصري عليه الذهاب لأي مكان في سبيل العمل الجاد على التوصل لاتفاقية عادلة ونهائية تؤدي إلى قيام الدولة الفلسطينية...».



قادي  
الاحسان  
fadiabouhassan@yahoo.com

# التقاليد الثورية في الوعي الاجتماعي للجماهير

◀ الآن كرد

الوعي الاجتماعي للجماهير الشعبية (الطبقات الكادحة) هو تلك الآراء والأفكار التي يسترشدون بها في نشاطهم العملي ويتبلور هذا الوعي بشكل تراكمي عبر الخبرة الميدانية اليومية لهذه الجماهير والتي تكون في المحصلة مجموعة من مفاهيم البنية الفوقية السياسية والفلسفية والحقوقية والفنية والدينية وغيرها كانعكاس مباشر لعلاقات الإنتاج السائدة في المجتمع، ومنها منظومة التقاليد الثورية لهذه الجماهير في حركتها (أثناء المد الثوري) وسكونها (أثناء التراجع المؤقت للحركة الثورية) مع الأخذ بالاعتبار أن هذه التقاليد الثورية تكون في أوج تفعيلها اجتماعياً أثناء المد الثوري. وهذا لا يعني في المقابل أنها تفتنى أثناء التراجع المؤقت للحركة الثورية أو تموت بفساء مرحلة أو شكل من أشكال الصراع الطبقي وإنما تبقى في حالة سكون يراكمها أكثر حالة احتقان الجماهير المتصاعد أثناء سكونها بانتظار لحظة الانفجار لتطلق ذاك المخزون الهائل من التقاليد الثورية المتجذرة في الوعي الاجتماعي للطبقات الكادحة. وهذا بالضبط ما يحدث في البلدان العربية التي تشهد منذ بداية العام الحالي نشاطاً نوعياً لحركة الجماهير في الشارع قل نظيره منذ فترة المد الثوري في القرن السابق.



نشوء حالة من العصيان المدني في أثناء إضرابات عمال معظم القطاعات بداية الستينيات وفي حالات كثيرة حيث كانت قوات الاحتلال البريطانية تلاحق العمال المضربين وتعقلهم (عمال النفط وعمال الكهرباء ١٩٦٤).

كذلك الحركة الطلابية البحرينية التي ترافقت نضالاتها مع نضالات العمال لتتوج هذه النضالات بتورة ١٩٦٥ التي حققت جلاء القوات البريطانية عن أرض البحرين والتي أثبتت أن الترابط وثيق بين الطبقة العاملة والحركة الطلابية كجزء من منظومة التقاليد الثورية في البحرين وأن كلمة الفصل في كل معركة هي للطبقة العاملة، فعندما تزعج مطارقها في الساحات تخرس كل البنادق وصنوف الأسلحة الأخرى.

## التاريخ كالألم يعطي مورثاته للبحرين:

في بداية عام ١٩٩٦ اندلعت انتفاضة شعبية عارمة ضد النظام الملكي المتغضن وضد الوجود الأجنبي الأمريكي على أرض البحرين، وضد الجشع والنهب المنظم الذي تمارسه هيمنة الامبريالية على ثروات المنطقة والتي عبرت عن أزمة حادة كانت تعيشها منطقة الخليج التي شهدت بكثافة مظاهر الاضطراب السياسي والاجتماعي. وعبرت الجماهير عن سخطها عبر أشكال جديدة من العصيان المدني إضافة إلى الإضرابات العمالية والطلابية التي تشكل عصب منظومة التقاليد الثورية في البحرين كاحتلال المرافق العامة، لتثبت أن التاريخ

كالألم يعطي مورثاته للبحرين ويزيد من الخبرة التراكمية الميدانية لحركة الجماهير عبر الجديد المتمثل في هذا الجنين. وما حدث أثناء الانتفاضة البحرينية الأخيرة يثبت ذلك بشكل أكبر، فما خزنه الشعب البحريني في وعيه الاجتماعي من منظومة تقاليد ثورية أثناء ثورتي ١٩٦٥ و ١٩٩٦ أطلق أثناء انتفاضة ٢٠١١ مع الجديد المتمثل في جنين آخر يختلف عن أمه ثورة ١٩٩٦ ولكنه يحمل مورثاتها التي تحمل بدورها مورثات أمها ثورة ١٩٦٥. فالجديد المتمثل في ثورة ٢٠١١ هو شكل جديد للنضال اتبعته الجماهير وهو احتلال الساحات العامة (دوار اللؤلؤة) وسط العاصمة المنامة حيث أصبحت هذه الساحة رمزا للانتفاضة الحالية.

كما نقلت وسائل الإعلام أن النقابات البحرينية قد دعت إلى إضراب عام في الثالث عشر من نيسان لدعم المحتجين الذين نفذوا اعتصاماً لأسابيع في دوار اللؤلؤة إلى أن اقتحمته قوات الأمن في ١٦ آذار وذلك احتجاجاً على قيام شركات عدة مثل بتلكو للاتصالات وطيران الخليج وخدمات مطار البحرين و إيهييام ترمينالز بتسريح ٢٠٠ عامل بسبب مشاركتهم في الاحتجاجات. وهذا إن دل على شيء فهو يدل على أن الطبقة العاملة إن نزلت إلى ساحة الصراع في البحرين كطبقة واعية لذاتها فإنها ستحسم الصراع لمصلحة الشعب وسيكون لها كلمة الفصل هنا كما كان لها في السابق وخاصة في أثناء ثورة ١٩٦٥ التي حققت الاستقلال والجلاء بسواعد آلاف العمال المضربين في قطاعات عملهم.

## اللواء السيد: نتظر تسليمنا الأدلة المتعلقة بشهود الزور

أشار «المكتب الإعلامي للواء الركن جميل السيد» في بيان له الأربعاء إلى أن اللواء السيد لا يزال ينتظر كما الرأي العام اللبناني والخارجي صدور قرار قاضي الإجراءات التمهيدية في المحكمة الدولية دانيال فرانس حول تسليمه الأدلة المتعلقة بشهود الزور وشركائهم.

ولفت السيد إلى أن «ذلك سيسمح للواء السيد بملاحقتهم في البلدان التي تتوفر فيها الصلاحية القانونية..» ولفت المكتب الإعلامي إلى أنه «قدم رسمياً إلى المحكمة الدولية الخاصة بلبنان في لاهاي نسخة عن شريط التسجيل الذي بثته محطة تلفزيون الجديد بتاريخ ٢٠١١/١/١٥ في برنامج «الحقيقة ليكس» والذي ثبت فيه تورط رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري ومستشاره السابق العقيد وسام الحسن في مؤامرة شهود الزور بالاشتراك مع شاهد الزور السوري محمد زهير الصديق والمحقق الألماني غيرهارد لييمان».

وذكر البيان أن «اللواء السيد طلب من محاميه في سورية تقديم نسخة عن الشريط المذكور إلى قاضي التحقيق الأول في دمشق لضمه إلى ملف الدعوى الشخصية المقدمة منه سابقاً ضد شهود الزور السوريين وشركائهم من جنسيات مختلفة».

وأشار البيان إلى أنه «بناء على التطورات الجارية التي تستحوذ على معظم الاهتمام الإعلامي في هذه الفترة فقد تقرّر تأجيل المؤتمر الصحفي الذي كان مزعماً عقده الجمعة ٢٩ نيسان بمناسبة الذكرى الثانية لتحرير الضباط الأربعة من الاعتقال السياسي إلى موعد لاحق يحدد في حينه».

■ موقع المنار

## اتفاق مصالحة فلسطينية جديد في القاهرة..!

لصحيفة الشروق المحلية، إنه يعتمزم زيارة رام الله قريباً للدفع بالمصالحة، وتحدث عن تأكيدات وتعهدات من السلطة للتعاون لتحقيق هذا الهدف.

وتحدث عن حشد مصري لمؤتمر دولي يعقد تحت مظلة دولية وربما برعاية أمريكية يتوصل خلاله إلى اتفاق «بني النزاع الفلسطيني- الإسرائيلي»، ويضمن إعلان دولة فلسطينية قبل نهاية العام، دون العودة إلى صيغة المفاوضات الثنائية «التي ولدت ميتة» حسب إقراره.

وتحدث العربي عن خطوات معينة لم يحددها قد تتخذها القاهرة قريباً «للإسهام في رفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني في غزة» مضيفاً أن مصر «لا يمكنها تجاهل المعاناة غير الإنسانية» في غزة «ليس فقط لأنها تحترم مسؤولياتها المقررة بمقتضى القانون الدولي، لكن لأنها أيضا لا يمكن أن تتخلى عن مسؤولياتها إزاء الشعب الفلسطيني الشقيق».

وترجح المصادر أن تتعلق الإجراءات بفتح معبر رفح على حدود مصر وغزة، وهو منفذ القطاع الوحيد إلى العالم الخارجي الذي لا يتحكم فيه الكيان الإسرائيلي.

مهمة محددة وتحدد تاريخاً لانتخابات تشريعية ورئاسية، ستكون متزامنة، وتتظم في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث قال الزهار إن بعض القضايا التي حلت تضمنت تشكيل لجنة الانتخابات التي سترشح لها الحركتان قضاة بالتوافق، وتوقيت إجراء الانتخابات، وتشكيل حكومة مؤقتة من الكفاءات، ومنظمة التحرير الفلسطينية، واللجنة الأمنية العليا، التي سيكون تشكيلها حسبه بتوافق ملزم لرئيس السلطة.

وبيّنما قال المتحدث باسم الحكومة المقالة بقطاع غزة الطاهر النونو إن القضايا الخلافية قد حسمت، قال أحمد إن الأمر يتعلق باتفاق شامل ونهائي.

ووفق الرشق هناك ترتيبات لعقد لقاء بالقاهرة يحضره عباس ورئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل، للتوقيع النهائي على ورقة للمصالحة حسمت، قال أحمد إن الأمر يتعلق باتفاق شامل ونهائي.

ووفق الرشق هناك ترتيبات لعقد لقاء بالقاهرة يحضره عباس ورئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل، للتوقيع النهائي على ورقة للمصالحة حسمت، قال أحمد إن الأمر يتعلق باتفاق شامل ونهائي.

من دون الإشارة للقضايا الجوهرية التي تبرر وجودهما على المشهد الفلسطيني وفي الصراع العربي الصهيوني، بما فيها على المسار الفلسطيني مثل تعامل ومقاربة الطرفين لمسائل المقاومة المسلحة والقدس واللاجئين وحقوق العودة والنهويد والاستيطان وقعت حركتا حماس وفتح به الأحراف الأولى» بالقاهرة يوم الأربعاء اتفاق مصالحة حسم القضايا الخلافية بين الجانبين كالحكومة الانتقالية والانتخابات واللجنة الأمنية العليا، في تطور وصفته وسائل الإعلام بالمفاجئ.

ووقع الاتفاق موسى أبو مرزوق نائب رئيس المكتب السياسي لحماس وعضو اللجنة المركزية لفتح عزام أحمد بحضور رئيس المخابرات المصرية اللواء مراد موابي الذي نسق جهازه اللقاء، بعد اجتماعات سرية.

وإضافة إلى أحمد ضم وفد فتح القيادي سخر سبيسو، في حين ضم وفد حماس إضافة إلى أبو مرزوق محمود الزهار و خليل الحية من الداخل الفلسطيني وثلاثة من الخارج هم عزت الرشق ومحمد نصر وأسامة حمدان.

وقالت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية إن الاتفاق يتعلق بتشكيل حكومة وحدة انتقالية لها

## استعصاء سياسي عسكري إنساني يسود ليبيا.. والضحايا في تصاعد



وقال ليفي الذي قام بزيارتين إلى بنغازي منذ آذار الماضي، لوكالة الصحافة الفرنسية، إن «القبائل بنحو ١٥ صاروخاً من نوع غراد دمرت خمسة منازل، في حين وأصل المتمردون تقدمهم غرباً وسيطروا على قرية المجابرة قرب الجبل الغربي بعد معارك عنيفة».

في هذه الأثناء قال حلف الأطلسي إنه شن هجمات جديدة على قوات القذافي في أحياء مصراتة الشرقية بعد وقت قليل على تردد أنباء عن قصف ميناء المدينة.

وأوضح وزير «الدفاع» البريطاني وليام فوكس أن استخدام الطائرات الأميركية بدون طيار بالقتال ضد قوات القذافي أحدث تقدماً لا سيما بمصراتة، وأكد بمؤتمر صحفي عقده بعد محادثات أجراها بالبنغازي مع نظيره الأميركي روبرت غيبس أن النظام الليبي أضحى في وضع دفاعي.

وقال التلفزيون الرسمي الليبي إن طائرات الحلف قصفت مواقع بالعاصمة طرابلس وفي الجفرة شمال غربي البلاد.

وبالتوازي مع خطوات الناتو، أمر الرئيس الأمريكي بمذكرة وجهها الثلاثاء إلى وزيرى خارجيته هيلاري كلينتون وحريه روبرت غيبس بسحب ٢٥ مليون دولار من أي وكالة حكومية أمريكية لدعم من وصفوا بشركاء الحكومة مثل الوطني الانتقالي كجهد لحماية المدنيين والمناطق التي تعج بهم والمعرضة لتهديد الهجمات في ليبيا.

كما يدرس حلف الناتو تعيين ضابط اتصال في بنغازي شرقي ليبيا الذي تسيطر عليه المعارضة لتحسين الصلات السياسية مع قيادتها...!

قصفت كتائب العقيد معمر القذافي يوم الأربعاء وسط مدينة الزنتان التي يسيطر عليها المتمردون بنحو ١٥ صاروخاً من نوع غراد دمرت خمسة منازل، في حين وأصل المتمردون تقدمهم غرباً وسيطروا على قرية المجابرة قرب الجبل الغربي بعد معارك عنيفة.

أما في مصراتة فقد قال متحدث باسم المتمردين إن ضربات الأطلسي الجوية أرغمت كتائب القذافي على الانسحاب من مواقعها بالمدينة خلال الليل، لكن الكتائب استأنفت قصف منطقة المينة.

وكان المتمردون وصلوا تقدمهم غربي ليبيا وأعلنوا سيطرتهم على قرية المجابرة بعد معارك عنيفة، بينما انسحبت الكتائب بفعل ملاحقة الثوار وتمركزت بالمنطقة الغربية من مدينة مصراتة تحديداً عند زاوية المحجوب، وفق ما ذكره متحدث باسم المجلس الوطني الانتقالي، أشار إلى أن مدخل المدينة الشرقي يتعرض لقصف بالصواريخ.

وفيما ذكر موقع ليبيبي إلكتروني معارض إنه تم أسر عشرين من الموالين للقذافي بينهم ضابطان، قال ممثلو «١١ قبيلة» ليبية، في بيان نشره الأربعاء «في باريس» الفيلسوف والسياسي الفرنسي برنار ليفي الداعم للمتمردين، أنهم يريدون إقامة «ليبيا موحدة بعد رحيل الدكتاتور معمر القذافي».

وقال البيان الذي أعد في بنغازي، معقل المتمردين شرقي ليبيا، «في مواجهة التهديدات على وحدة شعبنا، وفي مواجهة المناورات ودعاية الدكتاتور وعائلته فإننا نعلن صراحة بأنه لن يفرقنا أي شيء. فنحن نشاطر نفس المثل الداعية إلى ليبيا حرة وديمقراطية وموحدة».

## جيش الكيان يتدرب على حرب متعددة الجبهات

مع سيناريوهات تتعرض فيها هذه البنى كشبكتي الحواسيب والاتصالات لهجوم إلكتروني.

ونفذت سلطات الاحتلال في السنوات الأربع الماضية مناورات مشابهة اختبرت خلالها التدريب على التعامل مع احتمال تعرض مدنها لإطلاق المئات من الصواريخ والقذائف الصاروخية من سورية ولبنان وقطاع غزة في آن واحد.

و يسود شعور جديد في كيان العدو في ظل التحولات التي تشهدها بعض الدول العربية بوجود إشكالية حقيقية تتعلق بتغيير واضح في موازين القوى بالمنطقة التي تتجه شعوبها نحو مزيد من العدا لها.

ولا يتردد الكثير من المسؤولين الصهاينة في التأكيد على الحاجة للتعامل مع هذه التغييرات والتي تعتبر هذه المناورات وتنفيذها سبباً استجابة لما يحدث بسبب الخشية من العجز عن توفير حماية للجبهة الداخلية فيها إذا ما تعرضت لهجمات صاروخية مكثفة.

وأعلن جيش الاحتلال سابقاً أنه أعد خططاً لإخلاء مئات الآلاف من المستوطنين حال نشوب حرب تطلق خلالها صواريخ من دول مجاورة.

كشفت الإذاعة العبرية اليوم أن قوات الاحتلال ستستد في شهر حزيران القادم واحدة من أكبر المناورات العسكرية التي تجربها منذ سنوات عدة لاختبار مدى جاهزيتها لحرب متعددة الجبهات تتعرض مدنها خلالها لسقوط صواريخ من أكثر من جبهة.

ونقلت الإذاعة عن مصادر في جيش الاحتلال قولها «إن هذه المناورة التي يطلق عليها اسم (نقطة تحول) ستستغرق خمسة أيام متواصلة وستتم بمشاركة وحدات من القوات الجوية والبحرية والبحرية.

وأكدت المصادر أن «قيادة الجبهة الداخلية في جيش الاحتلال تعرض خلال اجتماع لها الأربعاء النقاط الرئيسية الخاصة بهذه المناورة والأهداف التي يراد تحقيقها من وراء تنفيذها».

وأوضحت «ستشارك في هذه المناورة إضافة إلى قوات الجيش جميع الدوائر الحكومية والأذرع الأمنية المختلفة وأكثر من ٨٠ سلطة محلية يقطنها نحو ٧٠ بالمئة» من المستوطنين.

كما سيتم خلال المناورة اختبار استعداد الجبهة الداخلية لسقوط صواريخ غير تقليدية في جميع أنحاء «إسرائيل» وتضرر البنى التحتية وكيفية التعاطي

# محمد علي طه (أبو فهد) يروي حكاية «قاسيون»

## قبل قليل زارني لينين

قبل قليل زارني لينين.. فرحنا نخطم للثورة وأسقاط الكرملين على رأس القيصر..

لينين بالسكسوكة والمعطف الجوخ، زارني ليقول: «ما العمل؟» شدته إلى التأفد ليرى الشغلة مشغولين بانتظار شغل.. قلت: «العمل تأمين العمل يا رفيق».. قال: «فلنكن الثورة عملاً!».

ها هم الشغلة متعبون يغنون للسمرارات والبيض الأغاني ذاتها،

ها هم يلغون الثعب ويشتمون العمل وره..

ها هم مثلما هم..

يأتون وكأنهم يولدون توأ من دبر الأحياء الميتة،

الأحياء التي دكاكينها غرف من بيوت أصحابها،

الأحياء التي تتساوى فيها حياة القطط وحياة السكّان..

ها هم العشاق..

انظر، كل غرفة هي الكرملين..

انظر، كل حديقة هي ساحة حمراء..

العشاق ثوار حتى في شرب الشاي، حتى القبلة، حتى العناق، حتى الانتظار، حتى ركوب السرفيس، الحب هو الثورة والعمل.. يا رفيق..

«عليك بالشاي يا رفيق»..

«ليكن شايًا أحمر كالدم، كراياتنا،

هاهاها»..

«ريثما نهي احتساء الشاي

ستقوم الثورة»..

«ويعود اتحاد العمال والفلاحين بيت العائلة، تتأسس نقابة الحرية، ويصبح الشارع برلماناً..

حسبي السماء تغدو ملكية شعبية»..

«وقتها سيكون العالم لنا، نحن الذين نرى العدالة حقيقة العالم.. نحن الذين نولد منك لنحك، ونحك لتولدي منا بلاداً يا بلاد»..

يختفي قبل غليان الإبريق، فأقلب المكان بحثاً وقلبي يصرخ: لينين.. لينين، ومع الانتفاة الأخيرة أرى آخره يتماهي بأول بخار الشاي..

أشرب كوبي والصمت دمدمة في الرأس: ما العمل؟؟ العمل؟؟

● من مجموعة «عندما لم تقع الحرب»

■ رائد وحش  
raedwahash@gmail.com

محمد ديب الكردي أحد محرري الأعداد الأولى لـ «قاسيون».

● من خلال تجربتك في الصحافة الحزبية.. كيف تقيم هذه الصحافة بالنظر إلى دورها يسمى بالصحافة المستقلة؟

إن ما قدمته الصحافة الحزبية وبخاصة صحيفة «قاسيون» يتوضح جلياً في صياغة أساس فكري ونظري وسياسي أسهم ويسهم في تعزيز وتصويب نضالات الشيعيين السوريين كافة، وأبرز ما يميز الصحيفة إلى جانب افتتاحها التحقيقات والملفات والتقارير والمقالات المختلفة والزوايا المتنوعة التي تغطي مساحة الأحداث والمواقف كلها. ودورها الرائد في التصدي للسياسات الليبرالية والدفاع عن الاقتصاد الوطني والدفاع عن لمة الشعب وكرامته، والدفاع عن الطبقة العاملة والفلاحين وحقوقهم المشروعة في حياة أفضل وأجمل وهذا الالتزام لا وجود له في أية صحافة «مستقلة».

● «قاسيون» الآن جريدة ذات سقف عال قياساً إلى الصحافة السورية... فما المطلوب لتطويرها نحو الأفضل؟

لا بد من الإشارة إلى أن الكادر الإعلامي الذي يقود العمل الإعلامي كادر منتخب، ومكلف بإنجاز المهمات المنوطة به وفق برنامج محدد، وهذا ما يحمله مسؤوليات أكبر وأدق في كل المجالات، مما يستدعي رفع مستوى التطلب شكلاً ومضموناً وانتشاراً وأداءً عاماً. ولتحقيق ذلك لا بد من تطوير مستوى أدائنا من جوانبه كافة، فحجم أعبائنا وصعوبة مهمتنا وكلفتها ستزداد، ولملاقة ذلك بجدارة يجب أن تسهم جميع المنظمات في المحافظات كافة في رفد الصحيفة ودعمها بالمراسلات الدورية المستمرة، وتزويدها بكل ما تحصل عليه من معلومات وملفات متنوعة ودراسات وتحقيقات وأخبار. وهذا ما نتظره من جميع الرفاق انطلاقاً من روح المسؤولية الشيعوية العالية والإمكانات الجيدة والجديديهم.

ويسعدني ويشرفني أنني مساهم متطوع في صحيفة قاسيون منذ العدد ٧٩/ وحتى العدد ٥٠٠/ دون انقطاع.

● كيف تغيرت بعد انتقالها من نشرة إلى جريدة؟ وأين يكمن هذا التغيير؟

بدأ انطلاق صحيفة قاسيون منذ العدد ١٤٩/ أوائل عام ٢٠٠١ كمعبر عن تيار «قاسيون»: «لا انقسام ولا استسلام»، وبعد إعلان ميثاق الشرف وقيام اللجنة الوطنية لوحدة الشيعيين السوريين وضعت الصحيفة نفسها وإمكاناتها بخدمة اللجنة الوطنية وفي المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيعوي السوري المنعقد في ١٢/١٨/٢٠٠٣ اتخذ قرار حول «قاسيون» وهذا نصه: يقيم المؤتمر الاستثنائي عالياً الدور الذي لعبته صحيفة «قاسيون» خلال الفترة المنصرمة بعد المؤتمر التاسع، والتي كانت بحق منظماً وداعية ومحرضاً جماعياً في عمل الشيعيين السوريين وأخذاً بعين الاعتبار أهمية القرار السابق للجنة المنطقية بدمشق بوضع الصحيفة تحت تصرف اللجنة الوطنية لوحدة الشيعيين السوريين، يقرر متابعة إصدارها باسم الشيعيين السوريين الممثلين في المؤتمر الاستثنائي، شاكرًا اللجنة المنطقية في دمشق على الجهد الذي بذلته من أجل إنجاح عمل الصحيفة في الفترة السابقة، وكلف القيادة الجديدة بالإشراف عليها، وبهذا يكمن التغيير الذي طرأ على «قاسيون» من نشرة حزبية إلى صحيفة ناطقة باسم الشيعيين السوريين، وهنا لا بد أن نذكر وبامتياز وتقدير كبيرين جهود وعطاء العشرات والمئات من الرفاق الذين عملوا مثل الجنود المجهولين من أجل إنجاح هذه الصحيفة، كما نذكر بكل تقدير واحترام العمل الصادق المخلص لرفاق ساهموا بتحرير الصحيفة ورحلوا عنا وهم في عز عطائهم وجهودهم. وهم الرفاق عادل الملا محرر الشؤون العربية، وكامل مراد سكرتير التحرير ومخرج الصحيفة، وسهيل قوطرش محرر الشؤون النقابية والعمالية، وهشام باكير محرر زاوية «من التراث»، والرفيق القديم



● كيف كانت تتم عمليات تحريرها وطباعتها وتوزيعها؟

بحسب برنامج العمل المقرر اختص كل رفيق بجانب محدد من جوانب العمل والتحرير والمساعدة في الطباعة، واحد اختص بالقضايا المطالبية والعمالية، وآخر بالأخبار والنشاطات الحزبية والجماهيرية، وثالث بالقضايا النظرية والثقافية وتخطيط العناوين، بالإضافة إلى مساهمة عدد من الرفاق في المنطقية بالكتابة لتغطية أخبار العاصمة، والكتابة على الآلة الكاتبة وطباعة النشرة وتوزيعها على الرفاق في الفروعيات وإيصالها إلى أكبر عدد ممكن من الأصدقاء، واستمر العمل على هذا الشكل حتى عام ١٩٨٩، ومع انعقاد المؤتمر المنطقي لمنظمة دمشق صدر العدد ١١٦/ بشكل جديد وحجم أكبر بورقتين كبيرتين وثماني صفحات ومع انعقاد المؤتمر المنطقي عام ١٩٩٥ صدر العدد ١٦١/ بحلة جديدة ورقة بيضاء كبيرة واحدة على صفحتين ثم أربع صفحات ثم ثماني صفحات حتى العدد ١٤٨/.



## أدب الثورة المصرية

### يوميات الميدان

أصدر الكاتب أحمد زغلول الشيطي كتاباً جديداً له يتضمن يوميات التحرير الثمانية عشر وذلك بعنوان «مائة خطوة من الثورة.. يوميات من ميدان التحرير»، صدر عن دار ميريت للنشر والتوزيع وعن دار الأدب اللبنانية في الوقت نفسه.

يقول الشيطي عن كتابه: «لم أخطط لإصدار كتاب عن الثورة، وكذلك لم أخطط لكتابة اليوميات التي صارت كتاباً، أذكر بعد منتصف ليل ٢٥ يناير حوالي الساعة ١٢:٢٠ أطلقت قوات الأمن المركزي قنابل الغاز والرصاص المطاطي على المتظاهرين في ميدان التحرير، فتحت باب البلوكنة لاستطلاع الأمر فاستنشقت الغاز على الفور فبييت على بعد نحو مائة خطوة من الميدان، وهي الخطوات التي قطعناها ذهاباً وإياباً طوال أيام الثورة مخترقاً المتاريس والحواجز الأمنية وخاضعاً بترحاب للفتيش

الذاتي عن الأسلحة، لم أخطط لأي شيء حتى أنني لم أبدأ في كتابة اليوميات بانتظام إلا من يوم ٢ فبراير وأنا نادم على ذلك بشده، فالذاكرة خؤون، والحمولات التعبيرية وأنت في الميدان هي غير الانتظار لحين جفاف العرق ثم الاستدعاء من الذاكرة، لم أقصد أيضاً كتابة نص أدبي وفقاً للقول السردية المعتمدة فقط أردت تسجيل يوميات وهي في ظني نوع نادر في أدبنا، منذ ٢ فبراير أسجل أو أكتب كمواطن وشاهد عيان أهله ما حدث، خاصة وأنه حدث تحت شرفة منزله وقد كان جون ريد مؤلف «عشرة أيام هزت العالم» شاهد عيان غير حيادي فقد كان منحازاً للثورة البلشفية لكونه مناضلاً شيعياً، كنت كأني أعمل مراسلاً لجهة مجهولة، وقد انقسم وقتي ما بين الميدان وبين التدوين، ساعدني قرب منزلي من إنجاز هذه اليوميات، فقد توفر لي الوقت الذي كان يصيب في وسائل المواصلات، أيضاً كان يمكنني مراقبة الموقف في الميدان عبر البلوكنة، وقد نشرت ما دونته يوماً بيوم في كشكولي عن أيام الثورة حتى يوم سقوط الدكتاتور. لم أدخل أية تحسينات على ما بدا لي أقل جودة لأحسن من حمولاته التعبيرية كانت كتابة من الميدان بشوائبها وارتباكها وارتفاع سقف مطالبها يوماً بيوم تماماً كالثورة التي أصبحت ملكاً للإنسانية».

### رواية الميدان

صدرت في القاهرة رواية «٧ أيام في التحرير» للروائي الشاب هشام الخشن، عن الدار المصرية اللبنانية، وتتناول أحداث ثورة «٢٥ يناير». يقدم الكاتب في روايته نماذج إنسانية مختلفة، فيها الإخواني والقبطي... رجل الأعمال، وعضو الحزب الوطني المنحل، الشاب التأثر وطالب كلية الشرطة. ومن خلال وقوفه على تلك النماذج التي تعيش في منطقة واحدة قريبة جداً من ميدان التحرير، يبدأ الخشن في التعامل مع هذه الثورة، ويقدم في إبداعه شخصيات عايشناها وقد يكون أحد منا بطلاً حقيقياً من أبطال «٧ أيام في التحرير».

في بداية العمل، يتوالى ظهور الشخصيات تباعاً إلى أن تأتي نقطة الحسم والتي يلتقي فيها الجميع ناسين مشكلاتهم وصراعاتهم النفسية وخلافاتهم الشخصية لينسلخ الجميع عن ماضيهم ويعيشون بكل تفكيرهم ووجدانهم داخل الميدان في قلب الوطن، وليختار الكاتب أكثر سبعة أيام توتراً في تاريخ الثورة المصرية ويقدم عمله الروائي الأول حول الثورة في صورة بانورامية للأبطال والأسباب التي دفعتهم إلى المشاركة في أحداثها، فعلى الرغم من أن كلاً منهم نزل إلى الميدان لسبب مختلف إلا أنهم في النهاية اتفقوا على حب الوطن وإعلاء كلمة مصر، ذلك على اختلاف أطيافهم وعقائدهم ومستوياتهم، لذلك كان النجاح طيقاً للثورة، وطيماً للرواية، التي هي الثانية للمؤلف

الخشن بعد «ما وراء الأبواب».. ولعل من أهم التقنيات في هذه الرواية - وهي الأولى عن الثورة المصرية توظيف الشعار الذي يأتي في اللحظة المناسبة وكأنه اللحن الرئيسي الذي يكمل السيمفونية الموسيقية في عمل كبير حاول رصد اللحظة الفارقة في تاريخ مصر.

يظهر على المسرح عضو الحزب الوطني «عبد الحميد» المتزوج من إلهام عرفياً بمباركة أهلها، فهو شكل لها مخرجاً آمناً من الفقر الذي تعاني منه، وعندما تأتي أحداث الثورة تغلب عليه الانتهازية فيهرب من مصر على أول طائرة إلى الخارج مع أسرته، لتجد إلهام نفسها محاصرة بين الوحدة والقهر فتشارك في الثورة، وتمر بلحظات التطهر من زيجتها.

ومع توالي ظهور شخصيات العمل يطل سماحي حليم المحامي القبطي وأسرتة المتدينة ماجد الطبيب المهاجر إلى كندا، ورامز الطالب المتفوق وأول دفعته في كلية الحقوق، وينتظر التعيين في النيابة لكنه لن يناله لأنه قبطي، ومع تصاعد أحداث الثورة تهرب الأسرة الأم والأب إلى كندا لكن رامز يصر على البقاء ويهرب من والديه في المطار عائداً إلى ميدان التحرير حيث يجد نفسه وكينونته ويشعر بأنه مواطن مصري للمرة الأولى في حياته ويظل في الميدان لا يغادره إلا مع تحي مبارك.

## بين قوسين



## إغاثة المهوف!

◀ خليل صويلح

كنت أفكر لو أن أحدهم، أعلن عن تأسيس حزب باسم «الفساد» سيستهجن الجميع الانتساب إلى هذا الحزب، ولكنه في الواقع، سيكون أضخم حزب سرّي. بالطبع سيكون شعاره «فاسدون ولا نخجل». سأتجاوز النظام الداخلي لحزب كهذا، بملك فروعا في كل المدن والقري، لأتوقف عند خبر نشرته الوكالات أخيرا بعنوان «ثري عربي يشتري قطعة ملابس داخلية للاعبة التنس الروسية كورنيكوفا بـ ٣٠ ألف دولار». لم أستغرب الخبر، ولا حتى توقيته، فهذا الثري عربي أصيل وشهم ومقدام وفارس شجاع، يغيب المهوف، ويتمتع بروح رياضية عالية، فوسط صخب الثورات العربية، وانشغال المتظاهرين بالحرية والكرامة وما شابه، خشي هذا الثري أن يذهب هذا الكنز إلى ثري مندس، ومعاد للعربية، فيفقد العرب هذه التحفة النفيسة التي سترفع رؤوسهم عاليا بين الأمم.

لا شك أن هذا الثري يتمتع برؤية مستقبلية خارقة، ففي حال شحت الأقمشة من الأسواق، بسبب غزارة الطلب عليها، لكتابة الشعارات، سوف يخترق الجموع، رافعا قطعة الملابس الداخلية، ليهديها إلى الثوار، وكتابة الشعار المناسب، أو ربما سيكمل طريقه إلى الأمم المتحدة، مطالبا بمقعد دائم بين الكبار. حينها سيلعن الفيتو أمام أي مشروع قرار مضاد للمصالح العربية. لن يعترض برفع يده، بل برفع قطعة الملابس في وجوه هؤلاء الغزاة، وسيسقط بيدهم، وتفشل مخططاتهم الجهنمية ضد مصالح العرب.

هناك خطأ ينبغي تصحيحه لصاحبة السروال الداخلي التي علقت على الحادثة بأن هذا الثري العربي شخص مهووس، وهي لا تتحمل أي مسؤولية عما حدث، إذ نصحته بشراء قطعة جديدة لأن ثمنها في الأسواق هو ١٣ دولار فقط، فالصحيح أن هذا «المهووس» له مقاصد أخرى، ليست مرضية، كما تظن لاعبة التنس الشهيرة، بل قضية وطنية من الطراز الأول، ولطالما أثبت العرب تواجدهم في ساحات الوغى العالمية بقضايا قومية مشاهية، يصعب عدّها، وإلا كيف حصلنا على لقب «خير أمة»!

khalil.s@scs-net.org ■

## حصة فراغ

# الفنان السوري بين مطرقة القائمة السوداء وسندان الإعلام الرسمي وشبه الرسمي

◀ هنادي الشوا



لقد ظننا أنكم ستتهون كتابة سيناريو مسلسل اللحمة الوطنية بشكل أكبر، لتخرجوا وتملؤوا فراتنا بالشموع، لتصلوا معنا لراحة نفس شهدائنا، لتجفوا دموع الثكالي، لتقولوا لهم كما قلتم لهم بالأمس: «أمي رضاكي أنا رايح حارب الفرنسي وبيجوز ما أرجع، أمي لا تبكي، أي لا تبكي...»، وبينما أمهاتهم يكون اليوم، علمنا فيما بعد أنكم تصورون مشهد عودة ذلك البطل من المعركة مع عشرات البنادق والأسرى الفرنسيين..

لقد بدأنا نشعر وكأننا في عالم منفصل، وأن الفن ليس كما علمتمونا رسالة ومسؤولية، إنما طقوس من الحياة الأفلاطونية.

لقد اخترتم آلهة الصمت لترعى رفضكم وتأييدكم لقرار نطق آلهة الصمت اليوم، فأوصلت لنا اعتذاركم، شكرا لهذا يبدو جيدا أنه «ما ملكت أيمنكم»...

تلك الوصايا الدرامية الرائعة لطالما عشقناها، وصليناها حكايات نوم لأولادنا.. لشبابنا.. لبناتنا.. فكنا الجدات في زمن سيادة آلهة الدم وحرهم على سوريا الصامدة، لكن لا رايح اليوم في ساحة صراع الحريات، وحمى الثورة.

صحيح أن التقديس والتلميع، أمر يدعو اليوم إلى توتير الجو العام، ولكن الصمت هو الآخر لم يعد كالمسابق مسكن آلام لطالبي كل شيء، لربما كأس من الشاي الأخضر قد يجدي اليوم أكثر من تعويذة آلهة الصمت..

طفل صغير جعلني في حالة من الحيرة عندما قال بالأمس نحن كلنا سوريون، ولن يستطيع أحد أن يزرع فينا بذور الطائفية.

إذا لن ننكر أبدأ دوركم، لكن إلى من قال ميكم إننا سبق وقد أظهرنا مواقفنا عندما جسدناها شخصا، وأخرجناها من مغلفاتها الكرتونية، وحولناها إلى بيوت متحركة، نقول لكم: نعم، ولكن للأسف لن يكون هذا كافيا بعد اليوم.

لا أريد أن أزاد على وطنية أحد، فوطنيتنا لن تقاس وفق أهوائنا، تعلمت أن وطنية كل إنسان، هي صلاته وعبادته ولقد تعلمنا احترام كل الأديان، وإنه عار أن نضعها في ميزان، لأن غاية الصلاة ستبقى أبدا بسلامها لا بالاعتقاد على ممارستها.

جامعة ستراسبورغ - فرنسا

أكبادهن، أعلم جيدا أن لدينا كلمات مؤثرة وأن العلاج بالموسيقى قد حقق نجاحا منقطع النظير، لكن أحدا ما لا يصدق أن التلكى تقوى على ترديد أغنية «يا يمة لا تهتمي»، إن الرقص فوق أنهار الدماء في سوريا ما من شأنه إلا إحياء شعائر الجاهلية، كما أن البكاء في دار أوبرا أم الدنيا سيصيبنا بالخذلان، نعلم جيدا أنكم ربما غنيتم بالأمس لأشياء لا تؤمنون بها، لكن هل يعقل أن تكون هناك، وتصمتون هنا؟

ها هنا نار، هاهنا قلب أم يحترق، وعقل أقصى عن التفكير حيال كل تلك السيناريوهات المضطربة، ما انظرنا منكم في هذه الأيام الهستيرية ألا تجعلوا نصوصكم أسرى في ممرات ضيقة، ألا تتكروا لأغنياتكم محاولين إقناعنا أنكم كنتم مضطهدين، فأرسلت رسالة تحملون إذا؟

إذا كانت أفكاركم ومبادئكم لا تتناسب وأذواق الجمهور، فهو أمر عادي، ولكن علموا أن لكم تأثيرا وحتى في هذه اللحظات المتأخرة للغاية قبل حلول جمعة دامية جديدة، لازالت حتى الساعة بدون اسم، ساعدونا في أدها، خذوا بأيديهم عليها تكون صلاة جمعة حقيقية بلا حقد ولا تكفير، فتبارك سورية السماء.

إن خيار الصمت لن نفهمه بعد اليوم إلا أنانية، وهذا يتنافى مع تقديرنا لكم كنجوم سطعت في سماء سورية.. لن نسمح لأحد بالتأكيد أن ينكر أثركم الكبير، ولكن يحق لنا أن نسأل أين أنتم؟

لقد جعلتم أنفسكم حارة وأغلقتم الباب وتركتمونا نعيش على أطلال أمجاد صورتوها لنا أنها صنيع الشعب بكل شرائحه، بكل أطبافه، فكيف تريدون أن نفهم اليوم لغة الصمت، وقد التهب كل الحارات وصارت تقرب من حمى التآثر العشائرية، كيف لنا بعد اليوم أن نميز بين الفانتازيا التاريخية، وبين رواية حكايات الثورة، كما رواها بالأمس على مرأى ومسمع الملايين غير آبه، إذا لتعلموا أن صمتكم يعني أن سلسلة النضال الدمشقي الجيودرامي لن تصلح أكثر من حكايات للأجيال القادمة للاستشهاد بمحدودية منطقتنا.

لا نريد سوى أن نشعر بكم بيننا، وراينا، أمامنا سيان، فرصاصة القناصة تعلم جيدا أين الهدف ولم تخطئه يوما.

## حين يبصر السلاح..

◀ جهاد أسعد محمد

تجتمع الجوقة حول الطاولة المستديرة في القاعة الكبيرة لبحث المستجد الخطير..

فجأة، وكما هي الحال دائما، يلقي كبير اللصوص المتمدنين عدة النهب جانبا، ويحمل ميزان العدل، ويبدأ بالنواح على حقوق الإنسان المهذورة في الشرق الذي يجب أن يصير «جديدا» و«كبيرا».. ويخلع منافسه وشريكه التاريخي في اللحظة ذاتها، بذلة القرصان ويرتدي «الحطة والعقال والسروال»، ويوح بهمه المشرقي الذي يؤرق منامه.. يبادر آخر وضع سلاحه تحت الطاولة، فيعزف لحنا مؤثرا على مقام الحجاز.. ينتفض زميل لهم، ويصرخ متفجعا ومطروبا: الله..

متناسيا نازيته المتجددة دائما.. ويدي آخرون بدلوهم، هذا يندب أو يشجب بلغة فصيحة وإن بلكنة مستعربة، وذلك يبسم ويحوقل متقربا من الذات الإلهية بصورة مباغثة، وثالث يرحز، ورابع يحدو، ولولا أن الأوان ليس

مناسبا، لغنى الجميع «الدلعونة»، وعملوا حلقة «دبكة»، وتمايلا على أنغام العود والقانون..

ثم لا يلبث الجميع، الفتاك والقمام ومن بينهما، أن تأخذهم الحمية، فينطلق وعيدهم «الإنساني» الصارم، ملوحين بركوب البحار وعتلاء السماء لإنقاذ المغلوبين على أمرهم، وتخفيف عذاباتهم..

هكذا كانت الحال مع يوغسلافيا قبل أن يحولها المنقذون «الكبار» إلى عدة دويلات متناحرة، وهكذا جرى تخليص أفغانستان من مستبد واحد لتقع بين برائن مستبدين كثر قبليين ويانكيين وأطلسيين وأنغولوساكسونيين.. إلخ، وهكذا تم تحرير العراق من الطاغية لتفتتسه الطوائف والقوميات والشركات الظمأى أبدا للنفط والدم.. وهذا ما ينتظر سورية المنجوعة بشهادتها إذا لم يتبته الجميع الآن، الآن فورا، للفخ المنصوب واللعبة القاتلة..

الآن ليس هناك متسع لتوجيه الاتهامات وتحميل المسؤوليات، فأوان المسائلة والمحاسبة قادم على كل

mijhad@kassioun.org